الديون العمومية العثمانية في العراق
نشأتها وتطوراتها التاريخية
١٩٢١-١٩٣٤م

الأستاذ الدكتور طاهر يوسف الوائلي
أستاذ التاريخ الإقتصادي الحديث / جامعة الكوفة





تقديم
الاستاذ الدكتور خليل علي مراد



الديون العمومية العثمانية في العراق
نشأتها وتطوراتها التاريخية
١٩٢١-١٩٣٤م

الأستاذ الدكتور
طاهر يوسف الوائلي
أستاذ التاريخ الاقتصادي الحديث
جامعة الكوفة

تقديم
الأستاذ الدكتور خليل علي مراد

عنوان الكتـاب : الديون العمومية العثمانية في العراق

نشأتها وتطوراتها التاريخية ١٩٢١ - ١٩٣٤م

تـأليـف : الأستاذ الدكتور طاهر يوسف الوائلي

القيـاس : ١٧سم × ٢٤سم

عدد الصفحات : ١٦٣ صفحة

الإخـراج الفني : نهلة نشأت الشمري

سنـة الطـبع : ١٤٤١هـ - ٢٠٢١ م

المطبعـة : جعفر العصامي للطبع والتجليد الفني

النـاشـر : مؤسسة ثائر العصامي



ISBN: 978-9922-640-11-2

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٢٣٧ لسنة ٢٠٢٠

الإهداء

إلى :

زوجتي

إبنتيَّ :

المهندسة مروة

الدكتورة صفا

((كنت قرأت ان العملية (عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية) التي قام بها أحد المسؤولين كانت ناجحة وسيذكرها العراقيون الى مدة طويلة بتقدير))

{ ياسين الهاشمي}

محاضر مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية الثانية الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة التاسعة والعشرون المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢٠آب ١٩٢٨م، ص٦٧٥.



المحتويات

مقدمة الكتاب

لم تنل دراسة الديون العمومية العثمانية في العراق نصيباً من أُولي البحث بالقدر الذي يتناسب مع ما تركته من آثار سياسية واقتصادية على الحياة السياسية في العراق خلال المدة ١٩٢١-١٩٣٤م،على الرغم من توفر الوثائق التاريخية ذات العلاقة بالموضوع ، بل أن نشاط مديرية الديون العمومية العثمانية في العراق (ديون عموميه عثمانيه نظارتي) كان هو الآخر غائباً في الدراسات التي تناولت تاريخ الإدارة والمالية والإقتصاد في العراق أواخر العهد العثماني وتحديداً منذ عام ١٨٨٥م حيث بدأت إدارة الدين العام العثماني ممارسة نشاطاتها في العراق بعد تأسيسها في مركز العاصمة العثمانية اسطنبول عام ١٨٨٢م[1] ، أو الدراسات التي تناولت عهد الإحتلال البريطاني المباشر١٩١٤-١٩٢١م ، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك نشاط دائرة أخرى هي(دائرة حصر المصالح المشتركة بتبغ الإمبراطورية العثمانية) والمعروفة إختصاراً (إدارة الريجي) ،على الرغم من كونها أحد أركان التنظيم المالي في الولاية، سواء على مستوى الولايات، أو على مستوى مراكز المدن باستثناء بعض الدراسات التي أشارت إليها.

تعد مشكلة الديون العمومية العثمانية في العراق، إحدى المشاكل المهمة التي ورثها العراق بعد قيام الحكم الوطني فيه أواخر عام ١٩٢١م، حيث لم يزل بعد دولة حديثة العهد بالتكوين، لاسيما في ظل الأوضاع الإقتصادية العصيبة التي كان على الحكومة معالجتها، فكانت تلك المشكلة عبئا أثقلت كاهل العراق المالي، وأعاقت تقدمه الإقتصادي.

وهذا الكتاب هو محاولة لدراسة تلك الديون بالإعتماد على وثائقها المحفوظة في دار الوثائق والكتب ببغداد ، فضلا عن محاضر مجلس النواب العراقي ، والمصادر الأخرى ذات العلاقة بالموضوع .

قسم الكتاب على ثلاثة أقسام: الأول تناول نشأة الديون العمومية في العراق ؛ أما القسم الثاني قد بحث في جهود الحكومة العراقية لتسوية مشكلة تلك الديون ، وأوضح القسم الثالث موقف مجلس النواب العراقي من شراء أسهم الديون العمومية العثمانية.

ان أبرز تحدٍ واجه الموضوع هو سوء الخدمات التي تقدمها دار الوثائق والكتب ، والتي يفترض بها وهي دار وطنية عالمية أن تواكب أحدث التقنيات العلمية في مجال الأرشفة إلّا أنها ولغاية عام ٢٠٢٠م، تستخدم نظام المايكرو فلم الذي عفا عليه الدهر، ولسوء الحظ كانت وثائق الديون العمومية محفوظة عليه فعانيت الأمرين جراء ذلك وأنا بهذا العمر .

أما الصحف العراقية المؤرشفة على أجهزة الحاسوب فأخذت نصيبها من معاناة هذا الكتاب لذلك آثرتُ التريث في الرجوع اليها ربما في الطبعات الأخرى أن بقي في العمر بقية .

وفي الختام أملُ أن أكون قد أسديت خدمة للقارئ والباحث على حدٍ سواء والله الموفق.

طاهر الوائلي

النجف الاشرف

١٩/ تشرين الأول/ ٢٠٢٠م

تقديم

كان موضوع القروض الخارجية وما زال من المواضيع المهمة التي تستحق مزيداً من الدراسة والتحليل لما لها من تبعات سياسية وإقتصادية وإجتماعية خطيرة بالنسبة للبلدان التي تحصل على القروض ، ويتبين من دراسة التاريخ الحديث والمعاصر لعديد من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الثمن الباهظ الذي دفعته بسبب القروض الخارجية من البنوك والمؤسسات المالية الغربية بالإنتقاص من إستقلالها وسيادتها بأكثر من طريقة ، بدءاً من التدخل المباشر في شؤونها الداخلية وانتهاءً بالاحتلال العسكري المباشر ، وتقدم لنا الدولة العثمانية مثالاً يستحق الدراسة في هذا الصدد إذ مهدت القروض الخارجية إلى تدخل مباشر في شؤونها الداخلية ، والهيمنة على جزء من إيراداتها لصالح الجهات الدائنة ، وبعد زوال هذه الدولة عن الخارطة السياسية في أعقاب الحرب العالمية الأولى إستمرت تبعات تلك القروض من خلال تحمل البلدان التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية عبء تسديد تلك القروض ، وفق معاهدة لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) بين تركيا الحديثة ودول الحلفاء .

الواقع أن الدولة العثمانية كانت حذرة في علاقاتها مع الدول الغربية بصورة عامة ، وخاصة منذ القرن التاسع عشر، بسبب مساعي تلك الدول إلى إقامة مناطق نفوذ في أنحاء متفرقة من الدولة العثمانية ،بل والسعي إلى اقتطاع أجزاء منها في إطار ما سُمي بالمسألة الشرقية(The Eastern Question).وهذا الحذر جعل الدولة العثمانية تتجنب القروض الخارجية ، وتعتمد على الإيرادات والقروض الداخلية لسد إحتياجاتها ومعالجة مشكلاتها المالية . وعلى أي حال ، لم تكن تلك الإيرادات والقروض الداخلية كافية لمواجهة الأعباء المالية الكبيرة بسبب اندلاع حرب القرم(

١٨٦١) إلى الحصول على أول دين خارجي من مؤسسة مالية مقرها في باريس في آب ١٨٥٤ . وبحسب المصادر فإن السلطان المذكور رأى أن الهزيمة أمام روسيا ستكون أخطر وأقسى بكثير من أي تبعة من تبعات الديون الخارجية .

لم يكن قرض عام ١٨٥٤الأول والأخير ، بل كان بداية سلسلة من القروض الخارجية التي حصلت عليها الدولة العثمانية من البنوك والمؤسسات المالية في بريطانيا وفرنسا ودول أوربية أخرى . ولم تؤدِ تلك القروض وأوجه إنفاقها سوى إلى مزيد من المشكلات المالية للدولة العثمانية بسبب تراكم وازدياد عبء دفع أقساط وفوائد تلك القروض ، وبلغ الأمر حد إعلان الدولة العثمانية في عام ١٨٧٥ عجزها عن تسديد تلك الأقساط والفوائد ، وقد مهد هذا الإعلان إلى مفاوضات بين الحكومة العثمانية وممثلي حملة أسهم وسندات القروض ، وانتهى الأمر بصدور مرسوم من السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩) ، عُرف في المصادر والمراجع التاريخية باسم " مرسوم محرم ١٨٨١ " . وبموجب هذا المرسوم خُفضت مبالغ القروض المترتبة بذمة الدولة العثمانية من ١٩١ مليون إلى ١٠٦ مليون جنيه إسترليني ، وتأسيس ما عرف بإدارة الديون العامة العثمانية ، التي مُنحت حق جباية عدد من الرسوم وجزء من إيرادات الجمارك لصالح حملة أسهم وسندات القروض العثمانية . وكان المقر الرئيس لهذه الإدارة في اسطنبول مع فروع في كل الولايات العثمانية ، بما في ذلك الولايات العراقية الثلاث (بغداد ، الموصل ، البصرة) ، وبلغ عدد العاملين فيها حوالي ٩٠٠٠ شخص ، ولم يقتصر عملها على جباية الرسوم والعوائد المخصصة لها ؛ بل قامت بتمويل مشاريع خاصة بطرق المواصلات والري والصناعات والتعليم الزراعي ، وهي مشاريع تخدم عمل إدارة الديون العامة العثمانية وهدفها ، وصار لها من النفوذ في

بمثابة دولة داخل الدولة " . ومن جهة أخرى شجع تأسيس هذه الإدارة البنوك والمؤسسات المالية الغربية على استئناف تقديم القروض للدولة العثمانية بعد أن اطمأنت إلى ضمان استردادها من خلالها ، وهكذا حصلت الدولة العثمانية على المزيد من القروض الخارجية . وقد تمكنت هذه الإدارة من تأمين دفع ما قيمته ١١٣ مليون جنيه إسترليني لحملة أسهم وسندات القروض العثمانية بين ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، ومع قيام الحرب العالمية الأولى كانت القروض الباقية بذمة الدولة العثمانية حوالي ١٤٠ مليون جنيه إسترليني . وبعد زوال الدولة العثمانية من الخارطة السياسية بقيت مسألة القروض التي بذمتها وكيفية تسويتها ، وقد تحقق ذلك بموجب المادة ٤٦ من معاهدة لوزان (١٩٢٣) بين تركيا الحديثة ودول الحلفاء . فقد تم توزيع ما تبقى من الديون العامة العثمانية على تركيا الحديثة ، وألبانيا وبلغاريا وصربيا التي كانت جزء من الدولة العثمانية لغاية حرب البلقان ١٩١٢ ـ ١٩١٣ ، والدول والكيانات التي ظهرت بعد زوال الحكم العثماني (العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، نجد والحجاز ، عسير) ، فضلاً عن إيطاليا ألتي حصلت على بعض الجزر العثمانية ، واليونان التي حصلت على جزء من تراقيا . وقد تحملت الجمهورية التركية الجزء الأكبر من تلك القروض بواقع ٦٧% من مجموع القروض الباقية ، أي ما يعادل ١٠٧,٥مليون ليرة ذهبية.

أستطيع القول أن اهتمام المؤرخين والباحثين العرب بموضوع الديون العامة العثمانية في العهد العثماني ، وما ترتب عليها بالنسبة للدول العربية التي تحملت جزء من أعباء تلك الديون بعد سقوط الدولة العثمانية ، لا يرتقي إلى مستوى أهمية الموضوع . ومن هنا تأتي أهمية أي دراسة أكاديمية رصينة تسلط الضوء على هذا

الدكتور طاهر يوسف الوائلي . وقد بدأ الدكتور مشواره مع هذا الموضوع منذ كتابة أطروحته للدكتوراه بعنوان " إدارة الدين العام العثماني ١٨٨١ - ١٩٢٨ : دراسة في التاريخ الاقتصادي الحديث " ، التي نوقشت وأُجيزت من كلية الآداب بجامعة الكوفة في عام ١٩٩٩ ، وكان كاتب هذه السطور أحد أعضاء لجنة مناقشتها . وكانت الأطروحة أول عمل في هذا الباب في الجامعات العراقية ، ولم يكن إنجازها أمراً يسيراً في تلك الأيام بسبب العزلة التي عانى منها العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من الأمم المتحدة . ومع كل الصعوبات استطاع الوائلي أن ينجز كتابة أطروحة رصينة حظيت بتقدير أعضاء لجنة المناقشة جميعاً . واستكمالاً لموضوع أطروحته قدم لنا الدكتور طاهر الوائلي الآن عملاً رصيناً آخر تابع فيه ما ترتب على العراق من التزامات فرضت عليه لدفع حصته مما تبقى من الديون العثمانية ، وقد بلغت تلك الحصة ٦,٧٧٢,١٤٢ ليرة عثمانية ، أي نسبة تزيد قليلاً عن ٥ % (تم تخفيضها لاحقاً بمقدار طفيف هو ١٣٠,٠٠٠ ليرة) .

وبأخذ الظروف المالية للدولة العراقية حديثة النشأة في الحسبان ، فإن حصة العراق من الديون العامة العثمانية شكّلت عبء غير قليل عليه في مرحلة كان يحتاج فيها إلى الأموال ، وهي مرحلة بناء الدولة ومؤسساتها ، وتوفير رواتب العاملين فيها وغير ذلك من أوجه الإنفاق الحكومي . وقد تابع المؤلف بشكل جيد كيفية تعامل العراق مع موضوع الديون العثمانية حتى عام ١٩٣٤ عندما تخلص العراق من هذا الملف بدفعه آخر قسط مترتب عليه منها . كما عرج المؤلف على جوانب مهمة ذات علاقة ، ومنها محاولة بريطانيا – الدولة المنتدبة على العراق – استثمار هذا الملف لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية بريطانية في العراق ، وقد تابع بصورة وافية

مناقشات موضوع الديون العامة العثمانية في مجلس النواب العراقي ، ولا أريد الخوض أكثر في مضمون الكتاب وأترك متابعة ذلك للقارئ الكريم .

ومما يزيد من قيمة هذا الكتاب منهجيته العلمية الرصينة ، ومجموعة من المصادر الأساسية المعتمدة في إنجازه ، وخاصة الوثائق العراقية غير المنشورة ، ومحاضر مجلس النواب العراقي ، ووثائق وتقارير بريطانية منشورة ، وعدد من سالنامات (أي الكتب السنوية) العثمانية الخاصة بولاية بغداد ، والرسائل والأطروحات الجامعية ، والكتب والبحوث .

وأخيراً ، أتقدم بالتهنئة للدكتور طاهر الوائلي على إنجاز هذه الدراسة العلمية القيمة ، مع تمنياتي له بالتوفيق في مسيرته العلمية .

أ . د . خليل علي مراد

٢٠٢٠/٨/٢٠

القسم الأول

نشأة الديون العمومية العثمانية في العراق

ورث العراق كغيره من سائر البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية بعد انهيارها في الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨م) جزءاً من الدين العام[١] العثماني عملا بأحكام القسم الثاني ((الشؤون المالية))، والجدول الملحق به من معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا ودول الحلفاء، في ٢٤تموز ١٩٢٣[٢] ، والتي تقضي بإنتقال دين الدولة المجتزأة عنها، كل بحسب ما يصيبها من نسبة الدين، وهي نسبة أُحتسبت على

---

[١] الدين العام PublicDebt : هو دين يتوجب على الدولة تأديته لدانين محليين أو أجانب بالعملة الصعبة ، أو على شكل سلع أو خدمات ، ويكون ذو أجل أصلي أو ممدد لأكثر من عام ، ويشكل التزاماً مباشراً على هيئة عامة في البلد المقترض . ويسمى أيضاً بالدين الحكومي أو القومي International Debt. وهو أحد مصادر تمويل الإيرادات العامة التي تلجأ اليها الدولة في حال عجزها عن توفير إيرادات أُخرى، لتمويل ميزانيتها العامة . وفكرة الدين العام تعود بمفهومها الحديث الى القرن الثامن عشر .والدين قسمان: دين داخلي(محلي) وهو الدين الناشئ من اقتراض الدولة من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في أراضيها بغض النظر عن جنسياتهم . وتطرح سندات القرض بعملتها الوطنية ؛ أما الدين الخارجي فقد سبق الاشارة اليه أولاً .انظر التفاصيل في :الواسطي ، فاضل يوسف ، اقتصاديات المالية العامة ، (مطبعة المعارف ، ط١، بغداد ، ١٩٧٣) ، ص٢٩٩ ؛ يوسف ، سعود عبد العزيز، مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣، ص٦؛ دوابه ، أشرف محمد ، (الدكتور)، أزمة الدين المصري العام رؤية تحليلية ،(المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، دراسات اقتصادية ، ٢٦ تموز ، ٢٠١٦)، ص٣-٧؛ الشمري، مايح شبيب ، وكاظم ، حيدر جواد،" تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة من ٢٠٠١-٢٠١١م"الغري للعلوم الادارية والاقتصادية ،(مجلة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون ، ٢٠١٥، ص، ٣-٥.

[٢] See: British Foreign office ,Treaty Series,No.16,(1923),Treaty with Turkey

أساس نسبة الإيرادات المالية التي جمعت من تلك الأقطار إلى مجموع إيرادات الدولة العثمانية للسنتين الماليتين ١٩١٠-١٩١١, ١٩١١-١٩١٢م[١].

وقبل الدخول في دراسة تفاصيل مشكلة الديون العمومية العثمانية في العراق وتطوراتها التاريخية ، لابد من بيان نشأة تلك الديون .

لم يكن على الدولة العثمانية ديناً خارجياً قبيل النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على الرغم من الانفاق المفرط للسلطان وحاشيته[٢]. وكانت الحكومة تعالج أزماتها المالية عن طريق تخفيض قيمة العملة العثمانية (الاقجه)[٣] أو إصدار

---

[١] في وقت مبكر من عام ١٩١٣م ، تشكلت لجنة دولية في ضوء مقررات معاهدة لندن للسلام ، التي أنهت الحرب البلقانية الثانية١٩١٢-١٩١٣، وكان الهدف من تشكيلها هو النظر في تقسيم الدين العام العثماني على الدويلات المنفصلة عن الدولة العثمانية ، في أعقاب تلك الحرب . بيد أن أعمال اللجنة ما لبثت أن توقفت على أثر نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م.

Hereshilag , Z . y, Turkey ,the Challenge of Growth,(Leidn,1968),p.20.

[٢] انظر الوائلي، طاهر يوسف(الدكتور) ،((خصائص الإقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر))، دراسات نجفية، (مجلة) ، العدد الأول، ٢٠٠٤،ص٧٠-٨٤.

[٣]الاقجه : Akce :عملة عثمانية فضية ، وتعني الأبيض ، وتشير لها المصادر الغربية أيضا باسم (أسبر)Asper.ضربت في عهد السلطان أورخان عام ٧٢٧هـ /١٣٢٦م وأصبحت الاقجه هي الوحدة المالية الأساسية وعملة الحساب في الدولة العثمانية حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حيث حل محلها القرش العثماني، وتسمى باقجه عثماني أو عثماني أو عثماني فقط. ووزنها حوالي ١,١٥غرام ، وكان يتم تداولها مع نقود الامارات التركمانية في بداية سكها. وقد تدهورت قيمتها في نهاية القرن السادس عشر، بسبب تدفق الذهب والفضة من الأمريكيتين على الدولة العثمانية التي لجأت الى تخفيض قيمة الاقجه لمواجهة أزماتها المالية. انظر: باموك، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة الدكتور عبد اللطيف الحارس ، (دار المدار الإسلامي ، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م)، ص٧٧-٧٨ ؛ اينالجك ، خليل ، (تحرير)، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤م ، ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم ، (دار المدار الإسلامي ،ط١، بيروت،٢٠٠٧م)،

الأوراق النقدية المسماة قائمه (قائمه نقديه معتبره[1])، أو الإقتراض من الدائنين العثمانيين المحليين (صيارفة غلطه[1])، ولم تلجأ إلى عقد قروض خارجية حتى نشوب حرب القرم مع روسيا القيصرية ١٨٥٣-١٨٥٦م.

==علي ، العراق في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، (دار الرافدين ، بيروت ، ط١، ٢٠١٨)، ص٣٠٨.

[1] بدأت الدولة العثمانية أولى محاولاتها لإصدار الأوراق النقدية عام ١٨٤٠ ، كإحدى محاولات تفادي أزمتها المالية المستمرة ، باسم قائمة معتبره نقديه أو(القائمة) إختصاراً ، وكانت القوائم الأولى مكتوبة بخط اليد صدرت بفئة ٥٠٠قرش (حوالي ٤,٥جنيهات إسترلينية)، وكانت تحمل فائدة سنوية بثمن القيمة أي ١٢,٥ بالمائة ولها فترة محددة بثمان سنوات ، وإقتصر التعامل بها على العاصمة اسطنبول فقط . وكانت الحكومة تعلن وباستمرار بان هذه القوائم قد أصدرت فقط بهدف تسهيل العمليات التجارية ، وانه سيتم قبولها مثل أية عملة شرعية تماما مثل النقود الذهبية والفضية ، كما أعلنت ايضا أن هذه الاوراق النقدية سوف تقبل من قبل جامعي الضرائب في الأقاليم ومن قبل الخزينة في اسطنبول. ولاحقاً تم إصدار فئات أصغر من أجل زيادة إستعمالها في التعاملات النقدية ، وقد بلغ مجموع الإصدارين الأول والثاني من القوائم عام ١٨٤٠م (أربعين مليون قرش (حوالي ٣٦٠ ألف جنيه إسترليني). ثم أخذت الحكومة تشير إلى هذه الإصدارات باسم (أسهم قائمه سي)، وفي عام ١٨٤٤م أصدرت الحكومة دفعة جديدة من القوائم خفضت فائدتها السنوية الى ٦% لكن التزوير أفسد تداول القائمة منذ البداية . وفي عام ١٨٥٢ م ، جرى إصدار دفعة أُخرى من (القوائم) دون فائدة طرحت للتداول للمرة الأُولى بفئات أصغر من السابق بعشرة وعشرين قرشا . وخلال حرب القرم(١٨٥٣-١٨٥٦م) تم طبع كميات كبيرة من القوائم، فخلال عام ١٨٥٣م ، بلغ حجم المتداول منها ١٧٥مليون قرش اي حوالي ١,٦ مليون جنيه استرليني. فانخفضت قيمتها مقابل الليرة الذهبية في السوق إلى أقل من نصف قيمتها الاسمية ونجم عن ذلك موجة كبيرة من التضخم. وفي عام ١٨٦١م ، أُغرقت الأسواق بعدد قياسي من القوائم يساوي ١,٢٥٠مليون قرش ، وهبطت قيمة تبادلها مقابل الليرة الذهبية الى ٤٠٠ قرش ورقي ، وهكذا إنتهت أول تجربة للعملة الورقية بعد أكثر من عقدين على انطلاقها الى موجة عارمة من التضخم ، وتحت ضغط الإحتجاج الشعبي ، وعدم الرضا العام ، وافقت الحكومة على سحب القوائم عام ١٨٦٢م بمساعدة قروض قصيرة الأجل من البنك الامبراطوري العثماني الذي مُنح حق اصدار العملة الورقية ، لكنه لم يصدر منها إلّا كميات محدودة وحتى إندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م حيث كانت مغطاة

==حيث تم إصدار القوائم بفئاتها الصغيرة والكبيرة من قرش الى ٥٠٠ قرش ، وأعلنت الحكومة بانها عملة قانونية شرعية في كل أنحاء الامبراطورية وقد وصل حجمها الى ١٦ مليون ليرة (١٤,٤ مليون جنيه استرليني) ، وبسبب هذه الكميات الكبيرة إنخفضت نسبة تبادل القائمة خلال سنتين الى ٤٥٠ قرشا لليرة الذهبية ، وبقيت في التداول حوالي ثلاث سنوات حتى سحبت في تشرين الاول ١٨٧٩م.وفي عام ١٩١٥م جرت للمرة الثالثة محاولة إصدار ثالثة للعملة الورقية بغطاء ذهبي بضمان إدارة الدين العام العثماني ، إلا أن هذه العملات ما لبثت أن فقدت قيمتها في التداول هي الاخرى جراء الحرب ؛ أما المناسبة الاخرى التي لجأت فيها الحكومة الى طبع العملة الورقية فكانت اثناء قيام الحرب العالمية الاولى دون غطاء بشكل منظم ، ونجم عن ذلك ارتفاع كبير في الأسعار حيث كانت الليرة الذهبية تعادل ست ليرات ورقية عام ١٩١٧. باموك ، المصدر السابق ، التاريخ المالي ، ص ٣٧٦-٣٨٠. ؛ أوغلي، أكمل الدين احسان (اشراف وتقديم)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله الى العربية صالح سعداوي ، ج ١، (منظمة المؤتمر الاسلامي ، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الاسلامية باستانبول ، استانبول ، ١٩٩٠)، ص٦٥٦؛ أون ، روجر، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠-١٩١٤ترجمة سامي الرزاز ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٠،)؛ ص٩٤؛ باموك شوكت ، "النقود في الامبراطورية العثمانية"، في اينالجك ، خليل ، وكواترت ، دونالد، (تحرير) التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤م ، ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم،(دار المدار الإسلامي ،ط١، بيروت،٢٠٠٧م)،ص٧٧٤-٧٧٥.

[١] صيارفة غلطة : هم مجموعة من صيارفة اسطنبول معظمهم من أُصول يونانية وأَرمنية ويهودية ، إرتبط ظهورهم بالمصاعب المالية للدولة العثمانية ، وحاجتها الى تمويل قصير المدى ، وآخر طويل المدى ، وتمويل عملية جمع الضرائب منذ القرن السادس عشر، بعد التحول من نظام الإلتزام القصير الأجل الى نظام المالكانه الطويل الامد. وفي السنوات الاخيرة من القرن السادس عشر إنتظموا في نقابة ، وبدأوا بنقل أعمالهم الى غلطه وهي ضاحية من ضواحي اسطنبول خارج أسوار المدينة القديمة ، وفي الجانب الآخر من القرن الذهبي بدأوا في إقراض الحكومة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وشكلوا نقابة لهم مقرها حي غلطة وعرفوا بها (صيارفة غلطة Galata Bankers) وفي خلال القرن التاسع عشر أسسوا العديد من المصارف التي لعبت دور الوسيط المالي في إقراض الحكومة العثمانية من الأسواق المالية الأوربية ، وقاموا بإقراضها ابان الحرب مع روسيا القيصرية عام ١٨٧٨م ، وذلك على أثر إعلان الإفلاس الحكومي وتعذر الحصول على قرض خارجي. أن حاجة الدولة العثمانية لأعمال الصيارفة ، وتنامي الصعوبات المالية بعد ستينات القرن الثامن عشر زاد من أهميتهم

لقد أضافت الحرب على الخزينة العثمانية أعباءً مالية لم يكن بالإمكان حملها ، فبعد نشوب تلك الحرب بمدة وجيزة عقدت الحكومة العثمانية إتفاقية أول قرض خارجي مع مؤسسة دنت بالمر وكولد شميدت وعملائهم في باريس(Dent Palmar &Gold Simidt Co.) ، وذلك في الرابع والعشرين من آب عام ١٨٥٤.بقيمة إسمية بلغت (٣,٨١٥,٨٠٠جنيه إسترليني بما يعادل ٣,٣٠٠,٠٠٠ ليرة عثمانية)، بفائدة قدرها ٦%، وإستهلاك دين قدره ١%[1].

وعلى الرغم من تخوّف الحكومة العثمانية أن تؤدي سياسة القرض الخارجي إلى إحكام السيطرة المالية الأجنبية عليها، إلا أنها دأبت على انتهاج تلك السياسة حيث وجدت فيها خير وسيلة لتغطية العجز المالي للخزينة .

وبمرور الوقت إزدادت فوائد تلك القروض، ولم يعد بإمكان الحكومة العثمانية سوى اللجوء إلى عقد قروض جديدة مع المؤسسات المالية الأوربية، والدائنين المحليين بغية سداد ديون متأخرة أخرى، حتى تراكمت تلك الديون فبلغت عام ١٨٧٥م نحو(مئتي مليون جنيه استرليني). وعندها عجزت الحكومة العثمانية عن سداد أصول تلك القروض وفوائدها، فأعلنت افلاسها أواخر ذلك العام.

==السلطان ولعديد من الاداريين العثمانيين الرئيسيين . وتطور صيارفة غلطة من مقرضين ووسطاء الى رجال مال ذوي علاقات دولية وطيدة ، لكنهم لم ينشئوا مصارف حتى أربعينيات القرن التاسع عشر ، عندما أنشأ مصرف القسطنطينية عام ١٨٤٧م من قبل ج اليون، و، ث بلطجي . بيد إنه أقفل عام ١٨٥٢م. انظر: باموك ، المصدر السابق ، ص، ٣٦١٣٦٤؛ الحموري ، قاسم محمد ، (الدكتور)، وعابدين ، محمد ، (الأُستاذ)، ""عجز الميزانية في الدولة العثمانية : الأسباب والحلول ،"" المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،(مجلة)، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة حمه لخضير ، الجزائر، العدد العاشر، كانون الثاني ، ٢٠١٧، ص٢٩٣.

أثار إعلان الافلاس المالي ردود فعل الدائنين المحليين والأجانب. وبعد مفاوضات طويلة، وشاقة استمرت من ١٨٧٥-١٨٨١م مع ممثلي الدائنين، تم التوصل إلى تأسيس(إدارة الدين العام العثماني)[1]،(ديون عموميه عثمانيه اداره سي) بموجب مرسوم محرم (محرم قرار نامه سي)، الصادر عن السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩) ، في٢٢ محرم ١٢٩٩هـ/٢١ كانون الأول ١٨٨١م. وكانت هذه المؤسسة مؤسسة مالية أوربية، أنيطت بها مهمة جمع وتحصيل نحو ٤/١ ايرادات الخزينة العثمانية لغرض سداد الدين، ويضم مجلس إدارتها ممثلي الدول الدائنة وهي:(بريطانيا، هولندا، بلجيكا،(عضو واحد)، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، النمسا المجر، والدائنين المحليين في الدولة العثمانية "صيارفة غلطه"). وقد تنازلت الدولة العثمانية بموجب مرسوم محرم عن ثلاثة أصناف من الإيرادات وهي أولاً: الإيرادات التي تديرها إدارة الدين العام بشكل مباشر وتشمل إحتكار الملح ورسوم التمغا (الطابع)، والرسوم على المشروبات الكحولية (مسكرات رسمي) ، وأعشار الحرير، ورسوم مصائد الاسماك، وإحتكار التبغ. ثانياً : إيرادات ذات قيمة إفتراضية وتشمل الفائض الناتج عن التطبيق العام لضريبة الأملاك المفروضة على المحلات التجارية ، والمخازن ، مقارنة بالإيرادات الناتجة من ضريبة التمتع (ضريبة الدخل).والفائض من إيرادات الرسوم الكمركية الناتجة من الزيادة على التعرفة الكمركية ٣% التي تقوم الحكومة العثمانية بجبايتها على أن هذه الزيادة لم يبدأ العمل بها حتى عام ١٩٠٧م.والمبالغ المستحقة للدولة العثمانية من بلغاريا وصربيا والجبل الاسود واليونان فيما بعد ، والتي نصت معاهدة برلين ١٨٧٨م أن تتحمل جزءاً من الدين العام العثماني ثالثاً: إيرادات ذات قيمة مادية : وتشمل مبلغ الأتاوة المفروضة على بلغاريا (١٠٠,٠٠٠ليرة عثمانية) ، فائض عوائد جزيرة

قبرص (١٣٠,٠٠٠ليرة عثمانية)، الأتاوة المفروضة على الروملي الشرقية(٢٤٠,٠٠٠ليرة عثمانية)،إيرادات ضريبة التنباك(٥٠,٠٠٠ليرة عثمانية [١]).وتعد هذه الموارد من أهم مداخيل موازنة الحكومة العثمانية[٢].

إتخذت إدارة الدين العام العثماني من اسطنبول مقراً لها، وإفتتحت لها فروعا في عموم الولايات العثمانية، وتوابعها الإدارية بلغت ٦٩٨ فرعا، يعمل فيها حتى عام ١٩١٤م،(٨٩٣١ موظفا)[٣]. وبصلاحيات واسعة للغاية[٤]، فكانت بذلك أشبه بدولة داخل دولة بحيث فاقت صلاحياتها وزارة المالية العثمانية .

تشكل الهيكل الإداري لإدارة الديون العمومية العثمانية في العراق بمستوى نظاره "مديرية " (ديون عموميه نظارتي)، ومركزها الرئيسي ولاية بغداد[٥] ، (نظارة الديون العمومية لولاية بغداد)، وذلك عام ١٨٨٥م[٦].وقد تشكل هيكلها الإداري من (ناظر) وهو بدرجة مدير عام ، ومفتش الفرقة(فرقه مفتشي) ، مع معاونه (مفتش معاوني) ، ومصاحب (مفتش مصاحبي) ووكيل اللواء (لوا وكيلي).أما قلم المحاسبة فيتكون من كاتب أول مع ثلاثة من الكتبة المساعدين ، ومسجل ، وناسخ،

---

[١] أنظر : الوائلي ، إدارة الدين ، المصدر السابق ، ص١-٦٣.

[٢] لوتسكي ، فلاديمير ، بوريسوفيتش ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني،(دار الفارابي ، ط٧، بيروت ، ١٩٨٠)، ٣٨٥.

[٣] حماده ، سعيد ، النظام الإقتصادي في العراق ، (المطبعة الأمريكانية ، بيروت ، ١٩٣٨) ، ص ٤٦٩.

[٤] لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥.

[٥]علي ، غانم محمد ، النظام المالي العثماني في العراق١٣٣٣ هـ / ١٨٣٩- ١٩١٤م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، شباط ١٩٨٩، ص٦٦.

[٦] النجار، جميل موسى ، (الدكتور)، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى

والموظف المسؤول عن أمانة الصندوق والطوابع ، (صندوق أميني وبول مأموري)، مع كاتب أول التحقيقات . وأما قلم التحريرات فمتكون من رئيس للكتاب ، وكاتب المسودة ، (مسوِّد) ، وكاتبين للنسخ أو التبييض، وكاتبين للتسجيل، بينما لمديرية مركز بغداد ،مدير ورئيس كتّاب مع كاتبين[1].وكما هو الحال تشكلت الدوائر التابعة لمديرية بغداد في سنجقي كربلاء والديوانية وأقضية خراسان ، والكوت ، والحلة ، وعدد من النواحي الكبيرة مثل تكريت وقزرلباط (السعدية) ، ومندلي ، والخالص ، وهيت ، والمسيب[2] .

أما باقي فروع الإدارة في ولايات العراق الأخرى، فقد تشكلت هياكلها الإدارية بإختلافات طفيفة من دائرة لأخرى، سوساء على مستوى الولاية أو السناجق والأقضية والنواحي[3].

---

[1] بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در اون سكزنجي دفعه در سنه قمريه ١٣٢١وماليه١٣١١ ولايت مطبعه سنده طبع اولمنشدر ، ص ٨٣-٨٤.أنظر أيضا: سالنامه ولايت بغداد دفعه (٨) ١٣٠٩ سنه هجريه سنه مخصوصدر ولايت مطبعه سنده باصلمشدر؛ بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در(اون التنجي دفعه در)سنه قمريه ١٣١٨وشمسيه ١٣١٦-١٣١٧(ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر)

[2] لوريمر ، ج .ج ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، الجزء الثالث ، (الدوحة ، د.ت)،ص١٠٥٣- ١٠٥٤؛ غانم ، المصدر السابق ، ص ٦٦-٦٧ ؛ شكري ، ياسين شهاب ، ولاية بغداد١٨٧٢-١٩٠٩م دراسة في أوضاعها الإدارية والإقتصادية، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الموصل ،١٩٩٤، ص٥٢-٥٤ ؛ النجار، المصدر السابق ، ص٣٢٨-٣٢٩.

[3] أنظر على سبيل المثال لا الحصر: بصره ولايتي سالنامه سي ١٣١١هـ دفعه ٣،بصره مطبعه سنده باصلمشدر؛ بصره نك ولايت سالنامه سي مرتبي (مكتوبي ولايت مميزي)دفعه١بصره ولايت مطبعه سنده باصلمشدر ١٣١٤هـ؛ سالنامه ولايت بصره ١٣١٨سنه هجريه سنه مخصوص دفعه ٤ (مرتبي) مكتوبي قلمي مميزي بابان زاده : محمد نجيب (بصره) ولايتي مطبعه سنده باصلمشدر ؛ سالنامه ولايت

لقد بلغ عدد فروع الإدارة في ولاية بغداد بالإضافة إلى إدارة مركز الولاية أربعة عشر فرعا ، وفي ولاية البصرة ستة فروع بما فيها فرع الولاية التابع لإدارة مركز بغداد[١].وكانت إدارة الديون العمومية مستقلة في عملها الإداري، ولها ميزانية مالية منفصلة عن ميزانية الولاية فيما عدا إشراف نسبي لوالي بغداد عليها[٢].

باشرت مديرية الديون العمومية تحصيل الإيرادات المخصصة لها في العراق، وهي: رسوم بيع المشروبات الكحولية، ورسوم مصائد الاسماك ، ورسوم الملح ، والطوابع ، وجزءاً من رسوم بيع التبغ وإنتاجه ، وقسماً من إيرادات الكمارك ، فضلاً عن جزءٍ من الرسوم المفروضة على الحرير. وهذه الرسوم كانت تسمى الرسوم الستة وتديرها أمانة الرسومات الستة[٣]،(رسوم سته أمانتي)، وقد إنتقلت إدارتها الى إدارة الدين العام العثماني بعد تأسيس الأخيرة عام ١٨٨١م.

==عربي ١٣٠٨- رومي ١٣٠٦، مكتوبي ولايت سعادتلو حسن توفيق افندي معرفتيله ترتيب وطبع اولندي ؛ موصل ولايتي ايجون برنجي دفعه اوله رق سايه ترقيات ببرايه حضرت بادشاهي ترتيب اولنان سالنامه در ،عربي ١٣١٠- رومي ١٣٠٨، مكتوبي ولايت سعادتلو حسن توفيق افندي معرفتيله ترتيب وطبع اولندي ؛ موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر ١٣٣٠هسنه هجريه سنه مخصوص اولمق اوزره بشنجي دفعه اوله رق موصل (مطبعه سنده طبع اولنمشدر)؛ موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر ١٣٢٥سنه هجريه سنه مخصوص اولمق اوزره مكتوبي معاوني ومطبعه مدير وسر محرري عزتلو صفوت بك معرفتيله ترتيب ودردنجي دفعه أوله رق موصل (مطبعه سنده طبع اولنمشدر)؛ غانم ، المصدر السابق ، ص٦٦-٦٧.

[١] أداموف، الكسندر ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمه عن اللغة الروسية ، الدكتور هاشم صالح التكريتي ، دار ميسلون للنشر ، البصرة ، د. ت)، ص١٧٢.

[٢] النجار، المصدر السابق ، ص٣٢٩.

[٣] بعد إعلان الدولة العثمانية إفلاسها عام ١٨٧٥م دخلت في مفاوضات طويلة مع الجهات الدائنة إنتهت بتوقيع إتفاق في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٨٧٩م أُضطرت الى التنازل

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي كانت تعترضها فقد تمكنت تلك الإدارة وبحسن إستثمارها الأمثل لإدارة مواردها من رفع وتيرة تلك الإيرادات حتى قيام الحرب العالمية الأولى[1]،

بعد دخول الدولة العثمانية الحرب ، وإحتلال القوات البريطانية مدينة البصرة في ٢٢تشرين الثاني ١٩١٤م، بدأ السر برسي كوكس[2] (Sir Percy Cox) – الحاكم السياسي للحملة البريطانية – العمل على إيجاد إدارة (إنكلو–هندية) على وقع إختفاء الموظفين وسجلات الإدارة العثمانية[3] . فأنشأ عدة دوائر يديرها

==استانبول وضواحيها(البسفور وبحر مرمره) ، ثم توسعت دائرة هذه الضريبة بعد ان تنازل البنك الألماني (Dutch Bank) عام ١٨٨٨م عن إدارة جميع الضرائب المفروضة على مصائد الاسماك في الدولة العثمانية ، والتي حصل عليها كضمان للقرض الذي قدمه للحكومة العثمانية في العام المذكور، ضريبة الطابع (التمغا)، أعشار الحرير، إحتكار التبغ. وقد ضمت تلك الإيرادات الستة الى إيرادات أخرى تنازلت الدولة العثمانية بموجب مرسوم محرم عام ١٨٨٢م عن إدارتها لصالح إدارة الدين العام العثماني. انظر : الوائلي ، إدارة الدين ، المصدر السابق ، ص٩٠–٩٥. وكانت إدارة الرسوم الستة قد تشكلت في ولاية بغداد عام ١٨٧٥م على مستوى (نظاره) ، بينما كانت في مركز الولاية على مستوى (مديرية). انظر : سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩، دفعه ٣.

(١) أنظر أداموف، المصدر السابق ، ص١٦٣–١٧٢.

(٢)عسكري وسياسي بريطاني ذائع الصيت (٢٠تشرين الثاني ١٨٦٤م – ٢٠ شباط ١٩٣٧) عمل في الهند بعد تخرجه من الكلية الملكية البريطانية الحربية للمدة من ١٨٨٤–١٨٩٠م ، ثم تحول للعمل السياسي في الخليج العربي وايران(١٨٩٦–١٩١٤). منح في عام ١٩١١م لقب سير تقديرا لجهوده السياسية في المنطقة . ثم أصبح قائداً للحملة البريطانية على العراق. وبعد إحتلال بغداد عام ١٩١٧م أصبح الحاكم المدني في العراق حتى عيّن وزيراً مفوضاً في طهران (١٩١٨–١٩٢٠) ثم اعيد الى العراق للعمل بصفة مندوب سامي على اثر قيام ثورة العشرين وظل في منصبه حتى ١٩٢٣م .انظر التفاصيل في : ذويب ، منتهى عذاب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ١٩٩٥).

سكرتيرون يرتبطون به مباشرة ، ويديرون دوائر عدة ، تتفرع بدورها إلى سكرتاريات وإدارات أخرى[1] . وقد كانت تلك النظم الإدارية عرضة للتغير والتبدل تبعا للمكان ، والمتغيرات السياسية.

ونظراً لأهمية المسائل المالية والإيرادات فقد إحتلت أولوية خاصة من لدن الإدارة البريطانية[2] ، وقد عهد برسي كوكس الى هنري دوبس[3] (**١٨٧١-**

==في إدارة البلاد. غرايبه ، عبد الكريم محمود (الدكتور)، مقدمة تاريخ العرب الحديث ١٥٠٠-١٩١٨، الجزء الاول العراق والجزيرة العربية،(مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٠)، ص٦٣. وقد نقل الاتراك أثناء إنسحابهم من البصرة ١٩١٥ وبغداد ١٩١٧م، ما استطاعوا حمله من السجلات الإدارية والمالية لخلق صعوبات للإدارة البريطانية الجديدة من خلال حرمانها من قاعدة بيانات تحتاجها لإدارة البلاد .ولاتزال هذه السجلات محفوظة في الارشيف العثماني الذي تأسس عام ١٨٤٦م. ويذكر المرحوم الأستاذ فيصل محمد الارحيم(ت ١٩٩٥) نقلا عن المرحوم الأستاذ الدكتور ياسين عبد الكريم الأمين العام لدار المحفوظات ومركز الوثائق في بغداد آنذاك بان السجلات المالية في العهد العثماني قد جمعت، وحفظت في سراديب وزارة التربية-وقتئذ-وقد حدث فيضان أتلف قسما منها ، ثم أمر أحدهم برميها كلها في دجلة ، وكان أن نفذ الامر .!!! الارحيم ، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الإتحاديين ١٩٠٨-١٩١٤،(مطابع الجمهور، الموصل ، ١٩٧٥)، هامش ص ١٦٥.

[1] هناك عديد من الدراسات العربية والأجنبية عن موضوع الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١م ، نكتفي بإرشاد لمن رغب بتفاصيل أكثر الى : فوستر، هنري ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبد المسيح جويدة ،(مطبعة السريان ، بغداد، ١٩٤٥)، ص٣٧٩-٤٢٢ ؛ الدوري ، أسامة عبد الرحمن ، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠،(دار الشرق للطباعة والنشر ، ط١، بغداد،٢٠٠٩م) وفيه تفاصيل النظام الإداري لبعض الألوية العراقية ؛ حسين ، علي ناصر، (الدكتور) ، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١دراسة في تاريخ العراق الحديث ، (ثائر العصامي للطباعة والنشر ، ط ا ، بغداد ، ٢٠١٩م) ؛ العطية ، غسان،(الدكتور)، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبد الوهاب، (دار اللام ، لندن، ١٩٨٨) ، وفيه تحليل وافٍ لعلاقة قوات الإحتلال بالسكان والزعامات المحلية.

[2] حسين ، الادارة البريطانية ، المصدر السابق ، ص٧٦.

Henry.Dobs ١٩٣٩) مهمة السكرتير المالي ، فكان أول عمل قام به ، هو جمع ما تبقى من السجلات العثمانية المتروكة ، واعادة تنظيمها[١]،بعد وصوله البصرة في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٥م[٢].وكانت قد تفرعت من الشعبة المالية التي أشرف عليها ، دوبس ثلاث سكرتاريات هي: سكرتارية التجارة وسكرتارية المالية وسكرتارية الواردات، وتتبع الأخيرة الى دائرة الإيرادات التي كانت من الأهمية بمكان بحيث حظيت بأسبقية التنفيذ في النظام الإداري البريطاني[٣].

بذل دوبس جهوداً مضنية في إعادة تنظيم إدارة الواردات لاسيما وانها كانت موزعة ابّان العهد العثماني على دوائر متعددة . وقد وجدت سلطات الإحتلال البريطاني أن مقدار التعدد في دوائر الواردات العثمانية أمراً مربكا للغاية من الجانب

==١٨٩٠-١٩١٤، كان ذو خبرات قانونية ومالية وسياسية كبيرة ، ودراية بشؤون المنطقة الممتدة من حلب الى طهران وأفغانستان والحدود الهندية الشمالية الغربية وبلوخستان . إستدعاه برسي كوكس للعمل في الإدارة المدنية في البصرة ١٩١٥-١٩١٦ ، بصفة سكرتيراً للإيرادات، ثم أصبح وزيراً للخارجية في حكومة الهند البريطانية بين عامي ١٩١٩-١٩٢٢ ، بعدها شغل وظيفة المندوب السامي البريطاني في العراق للمدة ١٩٢٣-١٩٢٩ . أنظر : التفاصيل في : السلمان ، أنعام مهدي علي ، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧.

[١] ويلسون ، ارنلد .تي ، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين ، خواطر شخصية وتاريخية ، نقله الى العربية فؤاد جميل ، الجزء الأول ، (وزارة الثقافة والإعلام ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٢، بغداد ، ١٩٩٢) ، ص ١٥٤؛ العبادي ، حسين ناصر جبر ، (مترجم)، الإدارة البريطانية في سنوات الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨نظرة في الإدارة المدنية للمناطق المحتلة في العراق ،(ثائر العصامي للطباعة والنشر ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٩م)، ص١٧.

[٢] التميمي ، حميد أحمد حمدان ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١دراسة تأريخيه وثائقية للأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والإقتصادية ،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مطبعة الإرشاد ، بغداد، ١٩٧٩)، ص٤٢٠.

الإداري ناهيك عما يتطلبه من كادر وظيفي ليس بالإمكان توفره. لذلك عمدت الى أن ضمت الى دائرة الواردات شؤون دوائر اخرى وكانت إدارتا الديون العمومية العثمانية وإنحصار التبغ (الريجي) من بين تلك الدوائر[1] لاسيما بعد أن غادر موظفو دائرة الديون العمومية العثمانية البصرة على أثر دخول القوات البريطانية المدينة في ٢٢تشرين الثاني عام ١٩١٤م[2] .

كانت دائرة الديون العمومية العثمانية في ولاية البصرة تقوم بجباية اثنتي عشرة ضريبة ورسما إشتملت على ما سبق أن عهد الى إدارة الدين العام العثماني بجبايته على:

١. ضريبة على الأسماك التي يتم اصطيادها في شط العرب ، أو المستوردة من الخارج بمعدل (١-٥) من مجموع قيمة السمك المصطاد أو المستورد.

٢. ضريبة على زيت السمك المستورد من الكويت واليمن بمعدل(٢٠%)من القيمة.

٣. ضريبة (٢,٥)من القيمة على جلود الحيوانات الوحشية.

وقد تدارست سلطات الإحتلال البريطاني بادئ الأمر إمكانية الإحتفاظ بالضرائب والرسوم المخصصة لحساب إدارة الديون العمومية العثمانية التي كانت ستخضع للتسوية في نهاية الحرب العالمية الأولى، إلّا أن تلك السلطات وجدت الأمر متعذراً . فإنحصار التبغ (الريجي) يعود إلى دول معادية لبريطانيا ، إذ تسهم به رؤوس أموال تركية ونمساوية وألمانية . وهناك رسوم خفضت كرسم الكمارك ، وأخرى ألغيت كرسم الطابع على الرغم من إعادة العمل به بعد ذلك، فضلا عن ذلك ستكون

---

(١) التميمي ، المصدر السابق ، ص٤٤٤؛ ويلسون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ،٧٨ ، ١٥٠-

عملية تسوية قيمة العملة من العثمانية الى الهندية ذات متاعب كبرى. وهذه الأسباب هي التي دفعت السلطات البريطانية الى إلغاء دائرة الديون العمومية العثمانية ودمجها بدائرة الواردات ، ومع ذلك فقد إهتمّت سلطة الإحتلال بحساب الإيرادات المجموعة لحساب الديون بدقة وعناية لتتمكن من تقديم تفصيلات بها إذا ما طلب منها ذلك بعد أن تضع الحرب أوزارها [1]

أما في بغداد والمناطق الأخرى التي لم تصلها قوات الإحتلال فقد إستمرت هذه الإدارة مؤسسة قائمة بذاتها حتى عام ١٩١٧م[2]، حيث بقي موظفو دائرة بغداد يضطلعون بأعمالهم ، ولكن على نطاق محدود[3]، حتى دخول القوات البريطانية بغداد في ١١ اذار من العام نفسه. حيث أعيد تنظيم دائرة المركز وتوابعها.

والحال في البصرة مشابه له ما في بغداد ، فان وجود إدارة مستقلة تعمل على خدمة الديون العمومية العثمانية لم يكن مقبولاً لدى سلطات الإحتلال البريطاني ، ويرى ويلسون[4] (Arnold. Talbot, Wilson ١٨ تموز ١٨٨٤ - ٣١ مايس ١٩٤٠):

---

(١) بيل ، غيروترد، فصول من تاريخ العراق القريب ، نقله الى العربية ، جعفر الخياط ،(وزارة التربية والتعليم ، بغداد، ١٩٧١)، ص٤٦؛ التميمي ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩-٤٧٠.

(٢) حماده ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩.

(٣) بيل ، المصدر السابق ، ص١٠٣.

(٤) تلقى ويلسون تعليمه في إنجلترا في كلية كليفتون العسكرية، حيث كان والده عميداً للكلية. بدأ حياته العسكرية ظابطاً في الجيش عام١٩٠٣م ، ثم منح وسام الملك وسيف الشرف من أكاديمية ساند هيرست الملكية العسكرية. بعدها أرسل للعمل في الجيش البريطاني في الهند. وفي عام ١٩٠٤، ذهب إلى(ايران)حيث عمل في مجال النفط والآثار، وشارك في لجنة تخطيط الحدود الفارسية – العثمانية ١٩١٣-١٩١٤م. ثم جاء مع الحملة البريطانية على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى وشغل وظيفة

((لا يحتمل المحافظة على ادارة منعزلة للقيام على خدمة هذا الدين. وأيا كان الامر علينا زعما قبول دفع مبالغ أدركنا مقارها قبل الحرب وذلك من الارض التي قدر لنا احتلالها لكن من الواجب ألا يطلب منا تخصيص واردات معينة لهذا القصد كما ان علينا الاحتفاظ ، على ما نراه صوابا ، بتسديد ذلكم القسم من الدين المضمون بالواردات العراقية[1]))

كما أن الأسباب التي دفعت السلطات المحتلة إلى إلغاء دائرة الديون العمومية العثمانية في البصرة لاتزال قائمة، فالأوضاع التي أفرزتها الحرب ، وما نجم عنها من مشاكل تمثلت بإلغاء بعض الضرائب المخصصة لحساب الديون ، وتعثر طرق جباية البعض الآخر ، فضلا عن التغيرات التي طرأت على نظم الإدارة دفعت تلك السلطات في حزيران عام ١٩١٧م الى إيقاف عمل تلك الدائرة بالشكل الذي كانت عليه[2] ، وحولت جباية الإيرادات المخصصة للديون في سائر المناطق الإدارية الاخرى

==وغادر العراق . في عام, أنتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين , وبعد اندلاع الحرب العالمية قرر ويلسون الإنضمام إلى السلاح الملكي البريطاني و كان لا يزال عضواً في البرلمان في ٣١ من مايو ١٩٤٠م، قتل خلال معركة جوية في شمال فرنسا ودفن هناك. للتفاصيل أنظر: مهدي، سؤدد كاظم، ارنولد ولسون ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٥؛ ويلسون ، المصدر السابق ، ج١، ص ٤٣٧-٤٣٨؛ ارنولد ويلسون على الموقع : https://ar.wikipedia.org/

من العراق الى دائرة الواردات[1] كما هو الحال عليه بداية التنظيم المالي في مدينة البصرة. ثم بغداد ، والموصل التي دخلت تحت سلطة الإحتلال عام ١٩١٨م. وقد إستمرت دائرة الإيرادات مختصة بالشؤون المالية منذ عهد الإحتلال البريطاني المباشر للعراق ، وحتى تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في٢٥تشرين الأول ١٩٢٠م وقد أصبحت إدارة الديون العمومية العثمانية إحدى تشكيلات السكرتارية الأخيرة باسم (الدين العثماني)،كما المحنا لذلك. وتجدر الإشارة هنا بان السلطات البريطانية قد أولت موظفي الإيرادات العاملين ضمن إدارة الديون العمومية العثمانية عناية خاصة من خلال تعيينهم في مناصب مقاربة للمناصب التي كانوا يشغلونها قبل الإحتلال ، لاسيما وأنهم كانوا على درجة من الكفاءة والنزاهة وهو ما جعلهم يتقاضون رواتب أعلى من رواتب الموظفين العثمانيين الآخرين ابّان العهد العثماني[2].

لم تبق النظم الإدارية التي أدخلتها سلطات الإحتلال البريطاني في العراق على حالها .فقد تطلب تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (٢٥تشرين الأول ١٩٢٠م- ٩أيلول ١٩٢١م)أعادة تشكيل الإدارات العاملة في عهد الإحتلال البريطاني المباشر على الوزارات التنفيذية في الحكومة العراقية . وقد تعلق الأمر بالشؤون المالية فقد أصبح (الدين العثماني) ضمن تشكيلات وزارة المالية التي حلت محل السكرتارية المالية السابقة . وفي عام ١٩٢٠م ألغيت (دائرة الدين العثماني) من هذه الوزارة بعد إنتفاء مبررات وجودها[3]،على أثر التطورات العسكرية ، والسياسية التي أفرزتها الحرب

---

[1] أنظر المخطط في: العبادي، المصدر السابق، ص٣٩-٤٠

[2] بيل ، المصدر السابق ، ص٤٦-٤٧.

[3] الدليمي ، حسن ضاري سبع خميس ، وزارة المالية العراقية –دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١م ،

العالمية الأولى ، والمتمثلة بإنهيار الدولة العثمانية عسكريا وما تلاها من تطورات سياسية في السنوات اللاحقة، إنعكست على صعيد إيجاد حلول لتسوية الدين العام العثماني .

بعد إنهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقيام الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣ بدأ ممثلو الدائنين بالضغط على حكوماتهم لإدخال الدين العام العثماني ضمن تسويات مؤتمر لوزان، وقد نجحوا في ذلك. حيث نصت المادة(٤٦) من معاهدة لوزان .كما أسلفنا . على توزيع ذلك الدين بين تركيا والأراضي التي إنسلخت عن الدولة العثمانية بعد الحرب البلقانية الثانية١٩١٢-١٩١٣م،وهي :ألبانيا ، بلغاريا، صربيا، أو التي حصلت على بعض الجزر العثمانية (إيطاليا) والتي حصلت على قسم من تراقيا (اليونان) ، والدول التي ظهرت في آسيا كيانات سياسية مستقلة وهي : نجد والحجاز، عسير(١,٣%)، فلسطين (٢,٥%)، شرق الاردن(٧%) ، سوريا ولبنان (٨,٤%) ، والعراق(٥,٢%)[١].

لم تكن أوضاع العراق الاقتصادية إبان عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني[٢] بأفضل منها في العهد العثماني[٣].وقد واجهت الدولة العراقية الحديثة ،

---

[١] British Foreign office ,Treaty Series,No.16,(1923),Treaty with Turkey and other Instruments, signals at Lausanne on July24,1923,op.cit.,p.35 ؛ حسين ، فاضل ، (الدكتور) ، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (منشورات دار البيان ، ط، ٢، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٦٧)،ص٣٧؛عيساوي ، شارل، التاريخ الإقتصادي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة ، سعد رحمي ، (دار الحداثة للطباعة والنشر ، ط ا، بيروت، ١٩٨٥)، ١٣٨-١٣٩.

[٢] انظر التفاصيل في: الربيعي، إسماعيل نوري مسير ، تاريخ العراق الإقتصادي في عهد الإنتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير ، كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد، حزيران، ١٩٨٩.

[٣] أنظر عن أوضاع العراق الإقتصادية في أواخر العهد العثماني: البياتي، علي خليل أحمد، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،

الناشئة في ظل الإنتداب ظروفا مالية عصيبة[1]، وأصبح المجال أمامها ضيقا لاسيما وأن التركة كانت ثقيلة وكان على الحكومة القيام ببناء الدولة الوليدة ، التي تتطلب موارد مالية كبيرة[2].

كانت ميزانية الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢م التي قدمتها وزارة المالية الى مجلس الوزراء قد بلغت (٦٩٨,٩٢٥لكا روبية)، ونظر لكونها المرة الأولى التي يجري فيها إعداد ميزانية للدولة العراقية فقد تأخر تقديمها إلى المجلس بعد أن تأخرت دوائر الدولة في إعداد ميزانياتها[3]. وقد حددت السنة المالية بالأول من نيسان ١٩٢١-نهاية اذار ١٩٢٢، وقد شملت الميزانية ألوية البصرة والمنتفك والموصل والحلة والدليم والعمارة وبغداد وديالى وكركوك واستثنت لواء السليمانية وإدارة السكك الحديد من حساباتها لربط ميزانيتهما بديوان المندوب السامي البريطاني[4].

ومن ملاحظة الجدول رقم (١) يتضح بأن إيرادات السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢م قد بلغت (٥٢٨,٢٥٠ لكا روبية)، بينما بلغت نفقاتها (٥٧٢,١٣٠ لكا روبية) بعجز بلغ (٤٣,٨٨٠ لكا روبية).

وعلى أثر ظهور هذا العجز قامت الحكومة بإجراء غايته تلافي العجز في السنوات القادمة ؛ لذلك شكلت لجنة للتوفير في آب عام ١٩٢١م برئاسة وزير

==،(الدكتور)، والزبيدي ،حسن لطيف،(الدكتور)، العراق تاريخ إقتصادي ،الجزء الثاني ، الحقبة العثمانية ١٨٣١، ١٩١٤،(منشورات بيت الحكمة ، ط١، بغداد، ٢٠١١).

[1] جميل ، مظفر حسين ، سياسة العراق التجارية ، (مطبعة نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٤٩)، ص٦٤.

[2] الربيعي ، المصدر السابق ، ص ١٧١؛ الزيادي ، محمد صالح حنيور ،(الدكتور)،الحكومة العراقية المؤقتة(٢٥تشرين الاول ١٩٢٠-٩أيلول ١٩٢١)، دراسة تاريخية في واقعها الاداري،(تموز للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، دمشق ٢٠١٢)، ص١٦٧.

المالية ووزعت أعمالها على قسمين : الأول هو إحداث تغيير في أعمال الدولة عن طريق التخفيض التدريجي في أعداد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ، ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش ، والشرطة ، فضلا عن تخفيضات اخرى شملت الأجانب والمخصصات والنقل بالسيارات في الدوائر ومخصصات النقل للموظفين ، وقد تمكنت اللجنة من تحقيق نوع من الوفر[١] . بيد أن إنخفاض إيرادات الميزانية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣م كان العامل الأساس وراء ظهور العجز المالي[٢] .

وهكذا ظلت الأزمة المالية عقبة تعترض طريق الوزارات التي تشكلت بعد قيام الحكم الوطني في ٢٣ آب ١٩٢١. وكانت الضائقة المالية قد اشتدت أواخر عام ١٩٢٢، ومطلع عام ١٩٢٣، حيث سجلت الميزانية العامة للدولة[٣]خلال السنتين الماليتين ١٩٢١-١٩٢٢و١٩٢٢-١٩٢٣م عجزا كبيرا ، وكما يوضحها الجدول أدناه على الرغم من عدم وجود أية مدفوعات مالية لحساب الديون العمومية العثمانية[٤].

---

[١] أنظر: المصدر نفسه ، ص ١٧٢؛ الزيادي ، المصدر السابق ، ص ١٦٨-١٧١. ويلاحظ بان رواتب الموظفين الأجانب فاقت رواتب العراقيين.

[٢] حماده، المصدر السابق ، ص ٤٧٤.

[٣] بدأت اول ميزانيات الدولة العراقية في ١نيسان ١٩٢١م بعد تشكيل (مجلس الدولة)، وهذه الميزانية هي الميزانية الكبرى للدولة وهناك ثلاث ميزانيات ملحقة بها هي : ميزانية ميناء البصرة ، وميزانية حفر

جدول رقم (١) إيرادات ونفقات الميزانيـة العراقيـة للسنوات الماليـة١٩٢١-١٩٢٢م-١٩٣١-م١٩٣٢ باللك روبية[1]

السنة المالية	المصروفات	الايرادات	العجز	الفائض
١٩٢٢-١٩٢١	٥٧٢,١٣	٥٢٨,٢٥	٤٣,٨٨	-
١٩٢٣-١٩٢٢	٤٨٥,٨٢	٤٤٧,٦٧	١١,١٥	-
١٩٢٤-١٩٢٣	٢٤٢,٢٦	٥٠٩,٤١	-	٨٥,١٥
١٩٢٥-١٩٢٤	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	-	٦٢,٤٨
١٩٢٦-١٩٢٥	٥١٣,٣٨	٥٨١,٠٢	-	٦٧,٦٤
١٩٢٧-١٩٢٦	٥٣٦,٧٢	٥٦٧,٠٠	-	٣٠,٢٨
١٩٢٨-١٩٢٧	٥٦٩,٩٣	٥٩٠,٩٧	-	٢١,٠٤
١٩٢٩-١٩٢٨	٥٩٩,٠١	٥٩٤,٤٤	٤,٥٧	-

---

(١) Irland,Phlip,wellard ,Iraq A study in political Development, (Oxford,1937),p437 ؛ منتشاشفيلي ، أ. م ، العراق في سنوات الإنتداب البريطاني، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي ،(مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ٢٢٤-٢٢٥؛ أنظر ايضا الجدول رقم (٢) الموازنات العامة للحكومة العراقية ١٩١٥-١٩٣١من حيث التقديرات والإيرادات المتحققة بالروبية والدينار العراقي في : الدليمي،المصدر السابق ، ص ٢٢. والروبية عملة فضية هندية لذلك سميت بروبية سورات ، يبلغ وزنها ١٢,٦٦٥غرام ، ودرجة نقاؤها ٠,٩١٦,٦ . أما أجزاؤها الفضية فهي النصف روبية وربعها وثمنها ، ولها أجزاء معدنية من النيكل وهي الآنة (Anna) وأجزاء من النحاس هي البيسة(البيزه) (Pice) و والباية (Pie) ، بلغ سعر صرفها مقابل الباون الإنكليزي عام ١٩١٩م أحدى عشر روبية. وكان سعر صرفها قد شهد تقلبات عديدة منذ بداية سكها . أنظر : الجليلي ، عبد الرحمن ،(الدكتور)، النظام النقدي في العراق ، (مطبعة نهضة مصر الحديثة، القاهرة ، ١٩٤٦م) ، ص١٠٨؛ القهواتي حسين محمد ، (الدكتور)، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤م

١٩٣٠-١٩٢٩	٥٧٦,٦٦	٥٧٤,٦١	٢,٠٥	-
١٩٣١-١٩٣٠	٤٦٤,٦٦	٥١١,٥٨	٤٧,٠١	-
١٩٣٢-١٩٣١	٤٨١,٤٧	٥٠٩,١٩	١٧,٤٥	-

جاء تشكيل الوزارة السعدونية الاولى[١] في وقت شهد فيه العراق وضع اللبنات الاولى لبناء مؤسسات دولته الناشئة ، وسط صراع وتجاذبات قوى سياسية لعب الإحتلال البريطاني دورا أساسياً في توجيه دفتها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد كان العراق يعاني أوضاعاً مالية بالغة الصعوبة ، وعلى الرغم من تأكيد السعدون على أولوية معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد ، في منهاج وزارته ، إلا أن الظروف ، لم تتح له وضع برنامج لمعالجة ما آلت إليه تلك الأوضاع .ففي الوقت الذي كانت تعمل فيه الحكومة جاهدة لإجراء إنتخابات المجلس التأسيسي ،كانت المعارضة تعمل على عرقلتها وتحاول الإعتراض على شرعيتها[٢] ، أما مناطق كردستان العراق فقد كانت تشهد حركة انفصالية بقيادة الشيخ محمود الحفيد (١٨٨١-

---

(١) تشكلت برئاسة المرحوم عبد المحسن السعدون (٢٠تشرين الثاني ١٩٢٢-٢٢تشرين الثاني ١٩٢٣).

(٢) أنظر: الأدهمي ، محمد مظفر ، المجلس التأسيسي العراقي دراسة وثائقية في التاريخ الساسي

١٩٥٦[١])، بينما كانت غارات الاخوان الوهابية[٢] الخطر الداهم الذي هدد كيان العراق السياسي والإجتماعي. وفي ظل هذه الأوضاع الخطيرة ، وما ورثته الوزارة من أزمة مالية وتدهور إقتصادي ، جاء تشكيلها في وقت هبطت فيه أسعار المنتوجات الزراعية في البلاد دون الحدود التي وضعت لجباية الضرائب بموجبها، مما دفع الحكومة الى إعفاء عديد الفلاحين من

---

[١] هو الشيخ محمود بن الشيخ سعيد بن معروف النودهي ، من عائلة دينية ، دخل معترك الحرب والسياسة مبكراً ، فاشترك في الحرب العالمية الأولى الى جانب القوات العثمانية في معركة الشعيبة عام ١٩١٥م ، في البصرة ضد القوات البريطانية ، ثم اشترك معهم أيضاً لصد التوسع الروسي في شمال العراق ، بعدها دخل في تحالف مع البريطانيين أملا في كسب دعمهم لقيام حكم قومي للأكراد فلم ينجح في مسعاه . إتخذ من السليمانية قاعدة لحركته المسلحة ضد الحكومة العراقية التي جرد الحملات العسكرية لإنهاء تلك الحركة. أنظر عن موقف السعدون من الأكراد ، فرج، لطفي جعفر، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر ، (دار الحرية للطباعة، بغداد، ط٢، ١٩٨٤)،ص١٠٢-١٠٩.

[٢] تعرض العراق الى أخطر هجومين قام بهما الوهابيون في آذار عام ١٩٢٢م ، على قبائل المنتفك ، مما أربك الوضع الداخلي بشدة ، وأنعكس بدوره على الحكومة نفسها . وقد حاول الملك فيصل وحكومته وضع حدٍ لتلك الغارات ، لحماية البلاد ، وبما يعزز موقف الحكومة أثناء مفاوضاتها مع بريطانيا لعقد معاهدة ١٩٢٢م ، والمعاهدات اللاحقة ، لكن الغارات إستمرت حتى عام ١٩٣٠ م ، حيث توقفت على أثر لقاء الملك فيصل بعبد العزيز ال سعود على ظهر احدى سفن الاسطول البريطاني في الخليج العربي . ومن الجدير بالذكر ان الراي العام العراقي إتهم بريطانيا بانها كانت تقف وراء إستمرار تلك الغارات الوهابية لإشعار العراق بضعف موقفه وحاجته للدعم البريطاني. العمر ، فاروق صالح ، (الدكتور)، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، (منشورات وزارة الاعلام ، بغداد، ١٩٧٧)، ص٦١،٦٣. ولتفاصيل أكثر عن الغزو الوهابي للعراق انظر: السوداني، صادق حسن ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، دراسة في العلاقات السياسية ، (دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥)، ص٦٨-٨٦؛ فرج ، المصدر السابق ، ص ١١٣-١٢١؛ العيساوي، عبود

دفعها. وازاء تفاقم الوضع المالي سوءاً طلب المندوب السامي الى رئيس الوزارة الأخذ بتوصيات وزير المستعمرات البريطانية بزيادة الإقتصاد في المصاريف الحكومية (تقليص الإنفاق الحكومي) ، إذا ما أراد حلاً عاجلاً للازمة المالية ، ولم يرَ رئيس الحكومة سبيلا سوى الأخذ بتوصيات الحكومة البريطانية حيث شكل مجلس الوزراء لجنة من ممثلي وزارات الدفاع ، والمالية ، والداخلية لفحص مرتبات التقاعد وفقا للمقترحات البريطانية ، وإلغاء بعض الوظائف في الوزارات العراقية ، وتقليص فرق الهجانة في لواء الدليم الى خمسين جملاً . على الرغم من أن إسلوب تقليص الإنفاق الحكومي أسلوب ثبت فشله في معالجة الازمة المالية[1].التي رافقت هذه الوزارة منذ تشكيلها حتى استقالتها[2].والتي ألقت بضلالها على الكثير من الخدمات التي تتطلبها إدارة الدولة. حيث كان مندوب العراق في لندن يشكو عجزه عن الرد على الدعاية التركية المطالبة بولاية الموصل الى عدم توفر المال الكافي ، ووزارة الداخلية عجزت هي الأخرى عن سداد المستحقات المالية ، التي تقدمها لدائرة البريد والبرق ، والخاصة ببرقيات (وكالة رويتر للأنباء Reuters) ، كما طالب احد البنوك التركية بتصفية قرض كان بذمة بلدية بغداد منذ عام ١٩١٢م[3]، وفضلا عن الإلتزامات المالية الملقاة على عاتق الحكومة العراقية،

---

(١) فرج ، المصدر السابق ، ص١٢١-١٢٣.

ظهـرت في الأفـق أعبـاءً ماليـة جديـدة، تلـك هـي أعبـاء الـديون العموميـة العثمانيـة[1]، الـتي إعترفـت الحكومـة العراقيـة بالمسـؤولية تجاههـا بموجـب المـادة(١٥) مـن الإتفاقيـة الماليـة الموقعـة في ٢٥ آذار ١٩٢٤، والملحقـة بالمعاهـدة العراقيـة البريطانيـة الموقعـة في تشـرين الأول ١٩٢٢م، والـتي نصـت على أن:

(تعتـرف حكومـة العـراق بانهـا مكلفة بان تسدد لدى الاستحقاق كل مـا قـد يفرض عليهـا بموجـب معاهـدة الصـلح مـع تركيـة مـن المبـالغ أو التكـاليف مـن جهـة الـديون العموميـة العثمانية[2]).

وقد أعربت الحكومة العراقية عن قلقها بشأن توقيع الإتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢م، وطلبت من الحكومة البريطانية مراجعة موقفها لاسيما ما يتعلق منها بالديون العمومية العثمانية، وأكدت أن تسديد تلك الديون سيلحق الدمار بالإقتصاد العراقي، وإذا ما اضطرت الحكومة إلى تسديد تلك الديون فعليها أن لا تدفعها ذهباً، أي العملة ذاتها التي كانت تدفعها الحكومة العثمانية[3] .

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١٦.

(٢) مقتبس عن : الحسني ، عبد الرزاق ، العراق في ظل المعاهدات، (دار الرافدين للطباعة والنشر

لقد أظهرت السنة المالية ١٩٢٤-١٩٢٥م، وكما يتضح من الجدول السابق، وجود فائض في الميزانية قدره (٦٢,٤٨ لك روبية) ،إلا أنه في حقيقته وفر صوري يعود الى عدم وجود أية مدفوعات من جانب الحكومة العراقية لحساب الديون العمومية العثمانية ، وتقليل الإنفاق على الخدمات العامة ، فضلا عن تشدد وزارة المالية في الموافقة على الصرف بسبب التأخر الطويل في إعتماد الميزانية عن مبدأ السنة المالية [١] .

كانت الحكومة قد خصصت إعتماداً ماليا قدره (٢٠لك روبية) في ميزانية العام ١٩٢٤م ، ومايماثل ذلك المبلغ في ميزانية عام ١٩٢٥لمدفوعات الديون العمومية العثمانية لكن أياً من هذه المبالغ لم يدفع كما سبقت الاشارة اليه[٢] . إذ لم يتم الاتفاق آنذاك على تحديد نوع العملة التي سيتم بها دفع الديون، ولم يكن هناك قرار حول النسب النهائية لديون كل دولة. وعلى الرغم من أن مشكلة الديون العمومية لم تكن قد أخذت مداها بعد، إلا أنها اصبحت مشكلة تعترض ميزانية العراق ، واستقرارها.

إن الديون العمومية العثمانية تقسم على ثلاثة أنواع : الأول هو القروض الأصلية وهي قروض تابعة إلى اطفاء نسبي لا يزيد على ١%،وعلى فائدة سنوية تتراوح بين ٤-٥%،وهذا النوع يمثل أغلب الديون العمومية العثمانية . والنوع الثاني هو تحويلات الخزينة العثمانية، وهي تحويلات أصدرتها الحكومة العثمانية للسنوات

١٩١١و١٩١٢و١٩١٣،على أن يتم دفعها بعد خمس سنوات من تاريخ إصدارها. وبسبب عجز الحكومة العثمانية عن دفعها فقد قررت معاهدة لوزان توزيعها على الدول التي إنفصلت عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، شريطة أن تدفع بعد عشر سنوات من تاريخ إستحقاقها ، ويتم تسويتها في السنوات ١٩٢٦ ،١٩٢٧، ١٩٢٨. وبما أن الأقساط السنوية المستحقة غير متساوية ، فقد كان السداد في السنوات الثلاثة المذكورة مختلفا بعضه عن البعض الأخر. أما القسم الثالث فهو السلف التي اقترضتها العثمانية من بعض الشركات، ولم يتم سدادها ، وكانت أقساطها السنوية المستحقة غير متساوية هي الأخرى. وقد نصت معاهدة لوزان أيضا على أن يتم دفعها بأقساط سنوية متساوية بمدة خمس سنوات من التصديق على المعاهدة[1] .

كانت معاهدة لوزان (٢٤تموز١٩٢٣م) قد تناولت في قسمها الثاني الجانب المالي ومنه الديون العمومية العثمانية. وقد وضَّحت وبموجب بنودها آلية توزيع تلك الديون، على الدولة العثمانية، والدول التي إنفصلت عنها بقيام الحرب العالمية الأولى . حيث أُلحق بذلك القسم جدولاً يحدد القروض التي عقدتها الدولة العثمانية للمدة من ١٨٧٠– تشرين الثاني١٩١٤ م . وقد قسمت عملية توزيع تلك الديون على قسمين وبإشراف مجلس إدارة الدين العام العثماني. القسم الأول هو قيام المجلس بعملية توزيع المرتبات السنوية في اسطنبول وبحضور ممثل عن كل دولة فرضت عليها

---

[1] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية الثانية، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة السابعة والعشرون ، المنعقدة يوم الخميس المصادف ١٦ آب سنة ١٩٢٨، ص٦١٤ ؛ محاضر مجلس

نسبة من الدين استناداً الى المادة (٤٧) من المعاهدة. و القسم الثاني هو توزيع رأسمال الدين من قبل لجنة تعقد إجتماعا في باريس عام ١٩٢٥م، بحضور ممثلي حاملي أسهم الديون العمومية العثمانية ،والدول ذات العلاقة ، وفقا لما جاء بالمادة (٤٩) من المعاهدة ؛ أما المادة (٥٠) فقد حددت الأُسس التي تقوم عليها عملية توزيع ديون الدولة العثمانية ، وعلى النحو الآتي:

١- القروض التي عقدت قبل ١٧تشرين الاول عام ١٩١٢م مع مرتباتها السنوية يتم توزيعها بين الدولة العثمانية ، والدول التي ألحقت بها اراضٍ عثمانية جراء حرب البلقان الثانية عام ١٩١٢-١٩١٣م ، والدولتان اللتان حصلتا على جزرٍ عثمانية وهما (ايطاليا واليونان).

٢- ما تبقى من الديون العمومية العثمانية مع مرتباتها السنوية مضافاً اليها القروض المعقودة خلال المدة (١٧تشرين الاول ١٩١٢م - تشرين الثاني ١٩١٤م) ، مع مرتباتها السنوية أيضاً، فيتم توزيعها بين الدولة العثمانية والدول التي ظهرت في آسيا بعد الحرب العالمية الأولى ومنها العراق، ويتم ذلك بحساب متوسط إيرادات تلك الدول للسنتين الماليتين ١٩١٠-١٩١١و١٩١١-١٩١٢الى متوسط إيرادات الدولة العثمانية للسنتين المتقدم ذكرهما كما نصت عليه المادة (٥١) من معاهدة لوزان[1].

بعد توقيع معاهدة لوزان في ٢٤تموز ١٩٢٣م ، ودخولها حيز التنفيذ في ٦ آب ١٩٢٤م ، أصبحت مسؤولية مجلس إدارة الدين العام العثماني، وخلال ثلاثة أشهر من تطبيق المعاهدة تهيئة الجداول الخاصة بالأقساط السنوية، التي تدفعها الدول التي أصبحت مدينة وفقا لأحكام تلك المعاهدة ، بعد أن يبلغها المجلس بذلك كما

نصت على ذلك الفقرة (٤٧) منها. وسمحت المادة(٤٨) لتلك الدول إرسال وفود تمثلها إلى اسطنبول للتحقق من الحسابات، وأي اعتراض سيحال بعد مدة لا تتجاوز الشهر إلى مجلس يسميه مجلس عصبة الأمم، على أن يصدر حكمه في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر وتكون قراراته نهائية [١] .

شرعت اللجنة التي شكلها مجلس إدارة الدين العام العثماني ، ومنذ ذلك التاريخ في توزيع ديون الدولة العثمانية على الدول التي اقرت المادة ٤٧ من المعاهدة ان تتحمل جزءا من ديون تلك الدولة ، وانتهت في العاشر من الشهر ذاته من إكمال عملية التوزيع[٢]، بالاستناد الى قانون الحسابات النهائية للسنتين الماليتين (١٩١٠-١٩١١و١٩١١-١٩١٢م) ، والى حسابات البنك الزراعي العثماني)، وسجلات شركة الريجي(la Société de la Régie Co - intéressée des tabacs de l'empire Ottoman[٣] .

---

[2] British Foreign office ,Treaty Series, No. 16, (1923),Treaty with Turkey and other Instruments, signed at Lausane ,op . cit. , p . 36

[٢] الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢، (مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٢)،ص١٨٥.

[٣] شركة حصر المصالح المشتركة بتبغ الإمبراطورية العثمانية ، (ممالك محروسه دخانلري مشترك المنفعه رژي اداره سي) وتعرف اختصاراً باسم(الريجي). وهي شركة فرنسية مؤلفة من مؤسسة الائتمان النمساوية (Credit-Anstalt) والبنك الإمبراطوري العثماني منحتها الحكومة العثمانية عام ١٨٨٤ ، إحتكار التبغ لمدة ثلاثين عاما. وكانت المؤسستين الماليتين السابقتين قد تقدمتا عام ١٨٨١م وبوساطة أحد مصرفيي اسطنبول للحصول على إحتكار التبغ من الحكومة العثمانية. وقد دعمت إدارة

للسنتين المذكورتين[1].

وإستنادا الى ما تقدم كان معدل إيرادات الدولة العثمانية للسنة المالية ١٩١٠-١٩١١(١٦ قرش,٢٨١٧٩٢٤٢ ليرة عثمانية[2]) , وللسنة المالية

==نفاذ الامتياز. سواء ربحت الشركة ام خسرت . أما الحكومة العثمانية فتحصل على نصف الإيراد المتبقي باستثناء فائدة مقدارها ٨% تدفع لرأس المال الأصلي ، بين مساهمي شركة الريجي ، وإدارة الدين، والحكومة تزداد لصالح الأخيرة بمقدار تزايد أرباح الشركة. وقد شمل الامتياز منح الشركة الحق في جمع الإيرادات عن التبغ الصادر والوارد واحتكار بيع السيجار والتبغ المفروط والسعوط وشراء جميع الدخان النابت في البلدان العربية ماعدا لبنان وكريت ، كما ألزمت الشركة زارعي التبغ بعدم الزراعة دون أخذ موافقتها. وقد تشكلت نظارة الريجي (رژي نظارتي) في بغداد ، وشملت فروعها مختلف انحاء العراق حيث كانت على مستوى(نظاره). بينما لم يكن في البصرة سوى (مأمور) مركز الولاية هذا فضلاً عن دوائر الشركة المتعددة على مستوى السناجق والأقضية والنواحي في الولايات العراقية الثلاث. انظر : اداموف المصدر السابق ، ص١٧٢-١٧٧؛ غانم ، المصدر السابق ، ص٦٩-٧٠ ؛ عقل ، محمد (الدكتور)،"رسوم التبغ في العهد العثماني من خلال وثائق محلية "، الرسالة (مجلة)، المعهد الأكاديمي لإعداد المعلمين العرب ، العدد١٤، ٢٠٠٦م ، ص٢٦٩-٢٧٠.

[1] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الأسهم ص ٣.

[2] الليرة العثمانية : عملة ذهبية عرفت باسم عثماني التوني(الذهب العثماني)، وتعرف باسم (الليرة المجيدية) نسبة الى السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) حيث ضربت في عهده عام١٨٤٤م ، وأصبحت عند ذلك وحدة النقد القياسية في الدولة العثمانية بدلاً من القرش وكانت تقوم على معدني الذهب والفضة بنسبة ١: ٩٠٩ ,١٥ ، وكانت تساوي مائة قرش أو ١٨ شلنا وعلى أثر التدهور والافلاس المالي قامت الحكومة العثمانية بمحاولة لتعديل قيمتها فأصبحت الليرة زنة ٧,٢١٦غرامات بدرجة نقاوة ٩١,٩٥عملة أساسية تعادل ١٨ شلنا او ٤,٤٠ دولارات أمريكية ، وكانت تتقسم على مائة قرش صاغ وعرفت في البلاد العربية باسم القرش الصحيح. ثم جرى تعديلها بعد عام ١٩٠٨م حيث أصبحت تساوي ١٠٢قرش و ٢٤ باره ، وفي السوق بلغت قيمتها ١٠٨ قروش . وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت تعادل ١٠٣- ١٠٤قروش و ٥ بارات، وفي مطلع القرن العشرين كانت تساوي ١٠٨ قروش

١٩١١-١٩١٢م (١ قرش،٣٠٦٩٧٠٩٢٤ ليرة عثمانية)، ومتوسط الايراد هو (١٢ قرش،٢٩٤٣٨١٣٣ ليرة عثمانية)،بينما كانت واردات العراق لسنة ١٩١٠-١٩١١م(١٧ قرش, ١٢٩٥١٢٨، ١ليرة عثمانية)، ولسنة ١٩١١-١٩١٢م(٨٣ قرش، ١،٦٨٥٤٦٥ليرة عثمانية) ومتوسط الإيراد (١,٤٩٠٢٩٧ ليرةعثمانية). وكانت حصة العراق من الديون المحملة عليه قد وقعت ضمن القسم الثاني أي المنتهي في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٤م[1].وإستناداً إلى الجدول أدناه فقد بلغت تلك الحصة من رأسمال الديون العمومية العثمانية (٦٧٧٢١٤٢ مليون ليرة عثمانية) .

جدول رقم (٢) حصة العراق من الديون العمومية العثمانية حسب تقسيم مجلس إدارة الدين العام العثماني بالليرة العثمانية([2]).

القروض التي عقدت قبل ١٧اب ١٩١٢	المبلغ	القروض التي عقدت بين ١٧تشرين الأول ١٩١٣-١تشرين الثاني ١٩١٤م	المبلغ
الديون الموحدة	١٧٣٦٠٨٧	٤%١٩٠٨	٢٢٢٠٢٨
اسهم اليانصيب	٤٧٨٤٤٨	٤%١٩٠٩	٣٠٧٤٦٢
عثمانية	٧٣٥٣٤	صوما – بندرما	٨٥٤٥٣
تحويلات التنباك الممتازة	٢٠١٩٣	حديدة –صنعاء	٤٦٩٣٧
٤٠مليون فرنك للسكك الحديد الشرقية	٧٥٦٧٦	الكمارك ١٩١١	٣٠٣٦١٠

==ترجمة الدكتور رؤوف عباس حامد ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ط١، بيروت، ١٩٩٠)، ص٤٩٥.

([1]) المصدر نفسه.

[2]See: British Foreign office ,Treaty Series,No.16,(1923),Treaty with Turkey ؛ and other Instruments, signed at Lausane,op.cit.,p.57-58.

١٨٩٦%٥	١١٧٨٩٠	تحويلات الخزينة ١٩١١%٥		٤٧٣٣٠
الكمارك ١٩٠٢	٣٨٢٧٣٥	لشراء مراكب بحرية		
٤%١٩٠٣مصايد السمك	١١٧٨٩٠	اسقاء أراضي قونيه		٤٧١٢٨
بغداد سرى١	١١٧٧١٠	ورشات ودور المهمات وابنية بحرية		٧١٠١٧
٤%١٩٠٤	١٢٦١٥٣	٥%سنة ١٩١٤		١٣٢٣٧٧١
٤%١٩٠٥-١٩٠١	٢٤١٦٠٥	سلفة إدارة انحصار التبغ		١١٥٣٦
التجهيزات العسكرية	١١٥٢٩٥	تحويلات الخزينة البنك العثماني		٢٧١٥٤
بغداد سرى ٢	٢٣٧٣٤٧	تحويلات على الخزينة	المصدرة راسا	١٦٥٠٧
			بريـة وشركاؤه	١٦٤٤١٢
بغداد سرى ٣	٢٦٢٦٧٨	المجموع		٦٧٧٢١٤٢

وبموجب هذا التقسيم كانت حصة العراق من مجموع دين الحكومة العثمانية والاقساط السنوية الاعتيادية (٥,٠٨٣٨٧٠٠٥%). وكما يوضحها الجدول ادناه:

الفائدة	الاستهلاك	العمولة	المجموع	نفقات بخصوص خدمة الديون
٣١٨٨٢٦-٠٤	١٥٤٩١١-١٣	١٥١٠-٣١	٤٧٤٤٤٧-٤٨	٢٢٤-٢٨

ويضاف إلى حصة العراق من رأسمال الدين الأقساط المتأخرة قبل معاهدة لوزان وتبلغ (٨٠٠٠٠ ليرة عثمانية سنويا[1]).

القسم الثاني
جهود الحكومة العراقية
لتسوية مشكلة الديون العمومية العثمانية



بعد تعيين مبلغ الديون العمومية العثمانية المترتبة على العراق، أبلغ المندوب السامي البريطاني الحكومة العراقية في العاشر من أيلول ١٩٢٤، إيفاد ممثل عنها إلى اسطنبول لتدقيق الحسابات التي أجراها مجلس الدين العام فيما يتعلق بحصة العراق من الديون. فقرر مجلس الوزراء في جلسته ليوم السادس من تشرين الأول ١٩٢٤م إيفاد إبراهيم الكبير[1] معاون الحسابات العام وعلي ممتاز

---

[1] هو إبراهيم صالح الكبير من أكفأ الشخصيات العراقية اليهودية العراقية البارعة في المجال المحاسبي. ولد ببغداد في الثامن من تموز ١٨٨٥م ، أكمل دراسته في المدرسة الإعدادية الملكية ، ثم إنتمى الى مدرسة الحقوق وتخرج فيها سنة ١٩١٣م. عمل محاسبا للمصرف الشرقي عند تأسيسه في أوائل عام ١٩١٢م ، وعهدت اليه مهمة تصفية المؤسسات المالية والتجارية العائدة الى بريطانيا وحلفائها بعد دخول الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا. ثم زاول العمل التجاري بعد أن كان قد إنضم الى بعض البيوت الصيرفية عام ١٩١٣م. تولى منصب معاون مدير الحسابات العام في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٢١م بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ، وفضلاً عن وظائفه التي شغلها والمشار اليها خلال الدراسة. فقد أُسندت اليه مديرية المحاسبات العامة في الأول من نيسان ١٩٢٧م. وقام بمهام إعداد أسس العملة العراقية ، وطرحها للتداول بدلا من الروبية الهندية . كلف عام ١٩٣١م، بإلقاء محاضرات عن الاقتصاد العراقي في كلية الاركان العراقية ، ولعب دوراً كبيراً في تاسيس مصرف الرافدين عام ١٩٤١م ، وكان مندوبا في لجنة العملة العراقية في بغداد ، عندما كان مقر اللجنة في لندن، كما أسهم في تاسيس البنك المركزي العراقي عام ١٩٤٧م.بعد خلافه مع وزير المالية آنذاك (ناجي السويدي) أعيرت خدماته الى دائرة السكك الحديد ، ثم أعيد مديراً عاماً للمحاسبات في كانون الأول عام ١٩٣٦م ، وعين مديراً عاماً للمالية في ٢أيلول١٩٣٧م ثم المحاسبات العامة في ٧ايلول ١٩٤٠م فالمالية مرة في ٧آب ١٩٤٦م . إشترك ممثلاً عن الحكومة العراقية في مؤتمر برايتون وودز الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٤٤م ، حيث وضعَ هذا المؤتمر إتفاقية صندوق النقد الدولي ومصرف الإنماء والإعمار، كما إشترك في المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول قضية الأرصدة الإسترلينية التي تجمعت للعراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وعضوية العراق في الكتلة الاسترلينية . إعتزل العمل الوظيفي في ٩ تموز ١٩٤٨ ، ومارس التجارة والإقتصاد حيث أقام في لندن

الدفتري[1] اللذين رشحتهما وزارة المالية والتي كان على راسها آنذاك ساسون حسقيل[2] ، وحددت مهمتهما فيما يأتي:

==الرفيعي ، نبيل عبد الامير ،""يهود العراق والهوية الوطنية ..دور يهود العراق في المجال الإقتصادي ،"" على الموقع www.ahewar.org

(1) هو علي مظفر ممتاز رشيد الدفتري ، ولد في بغداد سنة ١٩٠١م ، شغل والده قائمقامية عدد من المدن العراقية ابان العهد العثماني . بعد أن اكمل الإبن دراسته في المدرسة السلطانية إلتحق بمدرسة الحقوق ونال شهادتها عام ١٩٢٩م. دخل سلك الوظيفة مبكراً فعين كاتباً في دائرة الأوقاف (٢٠ آذار ١٩٢٠)، ثم نقل إلى وزارة المالية مميزاً للقسم العمومي في مديرية الحسابات العامة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣م فمعاوناً لمدير الواردات العام ٢٠ شباط ١٩٣٠ ، فمديراً عاماً للواردات في ١٦ حزيران ١٩٣٤م . غادر العراق على أثر إنقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م وعاد في ٢ أيلول ١٩٣٧ مديراً للواردات للمرة الثانية حتى كانون الثاني ١٩٣٩م.عين وزيراً للمالية ووكيلاً لوزير المواصلات والاشغال في وزارة طه الهاشمي ١شباط ١٩٤١م ، -١ نيسان ١٩٤١م ثم انتخب نائباً عن لواء الديوانية في شباط ١٩٤١وعين مديراً عاماً للواردات ، ووكيلاً لمدير الكمارك والمكوس العام ، ووكيل مدير مصرف الرافدين . شغل منصب وزير المالية ثانية في عهد وزارة نوري السعيد في ٩تشرين الاول ١٩٤١- ٨تشرين الاول ١٩٤٢م ، وللمرة الثالثة في عهد الوزارة السعيدية الثامنة من ٢٥كانون الاول ١٩٤٣- ٣حزيران ١٩٤٤م ، كما جدد انتخابه نائبا عن لواء بغداد للمدة من ١٩٤٣-١٩٤٦م.كما شغل أيضا وزارة المواصلات ووزارات أخرى . أما وزارة المالية فقد شغلها على النحو الاتي : وزارة مزاحم الباجه جي (١٩٤٨/٦/٢٦-١٩٤٨/١١/١٥م، وزارة علي جودت الأيوبي ١٩٤٩/١٢/١٠-١٩٥٠/٢/٥م،وزارة جميل المدفعي السادسة ١٩٥٣/١/٢٩-١٩٥٣/٩/١٧م،وزارة فاضل الجمالي الثانية ١٩٥٤/٣/٨- ١٩٥٤/٤/٢٩م، وزارة علي جودة الايوبي الثالثة ١٩٥٧/٦/٢٠-١٩٥٧/١٢/١٤م. توفي في بغداد في السادس من تشرين الاول عام ١٩٩٠م ، بعد مرض طالت مدته. أنظر : بصري المصدر السابق ، ج١، ص ١٠٤-١٠٥؛ الدليمي، المصدر السابق ، جدول ص ٨٧-٩٠؛عبد الحسين ، حامد فرج ، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق محطات في تاريخ العراق السياسي في العهد الملكي ١٩٤٠-١٩٥٠، (دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨م).

(2) ولد في بغداد في ١٧ آذار عام ١٨٦٠م، وينتمي لأسرة شلومو داود اليهودية الثرية ، تلقى ساسون دراسته في مدرسة الاليانس ثم قصد اسطنبول وفينا وفي عام ١٨٨٥ م ، نال اجازة الحقوق ،عين

١. فحص وتدقيق نسب الديون التي قام مجلس إدارة الدين العام العثماني بتوزيعها على البلدان التي إنفصلت عن الدولة العثمانية.

٢.الإطلاع على المعلومات التي بحوزة مجلس الإدارة، والتي من شأنها تمكين العراق من الإعتراض على حصته من الدين[١].

ويبدو أن الموفدين تأخرا في السفر الى اسطنبول حتى السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤م ، وهو اليوم الذي قرر فيه مجلس الوزراء الموافقة على إيفادهما لتدقيق حصة العراق من الديون العثمانية . مما حدا بالمندوب السامي البريطاني هنري دوبس الى مخاطبة رئيس الوزراء مؤكدا خطاباته السابقة، وتبليغات المسؤولين البريطانيين للإسراع في إرسال مندوبَي الحكومة العراقية ، نظراً لنفاذ الوقت. إذ من

==نهاية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ثم عاد الى بغداد في عام ١٩٢٠ ، فعين وزيراً للمالية في الوزارات النقيبية الثلاث للمدة من ١٩٢٠ -١٩٢٢ ، واستمر وزيراً للمالية في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى ١٩٢٢-١٩٢٣م ، وعاد ساسون وزيراً للمالية للمرة الخامسة في وزارة ياسين الهاشمي من ٤ آب ١٩٢٤ ، ولغاية ٢٥حزيران١٩٢٥ ، وانتخب نائباً عن بغداد في تموز ١٩٢٥ ، وجدد انتخابه في ١٩٢٨ ، وتشرين الثاني ١٩٣٠ ، إلى وفاته ، سافر في صيف ١٩٣٢ الى أوربا للإستشفاء وتوفي في باريس في ٣١ آب ١٩٣٢. وترى العبدلي أن حسقيلاً قد كان له دوراً كبيراً في معالجة الوضع المالي المتدهور ابان عهد الوزارتين، الهاشمية الأولى، والسعدونية الاولى إلا اننا لا نتفق تماما مع ما ذهبت اليه في ذلك، انظر: العبدلي ، نور محمود، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢، (مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط١، بيروت ، ٢٠١٧)، ص ١١٦-١٢٣.

المقرر أن تبدأ عملية التدقيق منذ السادس من تشرين الثاني وحتى الخامس عشر منه[1].

ويبدو أن كتاب المعتمد السامي قد وصل بعد أن غادر الموفدان العراق الى إسطنبول. وبعد عودتهما إلى العراق، اعترضت الحكومة العراقية على عملية التوزيع، في خمس لوائح قدمتها بالتماس الى عصبة الامم . وعلى النحو الاتي[2]:

الإعتراض الأول : وقد كان على الزيادة البالغة (٤٠ألف ليرة عثمانية) والناجمة على الزيادات التي طرأت على الدين المعقود عام ١٩١٣م مع شركة الريجي بعنوان (سلفة ريجي التبغ).وأصل الإعتراض جاء على ما ورد في الجدول(أ) من الصفحة ٢٩ من تقرير توزيع الديون العمومية العثمانية ، حيث أن الزيادة المذكورة أعلاه قد حصلت بعد عام ١٩١٤م بموجب سلفة ريجي التبغ البالغة (١٥٠٠٠٠٠ليرة عثمانية) المعقودة مع شركة الريجي عام ١٩١٣ كما تقدم ذكره .وقد زيدت قبل شهر تشرين الثاني١٩١٤م ، الى (١٦٠٠٠٠٠ليرة عثمانية) ، ثم زيدت مرة اخرى في ٢٦ تشرين الثاني١٩١٤م الى(١٧٠٠٠٠٠ليرة عثمانية)، وهذه الزيادات لا يمكن إحتسابها ضمن الدين الأصلي حسب ما نصت عليه المادة (٥٠) من معاهدة لوزان.

الإعتراض الثاني : التباين في توزيع عائدات الكمارك بين ولاية واخرى ، بحيث لا يتفق مع مداخيل هذه الولايات الإعتيادية . فقد بلغت عائدات الكمارك في

---

[1] دار الوثائق والكتب وسنشير لها بالرمز المختصر (د. ك. و) ملفات البلاط الملكي ، وثائق وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٥، كتاب دار الإعتماد السري المرقم ب. و/٢٠٤، في ١/٢٧ث٢٢ث/١٩٢٤، وثيقة رقم ٥ ، ص ٨.

العراق عام ١٣٢٦هـ/١٩١١م (١١٤٣٩١قرشا[1])، في الموصل، و(٧٦٣٢٠٦٦٧ قرشا) في البصرة، و(١٩٦٣٥٧٣٤قرشا) في بغداد .وفي عام ١٣٢٧هـ/١٩١٢م، بلغت(١٤٣٩٧٣قرشا في الموصل ، و(١١٠٢٣٩٥٩قرشا) في البصرة ، و(٢٦٨٩٤٩٩٢قرشا) في بغداد. وهذه الأرقام تمثل قيمة الواردات المستوفاة في كل ولاية ، وإذا ما قورنت بواردات أخرى يلاحظ بوناً شاسعاً بين كل ولاية وأخرى لا يتفق مع مداخيلها الإعتيادية ، مما لا يصح أن يكون أساساً عادلا لتوزيع الدين. وعليه يجب توزيع إيرادات الكمارك على أساس نسبة عدد سكان تلك الولايات .

الإعتراض الثالث: توزيع إيرادات الكمارك في حساب ولاية بغداد على الولايات الأخرى التي كانت وجهة البضائع النهائية . ومجموع مبالغ تلك الإيرادات المحتسبة لا تتفق مع الواردات المقبوضة فيما لو كانت جميع البضائع الواردة الى كل ولاية قد استهلكت فيها فقط. ونتج عن ذلك أن هذه الإيرادات تمثل مقبوضاً عن بضائع استهلكت في الولايات المجاورة .

الإعتراض الرابع :على ما جاء في إحتساب إيرادات البواخر النهرية العاملة بين بغداد والبصرة . لقد بلغت عائدات تلك البواخر والمدخلة في حساب ولاية بغداد لعامي ١٣٢٦و١٣٢٧هـ/١٩١١-١٩١٢م (٦٦٧٣٧٢٥قرشا)

([1]) القرش(الغرش): كلمة مأخوذة من عدة تسميات للنقود الفضية التي كانت تستخدم في العديد من الدول الأوربية منذ القرن الثالث عشر ، حيث وردت باسم grossus و grosso و groat و groschen, وقد أخذ العثمانيون التسمية الأخيرة وهي ال (غروشن)،(الألمانية) فسموه الغرش. وهناك من يرى بان أول قرش عثماني قد سك عام ١٦٩٠م ، وآخر يراه قد سك في عام ١٧٠٣م ، وسمي قرشاً جديداً (جديدي قرش) تمييزاً له عن القروش الاوربية وخاصة الأسدي . وقد بلغ سعر صرفه عام ١٩١٤ مقابل الجنيه الإسترليني ١١٠ قروش . باموك ، المصدر السابق ، ص٢٩٥، ٣٤٦ ؛ جب ،

و(٦٥٩٦٤٣٠قرشا). ويتضح بأن مجلس الدين العام العثماني قد وضع في تقديره عند توزيع الدين جميع واردات كل دولة ، وعدها جزءاً من إستطاعة تلك الدولة .وعلى هذا الأساس أُحتسب الناتج من أعمال البواخر النهرية التي كانت تعمل حينذاك لحساب خزينة الدولة العثمانية ، بينما كانت تلك البواخر قد بدأت عملها لحساب خزينة السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩م)، وعند خلعه، انتقلت ملكية تلك البواخر الى الخزينة العثمانية ، وبقيت تحت إدارة خاصة من عام ١٩١١حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، حيث نقلت بأجمعها الى الادارة العسكرية.

الإعتراض الخامس: تعديل عائدات الأراضي المنفصلة عن دير الزور والبالغة (١٣١٢٦١١قرشا)على نسبة المساحة التي أصبحت ضمن الأراضي العراقية . ويبدو أن مجلس الدين العام العثماني عند توزيع الدين قد أحتسب عائدات الأراضي على نسبة المساحة الداخلية لكل دولة دون الأخذ بنظر الإعتبار الموارد الإقتصادية والزراعية فيها ، وهذا العمل من شأنه أن يلحق جوراً بالدول التي تتضمن أراضيها بوادي شاسعة ، ولهذا فان مقدرة الدولة لا تبنى على مساحتها . لذلك يجب الأخذ بنظر الإعتبار السكان والإرواء، وغيرها .وعلاوة على الزيادة في حصة العراق من أصل الدين والبالغة(٤٠٠٠٠ ليرة عثمانية)، وهي الفوائد المتأخرة عن تسديد الأقساط السابقة لعملية توزيع الدين العام العثماني . لاحظ الموفدان تبايناً في عملية توزيع إيرادات الكمارك بين ولاية وأخرى، بحيث لا يتفق ذلك مع مدخولات هذه الولايات الاعتيادية، مما يتوجب توزيعا عادلا لإيرادات الكمارك على أساس نسبة عدد السكان مقارنة بالولايات المجاورة لها.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٥م، أبلغ إبراهيم الكربي، معاون مراقب الحسابات

المالية بان موعد تقديم اعتراضات الدول ذات العلاقة بالدين العام العثماني هو ١٣ شباط ، وان الثلاثين من نيسان من العام نفسه موعدا لإعلان القرار النهائي[١].

رفعت الحكومة العراقية إعتراضاتها المتعلقة بعملية توزيع الديون إلى عصبة الأمم تحت عنوان إلتماس الى عصبة الامم كما تقدم ذكره ، وذلك استنادا الى الفقرة الاخيرة من المادة ٤٧ من معاهدة لوزان. وفي أواخر كانون الثاني ١٩٢٥ سافر وفد عراقي إلى(جيف) برئاسة السيد بالربي Parlpy مراقب الحسابات العام، يرافقه إبراهيم الكبير[٢]. لحضور جلسات التحكيم في تلك الإعتراضات .وكانت تلك الإعتراضات تتمحور حول ثلاث قضايا هي نسبة الدين التي لحقت بكل دولة ، وقيمة الأقساط السنوية الواجب دفعها ، ونوع العملة التي يجب بها دفع تلك الديون. وفي نيسان من عام ١٩٢٥م أصدر الحكم الذي عينته عصبة الأمم قراره بشان تلك القضايا وبموجبه عدلت نسبة ما أصاب العراق من الديون تعديلا طفيفاً ، وبتخفيض الاقساط السنوية وجد الحكم أن لا ضرورة لإحتساب فائض على مدة التأجيل لتحويلات الخزانة المنصوص عليها في المادة(٥٤) من معاهدة لوزان. فيما إمتنع عن البت في مسالة العملة لكونها لا تدخل في اختصاصه. وتبعا لذلك تم تخفيض حصة العراق من الدين بمقدار(١٣٠.٠٠٠ ليرة تركية).واستناداً الى قرار التحكيم هذا كان معدل إيرادات الدولة العثمانية للسنتين الماليتين ١٩١٠-١٩١١م و١٩١١-١٩١٢م (٢٩,٣٦٧٩٧٤ليرة عثمانية) ، ومعدل إيرادات العراق للسنتين المار ذكرهما

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥، المرقم١٤٢٦/٣١١، ترجمة البرقية المؤرخة في ٢٣كانون الثاني ١٩٢٥، المرسلة من إبراهيم أفندي الكبير ممثل العراق في مؤتمر الديون العمومية العثمانية بلندن الى وزارة المالية ، بغداد ، الوثيقة رقم٧، ص٤٦.

(١,٤٩٢٩٥٣ ليرة عثمانية) ، ونسبة إشتراكه بالديون (٥٥,٠٨%) التي تعود الى ما قبل تشرين الأول ١٩١٣، و(٥٦،٢٥%) للديون التي تعود الى ما بعد ذلك التاريخ . وبذلك أصبحت حصة العراق من الأقساط السنوية(٥٦٥٤٧٨ ليرة عثمانية)[1] من مجموع المبالغ الاتية:

١- ٤٧٤٤٤٧ليرة عثمانية مرتبات الديون الإعتيادية والإطفاء والفائض والسعي والخدمة.

٢- ١١٤٠٧ليرة عثمانية مرتبات السلفات لمدة خمس سنوات.

٣- ٧٩٦٢٥ليرة عثمانية مرتبات الأقساط المتأخرة لمدة عشرين سنة .

أما رأسمال الدين العام وقدره(١٣١،٦٦٢٩٩ليرة عثمانية)، فقد تم توزيعه بين الجمهورية التركية(٢٩تشرين الاول ١٩٢٣م) والدول المنفصلة عن الدولة العثمانية وكان ذلك على أثر إجتماع عقد في باريس عام ١٩٢٥م بين ممثلي حاملي أسهم الديون وممثلي الدول التي فرض عليها الدين ، وقد نال العراق (٦,٧٧٢١٤٢ليرة عثمانية)، كما سبقت الإشارة اليه وبإضافة فوائد الأقساط السنوية المتأخرة بذمة الحكومة العراقية منذ الاول من آذار ١٩٢٠ يبلغ صافي حصة العراق من تلك الديون(١٠,٠٠٧,٢٦٥ليرة عثمانية)[2] ، تقرر تسديدها على دفعات سنوية تستغرق نحو خمس وثمانين عاما ،أي كان من المقرر ان ينتهي سدادها عام ٢٠٠٥م [3].

---

[1] محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الأسهم ص ٤.

[2] المصدر نفسه ، ص٤-٥ .

[3] محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة

بعد إنتهاء عمليات توزيع الديون العمومية العثمانية ، وتدقيق الحسابات، والبت في إعتراضات الدول التي فُرِضَ عليها جزءاً من ديون الدولة العثمانية، بدأت مشكلة دفع العراق لحصته من تلك الديون تلقي بظلالها على الوضع المالي للحكومة العراقية لاسيما في ظل الضغط الذي مارسته الحكومة البريطانية من خلال دار الإعتماد البريطانية[1].

كانت الحكومة العراقية تواجه ظروفاً لا تحسد عليها. فمن الناحية السياسية لم تلقَ اعترافاً رسمياً من الدول المحيطة بها[2]؛ واستمرت اوضاع البلاد الاخرى تعيش

=="ديون العراق في عهد الملك فيصل الأول ١٩٢-١٩٣٣"، على الموقع:

http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2017/10/1921-1933.html

[1] افتتحت بريطانيا مقيمية بغداد سنة ١٧٩٨م ، وأسند منصب المقيم إلى هارفرد جونز (H.Gones) وازدادت أهمية هذه المقيمة في عهد كلوديوس جيمس ريج (C.J.Rrch) الذي أصبح مقيماً سنة ١٨٠٨-١٨٢١م، والذي دخل في خلاف مع والي بغداد داود باشا(١٨١٧-١٨٣١)، لكن التمثيل الدبلوماسي البريطاني لم يستقر على تسمية واحدة . ففي سنة ١٨٨٠م أصبحت المقيمية تعرف بالمفوضية ،وبعد الإحتلال البريطاني لبغداد عام ١٩١٧م أصبح ممثل بريطانيا يسمى الحاكم المدني العام وأول من شغل هذه الوظيفة هو بيرسي كوكس قبل أن يغادر العراق الى طهران ليشغل منصب وزير مفوض في طهران في نهاية سنة ١٩١٧م ، وقد أصبح هذا يسمى باسم المندوب السامي بعد عودته الى العراق في أعقاب قيام ثورة عام ١٩٢٠م ، ثم أستبدلت التسمية الى المعتمد ، وأطلق على مقره أسم دار الإعتماد، والتسمية الأخيرة هي التي سادت في المخاطبات الرسمية وتستخدم للإشارة الى سلطة القرار البريطاني في العراق آنذاك. وقد أدت دار الإعتماد دوراً حيوياً في توجيه الشؤون العراقية ، والهيمنة عليها خلال عهد الانتداب البريطاني . أنظر عن تطور التسمية والدور الذي لعبته دار الإعتماد البريطانية في سلطة القرار السياسي في العراق: ظاهر، ياسين طه،(الدكتور)، دار الإعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢ دراسة تاريخية سياسية، (الناشر غير معروف ، بغداد، ٢٠١٨م).

[2] العمر، فاروق صالح (الدكتور)، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-

تدهوراً على صعدٍ مختلفة. فمناطق كردستان العراق كانت تشهد حركة الإنفصال[1] ذاتها في عهد الوزارة السعدونية الأولى, بينما كانت غارات الاخوان الوهابية تباغت حدود العراق الجنوبية الغربية[2].

ومع تفاقم تلك الاوضاع إزدادت الأوضاع المالية في البلاد سوءاً ، حيث بلغ العجز في موازنة السنة المالية ١٩٢٤-١٩٢٥م،(٧٠ لك روبية) ، وقد دفعت المخاوف من عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين الى إتخاذ مجلس الوزراء قراراً برفض القسط المستحق من الديون العمومية العثمانية للسنة المالية ١٩٢٥، والبالغ ٢٠ لك روبية[3] .

لقد استغلت الحكومة البريطانية ومن خلال دار الإعتماد، الدين العام العثماني وسيلة لحمل المعارضة في الحكومة العراقية على القبول بمنح إمتياز شركة النفط

---

[1] لقد إستنزفت العمليات العسكرية ضد حركة الشيخ محمود الحفيد مبالغ مالية إضافية على الخزينة الحكومية الخاوية أصلاً لما تطلبته تلك الجهود من شراء الأسلحة والتجهيزات، والمعدات الحربية وإعادة البناء في بعض المناطق الشمالية . أنظر تفاصيل العمليات تلك العمليات الحربية في : القيسي (الدكتور)، ياسين الهاشمي وأثره في تاريخ العراق المعاصر، ١٩٢٢-١٩٣٦،(دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٣)،٢٤١-٢٥٠.

[2] كانت العلاقات العراقية . النجدية على حالها من التأزم عند تسلم الوزارة الهاشمية الاولى الحكم في الثاني من آب ١٩٢٤م، وطرأ على شبه الجزيرة العربية طارئ جديد هو إستيلاء الوهابيين على مكة في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٤م ، وإنهاء حكم عائلة الشريف حسين بن علي ، مما يعني تهديداً جدياً لحدود العراق ومدنه .فقد شن الاخوان هجمات سريعة ومباغتة ، ووجهوا ضربات عنيفة ومتتالية خلال الفترة الواقعة بين ٢٦ كانون الأول ١٩٢٤وحتى بداية كانون الثاني ١٩٢٥م نحو عشائر الديوانية والسماوة ، والمنتفك، وكان ابرزها الهجوم على عشائر الظفير في ٢٣حزيران ١٩٢٥ بعد إستقالة الوزارة الهاشمية في ٢١حزيران ١٩٢٥م .انظر : القيسي ، المصدر السابق ، ص٢٣٢-٢٤١؛ العيساوي ، المصدر السابق ، ص، ١٠٤-١٢٣.

التركية ، حيث كانت المباحثات جارية آنذاك بشأنه. وقد طلب المعتمد السامي هنري دوبس من حكومته توجيه إنذار شديد اللهجة الى الحكومة العراقية لإرغام المعارضين فيها على القبول بمنح ذلك الإمتياز[١] . وكان من ضمن الخطوط العامة لذلك الإنذار هو إعتبار رفض العراق القيام بالتزاماته المالية ورفض دفع القسط المستحق من الدين العثماني لعام ١٩٢٥م يعد خرقا لما جاء في معاهدة ١٩٢٢ م مع الحكومة البريطانية.

وتماشيا مع الاتجاه نفسه كتب السكرتير المالي للمندوب السامي البريطاني في منتصف شباط ١٩٢٥م كتاباً الى رئيس الديوان الملكي(رستم حيدر) ، يلتمس فيه قيام الملك فيصل الاول(١٩٢١-١٩٣٣) بعدم الموافقة على قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٠ شباط ١٩٢٥م (بشان التوقف عن دفع اية مستحقات على حساب الدين العام العثماني) ، وإعادة القرار الى المجلس ثانية . وأضاف بأن المندوب السامي يرى بوجوب مراجعة مذكرة السيد سترافورد Strafford المرقمة أس ١٠ر٣٤١ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٥م، الموجهة الى وزارة المالية ، بضرورة إيجاد الأموال اللازمة لدفع القسط الأول من الديون العمومية العثمانية المستحق على العراق قبل الأول من آذار، أي قبل ختام السنة المالية جرّاء ما توفر للحكومة من وفر مالي قدره نحو(٦٥ لك روبية) في ميزانية العام ١٩٢٤-١٩٢٥ المالية. وفي الوقت الذي برر فيه المندوب السامي إيفاء العراق للقسط الأول بانه سيكون مدعاة لتعزيز الثقة العالمية بالوضع المالي للحكومة العراقية فقد عد الامتناع عن دفعه خرقا لنصوص المادة (١٧) من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢م[٢].

---

[١] انظر المصدر نفسه ، ص١٠١-١٢٢.

كانت الأوضاع الاقتصادية في العراق تزداد صعوبة، وقد واجهت الوزارة الهاشمية الأولى[1] بداية عهدها وضعا إقتصادياً متدهوراً ، وأزمة مالية حادة . نظراً للمشاكل الداخلية ، والظروف السياسية المعقدة التي أحاطت بتشكيلها والتي ورثتها عن الحكومة السابقة ، لذلك سعت الى إيجاد حلول لتلك الأوضاع المتدهورة ، فأكدت على عددٍ من الإجراءات في منهاجها الوزاري دون نتيجة تذكر[2].

لقد ألحقت الظروف المناخية السيئة، والكوارث الطبيعية خسائر فادحة في محاصيل الحبوب ، وإنهيارٍ كامل في موسم الحصاد لسنة ١٩٢٤م، وتزامن هذا الوضع الزراعي السيء داخلياً مع الإرتفاع الفاحش بأسعار الحبوب في الأسواق العامية في شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٥م. وفي سبيل تدارك هذا الوضع الإقتصادي المتدهور أقدمت الوزارة الهاشمية الأولى على إتخاذ عدد من القرارات لإنهاء الركود الإقتصادي التي تعاني منها البلاد ، ومساعدة المزارعين المتضررين ، ومنها تنازل الحكومة عن ديونها الزراعية وسلفها الممنوحة لهم جراء تلك الظروف الطبيعية القاهرة . وهو ما إنعكس سلبا على معدل الضرائب المستوفاة من المزارعين ، مما أوجد خللاً في موازنة الحكومة التي كان عليها الإيفاء بمتطلبات النفقات العسكرية الضرورية ، والإنفاق على الخدمات العامة ، والإيفاء بمتطلبات الديون العمومية العثمانية [3] التي بدأ المعتمد السامي البريطاني بالضغط على الحكومة العراقية مطالباً إياها بدفع مستحقات تلك الديون في مواعيدها المحددة . كما فشلت الإجراءات الأخرى التي إتخذتها

==٥٠، ؛ د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥، المرقم٣١١/١٤٢٦، كتاب سكرتارية المعتمد السامي ، بغداد، المرقم ٤٨ ر. و، في ٢١ شباط ١٩٢٥، وثيقة رقم ٩، ص٥١.

(1) تشكلت برئاسة ياسين الهاشمي للمدة من (٢ اب ١٩٢٤- ٢٥حزيران ١٩٢٥).

(2) راجع منهاج الوزارة الهاشمية الأولى والإجراءات التي إتخذتها لتحسين الوضع الإقتصادي في :

حكومة الهاشمي ، لإنقاذ الوضع المالي المتردي ، ومنها محاولة تقليل عدد الموظفين البريطانيين[١] .الذين يجب إستخدامهم في جميع دوائر الدولة للتخفيف عن كاهل الخزينة الحكومية في مجال الرواتب الضخمة التي كانوا يتقاضونها[٢]، كما حاولت الوزارة في العاشر من آذار ١٩٢٥م ، الإعلان من خلال بيان حكومي بأنها ستقوم بسد العجز المالي ومعالجة الأزمة بثلاثة طرق الأولى هي تأجيل بعض الديون ، والإستفادة من موجودات بعض الوزارات الأخرى وزيادة الدخل من خلال رفع العوائد الكمركية ، لكن هذه الإجراءات لم تفلح في تحقيق هدفها المنشود[٣]. وفي سبيل الخروج من هذه الأزمة إقترح المعتمد السامي على الهاشمي، قيام الحكومة البريطانية بإرسال بعثة مالية[٤] بغية تقييم الوضع المالي المتردي للعراق، وإيجاد الحلول المناسبة له. وقد ضمت تلك البعثة كلا من (هلتن يونغ E.H. Young[٥])

---

[١] أنظر التفاصيل في المصدر نفسه ، ص ٢٠٢-٢٠٨؛ بينما لم يرد أي ذكر لإجراءات الهاشمي لمعالجة مشكلة الموظفين الأجانب في العراق في دراسة : الجيلاوي ، أناس ،"الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الإحتلال والإنتداب البريطاني (١٩١٤-١٩٣٢)"،كلية التربية الاساسية ، (مجلة)، جامعة بابل ، العدد،٧، آيار ، ٢٠١٧، ص١٩٤-٢١٥.

[٢] تزامنت هذه الإجراءات أيضا مع إنشغال الوزارة الهاشمية الأولى بمشكلة الموصل، ومفاوضات منح إمتياز شركة النفط التركية ، ونشر الدستور، والمشاكل الأخرى التي أشرنا اليها في متن الدراسة ، ناهيك عن الفساد الإداري الحكومي، وكثرة عدد الموظفين الأجانب في الجهاز الحكومي. القيسي، المصدر السابق ، ص ١٩٩.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٧٩-٢٨٠.

[٤] المصدر نفسه ، ص ٢٠١.

[٥] ادوارد هلتن يونك (١٨٧٠-١٩٦٠م) ، عمل سكرتيراً مالياً للحكومة البريطانية ١٩٢١-١٩٢٢م ، وقد أوفدته إلى مؤتمر لاهاي الذي إنعقد عام ١٩٢٢م للنظر في مالية الدول ، أما فرنون فكان موظفاً

والمستشار المالي البريطاني فرنون Vernon[1] ، لمعرفة الوضع المالي للحكومة العراقية، وإيجاد الوسائل اللازمة لتحسينه، لغرض تمكين العراق من الإيفاء بتعهداته للحكومة البريطانية، لاسيما ما يتعلق منها بدفع حصته من الديون العمومية العثمانية، وقد وافق الهاشمي على هذه البعثة التي وصلت بغداد في أواخر آذار ١٩٢٥م، وبعد شهر من البحث والتقصي أنجزت اللجنة عملها في تقرير رفعته بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٥م، تضن توصيات عدة ، بضمنها تخصيص مبالغ مالية في ميزانية الحكومة العراقية لدفع أقساط الديون العمومية العثمانية[2]. ويلاحظ هنا بان هذه اللجنة وعلى الرغم من الظروف المالية العصيبة التي كان يعيشها العراق ، إلا أنها وضعت في أولويات توصياتها أداء الحكومة العراقية لإلتزاماتها فيما يتعلق بدفع أقساط الديون العمومية العثمانية.

وبعد يوم واحد من رفع اللجنة تقريرها تشكلت الوزارة السعدونية الثانية (٢٦حزيران ١٩٢٥-١تشرين الثاني ١٩٢٥م)، وكان عليها مواجهة ما ورد في التقرير بشأن الديون العمومية العثمانية ،لاسيما بعد أن تم تحديد حصة العراق النهائية من الدين. وقد حاولت الوزارة أن لا تأخذ بمعظم توصيات اللجنة ذلك أن

==نظير خدمات يونك ، بينما تحملت الحكومة البريطانية راتب فرنون ومصاريف سفر المندوبين . المصدر نفسه ، هامش (٢) ، ص ٢٠١-٢٠٢.

[1] لونكريك ، ستيفن همسلي ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠تاريخ سياسي ، إجتماعي ، واقتصادي ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ،(الفجر للنشر والتوزيع ، ط١، بغداد ، ١٩٨٨)، ص٢٦٧؛ فوستر، هنري ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، ج٢، (الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ، ١٩٨٩)، ص٣٩٢-٣٩٣.

[2] د. ك . و، وثائق وزارة المالية ، الديوان ، تقرير البعثة المالية التي إنتدبها وزير المستعمرات للبحث في موقف الحكومة العراقية المالي وما يرجى لها في المستقبل ، وهو التقرير الذي رفع الى وزير مالية

جزءاً كبيراً من توصيات اللجنة سيعود ضرره على كاهل المجتمع ، بيد أن الوزارة لم تتمكن من الإستمرار في تلك السياسة ، بسبب تأكيد السلطات البريطانية على الأخذ بتوصيات اللجنة لاسيما ما يتعلق منها بتخصيص مبالغ مالية لدفع أقساط الديون العمومية العثمانية، حيث طلب المندوب السامي الى رئيس الوزارة في ١٠ تموز ١٩٢٥م،الاسراع في زيادة رسوم الكمارك للحصول على(٣٦٠٠٠٠٠ روبية)، بغية إضافتها إلى دخل الحكومة السنوي للإسهام في دفع حصة العراق من الديون العمومية العثمانية طبقا لما جاء بتوصيات لجنة يونغ. وأكد على السعدون ضرورة تعديل المادة(٩١) من القانون الأساسي العراقي للسماح بفرض ضرائب جديدة. وهو ما رفضه السعدون، وأعلن بعد اجتماع لوزارته عن إستعداده لوضع لائحة قانونية تسمح بزيادة بعض الرسوم الكمركية[١]، ومن جانبها إستمرت وزارة المالية تتجنب خدمة الديون العمومية العثمانية ، وتقوم بتخمين الإيرادات بحذرٍ شديد[٢].

أصبحت مشكلة دفع أقساط الديون العمومية العثمانية حملاً ثقيلاً أضيف إلى كاهل الوزارة السعدونية الثانية، وتنفيذاً لتوصيات لجنة يونك، قررت الحكومة العراقية وضع مبلغ قدره(٢٠٠٠٠٠٠روبية) أو ما يعادل(٥٠٠٠٠ ليرة انكليزية[٣]) في ميزانية السنة ١٩٢٥م، تحسبا لمفاتحة مجلس إدارة الدين العام العثماني بشأن تسوية دينها. وهو ما أوجد خللاً كبيراً في ميزانية الدولة. فناشدت الوزارة السلطات البريطانية مساعدتها في تخفيف الضائقة المالية عن طريق ضمان قرض مالي للعراق. بيد أنها

---

[١] فرج ، المصدر السابق ، ص٢١٧.

[٢] السامرائي ، المصدر السابق ، ص٤٨؛ جميل ، المصدر السابق ، ص٦٩.

[٣] بحسب سعر التحويل (في ذلك الوقت ١٩٢٥) البالغ شلناً واحداً و٥ بنسات وثلاثة اثمان البنس

رفضت طلبها[1] ، وطلب المندوب السامي البريطاني من الملك فيصل الأول سداد بعض الديون المتأخرة الأخرى عن تجهيز الجيش العراقي بمعدات كهربائية وخيول[2]. وحاولت تضييق الفرصة على الحكومة العراقية بعدم الرجوع إلى المبالغ المخصصة للديون العثمانية، وإبعادها عن أيدي الحكومة، فطلبت إيداع مبلغ(العشرين لك روبية) في صندوق خاص لدى المندوب السامي لتأدية التزامات العراق الواردة في ملحق المعاهدة العراقية ـ البريطانية فيما يتعلق بالدين العثماني. وسوغت ذلك بأنه سوف يحسن سمعة العراق المالية في الأسواق المالية العالمية مما يمكنه بالتالي من إستدانة الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع ذات النفع العام، فضلا عن أن ذلك سيشعر مجلس إدارة الدين العام بقدرة العراق المالية على تسديد ديونه، مما سيفتح باب المفاوضات معه بشروط يسيرة، ولاسيما أن المفاوضات بين تركيا والمجلس لم تحرز تقدما[3].

ولم يقف الأمر عند حدود مطالبة السلطات البريطانية بالمبلغ السابق، بل طالبت باستحصال موافقة مجلس النواب العراقي على فتح إعتماد اضافي قدره(٦ لك روبية) ليصل المبلغ المخصص لسداد الديون العمومية العثمانية إلى(٢٦ لكا = ٢٠٠ ألف ليرة إنكليزية)، وتخصيص(٢٦ لك روبية) أخرى في ميزانية عام ١٩٢٧م [4].وأكدت تلك السلطات بأن الأخذ بهذه المقترحات سيكسب العراق ثقة عصبة الأمم التي أصدرت قراراً بضم ولاية الموصل لصالح العراق[5] .

---

[1] فرج ، المصدر السابق ، ص٢١٨.

[2] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥، المرقم٣١١/١٤٢٦، كتاب دار الإعتماد الرقم (غير مذكور) ، في ٩ آذار ١٩٢٥ ، وثيقة رقم ١٤، ص٥٩-٦١.

[3] فرج ، المصدر السابق ، ص٢١٨-٢١٩.

[4] فرج ، المصدر السابق ، ص٢١٩.

وافقت وزارة المالية على الإقتراح لإعتقادها بأنها الطريقة التي ستمكن الحكومة العراقية من مواجهة مجلس إدارة الدين، الذي توقعت أن يفاتحها في مسألة تسوية الدين قريباً. كما وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦م، على إيداع مبلغ(العشرين لك روبية)، وهو الإعتماد الذي تم تخصيصه في ميزانية عام ١٩٢٥م، لدى المعتمد السامي البريطاني [١].

ولكن على الرغم من موافقة مجلس الوزراء على تلك المطالبات، إلا أن شيئا منها لم يتحقق إذ أن المبالغ المخصصة لدفع اقساط الديون العمومية العثمانية قد أودعتها الحكومة لدى أحد البنوك بإنكلترا بفائدة سنوية قدرها ١ /٢بالمائة[٢]. كما لم ترد هناك أية إعتمادات إضافية لتخصيصات الديون ضمن الفصل الأول (خدمات الديون العمومية) وقدرها(٢,٠٠٠,٠٠٠روبية) والواقعة ضمن الباب الأول من موازنة الحكومة العراقية[٣] .

ولم يكن هدف السلطات البريطانية من وضع اليد على المبالغ المخصصة لسداد الديون العمومية العثمانية تحسين سمعة العراق المالية، بقدر ما كان محاولة منها لإبعاد تلك المبالغ خوفا من قيام الحكومة العراقية باستهلاكها[٤]. ومما يؤيد ذلك أن الحكومة البريطانية إقترحت على الحكومة العراقية أن يكون جوابها على كتاب آدم

==مجلس الوزراء طي كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٢٦/١/٣والمرقم ٥٠٨. نقلا عن فرج المصدر السابق ، ص ، ٢٢٠، حيث لم يتسن لي الحصول على مقررات مجلس الوزراء .

[١] م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء، رقم ء/٢/٣، جلسة ٢٥ /١/ ١٩٢٦(ورقة/١٠٧)، نقلا عن فرج، المصدر السابق ، ص٢٢٠.

[٢] محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية (١)، تقرير لجنة الامور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧، ص٥٥.

بلوك Adam Blook رئيس مجلس إدارة الدين العام العثماني ، الذي طالب فيه العراق تقديم تعهداته المتعلقة بالديون العمومية العثمانية من دون تأخير على النحو الآتي:

(ان حكومة العراق لم تكن لحد الان في وضع مالي يمكنها من تأدية مبلغ ما على حساب الدين المذكور وانما في وسعها أن تجتمع بممثلي (مجلس) الديون العثماني وبحاملي اسهم القروض وتوضح لهم موقفها المالي بإسهاب وذلك ابتغاء النظر في الوسائل التي يمكن اتخاذها لتلبية رغبات المجلس وحاملي الاسهم[1]).

ولما كان إرسال جواب كهذا يسيء إلى سمعة العراق في الأوساط المالية، فقد قررت وزارة السعدون إجابة مجلس الديون بأن عدم قيامها بتسديد اقساط الديون العمومية العثمانية المستحقة عليها يعود إلى عدم الإتفاق على نوع العملة التي سيتم بها الدفع، وأنها على إستعداد للإجتماع بأعضاء المجلس، وحاملي أسهم الدين، لغرض التفاوض معهم، على أن لا تدفع الحكومة العراقية مبالغ تزيد على ما تعهدت به في المعاهدة على مواردها[2]. وكان جواب الحكومة العراقية ملائما لظروفها المالية، لأنه أسهم في تأجيل دفع أقساط الديون العمومية العثمانية المترتبة على العراق لعدم

---

[1] م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء، رقم ء/٢/٤، (ورقة/١٦)،عن كتاب سكرتير المعتمد السامي الى زارة المالية بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٧مرقم ٣٠٩٠ نقلا عن فرج، المصدر السابق ،

توصل تركيا، ومجلس إدارة الدين على إتفاق حول نوع العملة التي سيتم بها سداد أقساط الدين [1] .

لم تقف مشاكل العراق عند حدود الأزمة المالية الخانقة التي واجهتها الوزارة السعدونية الثالثة ، بل تزامنت مع مشكلة كانت مصيرية بالنسبة لكيان الدولة العراقية الناشئة ألا وهي مشكلة الموصل[2] ، التي شغلت حيزاً مهماً من عمر هذه الوزارة والوزارة التي سبقتها .وإذا كانت هذه المشكلة قد حسمت لصالح العراق[3] بموجب معاهدة أنقرة الموقعة في الخامس من حزيران عام ١٩٢٦م ، فان حصة هذه الولاية من الديون العمومية العثمانية قد أضيفت هي الأخرى الى حصة العراق الأصلية من تلك الديون ، حيث بلغت أقساط الديون التي كان يتوجب على العراق دفعها لمجلس الدين العام بما في ذلك حصة ولاية الموصل على النحو الاتي:

---

[1] م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء، المرقم ء/٢/٦، جلسة ١٩٢٦/٦/٢٢(ورقة ٣٨/)، نقلا عن المصدر السابق ، ص٢٢١.

[2] التفاصيل الوافية لمشكلة الموصل تجدها في : حسين ، فاضل ، " الدكتور "، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الراي العام ، (منشورات دار البيان ، ط١، مطبعة أسعد ، بغداد، ١٩٦٧) .

[3] لم تعترف تركيا بقرار عصبة الأمم بشان ضم ولاية الموصل الى العراق وأدعت بان المشكلة لم يقرر بشأنها شيء ، لذلك حاولت سلوك طريق المساومة على إجراء تغييرات في حدود الولاية. وقد هددت بريطانيا تركيا بالحرب بصورة غير مباشرة ، وفي الوقت ذاته حاول البريطانيون ، إغراء تركيا ، فعرضوا عليها قرضاً بمبلغ عشرين مليون(دينار) ، وتخفيض كبير في حصتها من الدين العام العثماني ، لكن الحكومة التركية رفضت العرض البريطاني ، بيد انها لم تتمكن من تحدي عصبة الامم وبريطانيا الى مالا نهاية ، فدارت مفاوضات بين السر دونالد لندسيDonald Lindsey وتوفيق رشدي بك انتهت

(جدول رقم ٣ أقساط الديون العمومية العثمانية المترتبة على العراق بعد ضم ولاية الموصل)

السنة	مقدار القسط السنوي
١٩٢٤-١٩٢٥	٢٨لكا و٩٦ ألف روبية
١٩٢٥-١٩٢٦	٧٦لكا ١٣ = =
١٩٢٦-١٩٢٧	٦٨لكا و٦٣ = =
١٩٢٧-١٩٢٨	٦٦لكا و٧٦ = =
١٩٢٨-١٩٢٩	٥٥لكا و١٦ = =
١٩٢٩-١٩٣٠	٥٥لكا و١٦ = =
١٩٣٠-١٩٣١	٥٣لكا و٧٤ الف روبية

وكلما دفع قسط من تلك الأقساط يعقبه خفض تدريجي فضلاً عن ذلك سيكون هناك خفض ذو أهمية مقداره (٩ لكوك و٧٥ألف روبية) بعد عام ١٩٤٤-١٩٤٥عند إنتهاء القسط السنوي المدفوع عن المدة المتأخرة (١آذار ١٩٢٠-آب ١٩٢٤)[1].

كان مجلس إدارة الدين العام العثماني قد قرر في شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٤م أن تفرز حصة ولاية الموصل من الديون العمومية العثمانية حتى تقرير مصير هذه الولاية والحاقها أما بالعراق أو بتركيا، وقد قدر المجلس إيرادات الولاية المذكورة بمبلغ (٣٣٠٧٦٠٢٧قرشا)، وكانت نسبة حصتها من مجموع الدين العام بمعدل١,١٢٦٣% من الديون الموحدة ، وحصة تركيا ، وبالمعدل نفسه من القروض الأخرى المعقودة قبل ١٧تشرين الأول عام ١٩١٢م ، وبمعدل ١,٣٨٤٩ %من القروض المعقودة بعد ٢٧ تشرين الأول عام ١٩١٢م.بيد أن ذلك المبلغ قد زيد إلى

(٤١٩١٦٧قرشا)، وذلك بموجب تعديلات الحدود التي أقرها خط بروكسل والتي أصبحت لصالح العراق ، وجاء في كتاب مجلس إدارة الدين العام العثماني المؤرخ في ٣تشرين الثاني عام ١٩٢٦م والمرسل الى وزارة الخارجية البريطانية . وفي الوقت الذي أدت فيه هذه الزيادة إلى خفض حصة تركيا فقد زادت حصة العراق من رأسمال الديون العمومية العثمانية بنحو (٢٠ ألف ليرة عثمانية).وقد لوحظ أن كتاب المجلس المشار اليه لم يوضح الأراضي التي قيل انها ألحقت بولاية الموصل القديمة جراء معاهدة أنقرة ، ولا يشير إلى إيرادات تلك الأراضي التي بسببها زيدت حصة العراق ، إلّا إنه لوحظ ومن خلال النسبة المعدلة بان تلك الإيرادات قد زيدت بما قدرة (٤١,٩١٦٧ ألف قرشا)[١] .

وقد إدعى مجلس إدارة الدين العام العثماني بان تلك الزيادة تعود إلى نسبة أراضي الأقضية التي ألحقت بالعراق علاوة على ولاية الموصل القديمة ، وهي ١/٦ من قضاء جزيرة إبن عمر التابعة الى لواء ماردين و١/١٠من قضاء شمدينان التابعين الى لواء حيكاري [٢] ، وان نسبة الزيادة البالغة (٤١٩١٦٧قرشا) في حصة العراق من الديون العمومية العثمانية ناتجة من حساب معدل إيرادات الاقضية المذكورة أعلاه ، وعلى النحو الاتي [٣].

---

[١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة المالية المرقم م/١٣٣٧في ١أيلول سنة ١٩٢٧، المرسل من وزير المالية (ياسين الهاشمي) الى وزارة الخارجية، وثيقة رقم ٨،ص ٨٧.

[٢] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، صورة كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٤٦٨ والمؤرخ في ١٠ أيلول ١٩٢٧، وثيقة رقم ٨٥، ص ١٨٢.

[٣] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة

إسم القضاء	النسبة المضافة إلى العراق	معدل الإيراد
جزيرة إبن عمر	٦/١	٢٨٥٦٦٥
جوله مرك	١٠/١	٤٧٥٩٢
شمدينان	١٠/٢	٨٥٩١١
مجموع الايراد الكلي		٤١٩١٦٨

كانت الزيادة التي طرأت على حصة لواء الموصل الاصلية من الديون العمومية العثمانية مثار إعتراض الحكومة العراقية. فقد كتب رئيس الوزارة جعفر العسكري الى المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس مستوضحا عن صحة إدعاء مجلس إدارة الدين العام العثماني في الحاق أراضٍ إضافية بالعراق ، علاوة على حدود ولاية الموصل القديمة ، وعن إمكانية تقدير إيرادات الأراضي الإضافية للسنتين الماليتين ١٩١٠-١٩١١ م ، و١٩١١-١٩١٢م بالمبلغ المذكور وقدره (٤١٩١٦٧قرشا)[١] ، كما تقدم ذكره. وطالب وزير المالية ياسين الهاشمي من وزارة الخارجية بيان صحة إدعاء المجلس بالحاق أجزاء من الأقضية المشار اليها والتي كانت سببا في زيادة حصة العراق من الديون العمومية العثمانية [٢]. وبدورها كتبت تلك الوزارة رفقة عدد من المخاطبات ذات العلاقة الى وزارة الداخلية لبيان صحة ما جاء بموضوع الأراضي التي أضيفت الى العراق بنتيجة معاهدة أنقرة والتي كانت سببا في

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥، المرقم ٣١١/١٤٢٦، كتاب رئيس الوزراء جعفر العسكري المرقم ٣٢٥٠ في ٨حزيران ١٩٢٧إلى المعتمد السامي البريطاني بشان حصة ولاية الموصل من الديون العثمانية ، المرفق بكتاب مجلس الوزراء المرقم ٢٢٥٤في ٨حزيران ١٩٢٧ المرسل إلى رئيس الديوان الملكي ، وثيقة ١٥، ص٦٢.

[٢] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة

تلك الزيادة [١]. ومن جانبها أوعزت هذه الوزارة الى متصرفيات لوائي الموصل، واربيل ومفتشيتيهما[٢] لبيان الرأي في موضوع النسبة المئوية من الدين العام العثماني التي أضيفت الى حصة العراق بموجب معاهدة أنقرة، وعادت لتؤكد عليهما سرعة الإجابة[٣].

ردت متصرفية لواء الموصل بان المنطقة التي تضم فيشخابور كانت تعود في السابق الى قضاء الجزيرة الملحق بلواء ماردين وولاية ديار بكر، وان المناطق الواقعة في شمال نهر شمدينان كانت تعود الى قضاء شمدينان، ومع الإقرار بدخول هذه المناطق ضمن الحدود العراقية ، إلا أن النسبة التي ذكرها مجلس إدارة الدين العام العثماني مبالغ فيها .فضلا عن ذلك لم يذكر المجلس القرى التي سلخت من الأراضي التركية وضمت الى العراق ، مع بيان واردات كل قرية ، وطالما أن الخرائط التي كانت قبل سنة ١٩١١م غير صحيحة ، فان إدعاء المجلس هو إدعاء ضعيف لا يستند إلى نقاط واضحة. أما قضاء جولا مرك فلم يلحق أي جزء منه بالعراق [٤] . وعلى المنوال نفسه

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة الخارجية المرقم ٣٤٦٨والمؤرخ في ١٠أيلول ١٩٢٧الموجه الى وزارة الداخلية ، و٨٥، ص١٨٢، ومربوطاته وهي: كتاب وزير الخارجية ٢٢٥٠ في ٨حزيران ١٩٢٧إلى المعتمد السامي البريطاني ؛ كتاب وزارة المالية م/٣٣٧والمؤرخ في ١أيلول ١٩٢٧إلى وزارة الخارجية ؛ كتاب السيد بوردلين BOURDLEN المرقم بي .اد/٣٠٣والمؤرخ في ١٤ آب ١٩٢٧ إلى رئيس الوزراء.

[٢] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٤١٠٠والمؤرخ في ٢٥ أيلول ١٩٢٧، وثيقة رقم ٨٤، ص ١٨٦.

[٣] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة الداخلية المرقم١٥٢٨٩ في ١٦ تشرين الأول١٩٢٧، وثيقة رقم ٨٣،ص١٨٢؛ كتاب وزارة الداخلية ، المرقم ٩١٣٩في ١٣حزيران إلى متصرفية لواء الموصل، وثيقة رقم ٥١، ص٢٢٢.

[٤] د. ك. و ، ملفات البلاط. الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١،كتاب

جاء جواب مفتش لواء الموصل الإداري[1]. ولما لم يكن لدى وزارة الداخلية نسخة من الخارطة التي إستند اليها مجلس إدارة الدين العام العثماني في تعيين حدود الأقضية لسنتي ١٩١٠-١٩١١م و١٩١١-١٩١٢م فقد طلبت تلك الوزارة من وزارة الخارجية تزويدها بنسخة منها . وبعد عدة مخاطبات طال أمدها بين وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الوزراء مع ممثلية العراق في أنقرة[2] للحصول على نسخة من الخارطة التي إستند اليها مجلس إدارة الدين في تعيين الأراضي المقتطعة من حدود الأقضية المشار اليها للسنتين الماليتين المار ذكرهما آنفا، أرسلت الممثلية العراقية في تركيا نسخة فوتوغرافية عن أصل الخارطة المحفوظة في مقر إدارة الدين العام[3] ، وفي الرابع من اذار ١٩٢٩ بعث مجلس الوزراء بالخارطة التي طال انتظارها الى وزارة الداخلية[4].

---

[1] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، ترجمة كتاب مفتش لواء الموصل الإداري المرقم ٤٢٩٧ في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٧، الموجه إلى وزارة الداخلية، وثيقة رقم ٨٦، ص١٧٥.

[2] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١،كتاب وزارة الداخلية المرقم ٩٢٦٨في ١١حزيران ١٩٢٨، وثيقة رقم ٢٨ ص ١٢٠؛ كتاب وزارة الخارجية المرقم ٥٨٢ والمؤرخ في ١٨تموز ١٩٢٨الموجه الى وزارة الداخلية ، وثيقة رقم ٢١، ص١٠؛ كتاب وزارة الخارجية المستعجل جدا ٨٢٢ في ٢٩ أيلول ١٩٢٨الى الوزير المفوض لحكومة العراق في انقرة، وثيقة رقم ٣٦، ص٨٨ ؛ كتاب الممثلية السياسية العراقية في انقرة المرقم ٢٩٠ في ١٤ تشرين الاول١٩٢٨، وثيقة رقم ٣٥،ص١٧ ؛ كتاب وزارة الخارجية المستعجل ١٧٧٤٩في ١١تشرين الثاني ١٩٢٨الى وزارة الخارجية وثيقة رقم ٧٩، ص٨٢؛ كتاب الممثلية السياسية العراقية في انقرة المرقم ٢٦٠في ١٤ تشرين الاول١٩٢٨ ، وثيقة رقم ٣٥، ص٧ ؛ كتاب وزارة الخارجية المرقم ٢٠٩في ١٩٢٩/١/٣١الى الوزير المفوض لحكومة العراق في انقرة ، وثيقة رقم ١٢، ص٥ .

[3] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب الممثلية السياسية العراقية في انقرة المرقم ٤٧٧ في ٥ شباط ١٩٢٩الى وزارة الخارجية ، وثيقة رقم ٢١، ص٦٨.

بعد أن إستوضحت وزارة الداخلية آراء الجهات المختصة في لوائي الموصل ، وأربيل أوضحت في كتابها الموجه الى وزارة المالية جزءاً من حيثيات ما أوضحهما اللواءين المذكورين ،اضافت بان على مجلس إدارة الدين العام العثماني إيضاح آلية إجراء الحسابات . ولِمَ لَمْ يَأْخذ بنظر الإعتبار القرى التي كانت سابقاً في ولاية الموصل والملحقة الآن بتركيا[1]؟.

رد مجلس إدارة الدين العام العثماني على ما ورد في اعتراض الحكومة العراقية بالآتي[2]:

أولاً:– قضاء جولا مرك : إتضح من الوثائق الملحقة بمعاهدة أنقرة المؤرخة في ٥حزيران سنة ١٩٢٦م أن قسماً من الأراضي التابعة لقضاء (اللك)، الذي إستحدثته الحكومة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى قد أضيفت إلى العراق ، وبما أن تلك الأراضي كانت في سنتي ١٩١٩-١٩١١م ، و١٩١١-١٩١٢م ، ضمن حدود قضاء جولا مرك فقد أضطر المجلس – لغرض تعيين مقدار الواردات المجباة في هاتين السنتين المذكورتين في القسم المضاف الى العراق من قضاء (اللك)– الى أن قَسَّمَ بين العراق وتركيا الرقم العام للواردات المدونة في حسابات وزارة المالية بشان قضاء جولا مرك . وأن الأسس التي تم الإستناد اليها هي الأسس التي وضعها المجلس ووافق عليها الحكم المسيو أ . بورل.

---

[1] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب وزارة الداخلية، المؤرخ في ٥كانون الثاني ١٩٢٨الموجه إلى وزارة المالية .وثيقة رقم ٧١و٧٢، ص ١٦٠- ١٦١.

[2] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب إدارة

ثانياً:- دعوى الحكومة العراقية بان بعض القرى التي كانت سابقاً قسماً من ولاية الموصل وأصبحت في الجانب التركي: حيث إدعى العراق إن بعض قرى قضاء الجزيرة التابع لولاية ديار بكر ، قد ألحقت بالعراق ، ولكن عدداً مساوٍ من القرى التي كانت جزءاً من ولاية الموصل قد أُلحقت بتركيا. ومع إعتقاد المجلس بصحة إدعاء الحكومة العراقية فأنه إستند في تعيين نسبة تلك الأراضي على النحو الآتي :

١. إن الأساس الذي إعتمده المجلس: هو قرار التحكيم الذي أصدره الحكم بورل في تعيين واردات أقسام باقي القضاء هو مساحة تلك الأقسام المذكورة وليس عدد القرى والمدن التي يتكون منها.

٢. إن المجلس قد إستند في تعيين هذه المساحة الى الخرائط التي قدمت له عند تنقيح قوائم الأقسام المضافة وإحتساب الواردات وفقا للقرار السابق.

وإستناداً إلى أحكام القرار المشار إليه فقد طُرح من مجموع مساحة أقسام الأقضية مالا يقل عن عُشر مساحتها ، وعلى الحكومة العراقية في حال تمسكت باعتراضها أن تثبت إستنادا إلى ما ذكر أن مساحة القرى، التي كانت قديما في ولاية الموصل، وهي الآن في تركيا هي أكثر من عشر مجموع مساحة قضاء زاخو[1].

ومن الجدير بالذكر أن ممثل العراق السياسي في تركيا (صبيح نشأت[2]) كان قد إجتمع مع المسيو (R.Mouril ر. موره ل) وكيل رئيس مجلس إدارة

---

[1] حول أعداد هذه القرى أنظر . د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب قائمقامية زاخو المرقم ٤٩٧٢ ، والمؤرخ في ١٩٢٧/١٠/٢٠، وثيقة رقم ٧٣، ص٦٣.

[2] عسكري وسياسي ولد عام ١٨٨٢م ، تخرج من الكلية الحربية في اسطنبول عام ١٩٠١م ، برتبة ملازم ثم أكمل دراسة العسكرية من كلية الأركان الحربية العثمانية عام ١٩٠٤م . وتدرج في عدة مراتب

الدين العام العثماني في اسطنبول وسأله عن الخارطة التي إستند إليها المجلس في تعيين نسبة دين ولاية الموصل المضافة ، وقد ذكر صبيح نشأت : بأن أعضاء المجلس قد ذكروا له بأنهم لن يحيدوا عن الأسس التي إعتمدوها في إحتساب تلك النسبة ، طالما أن أساس التحكيم قائماً على المساحات لا عدد القرى ، إلّا انهم لا يمانعوا في إبراز أية مستندات تظهر الخطأ أو تبرهن شيئاً جديداً ضمن التحكيم ، وأضاف بان الحكومة العراقية إذا ما تمكنت من إثبات أن المساحات المتروكة هي أقل من العشر فعندها ستترك للتحكيم، وأضاف نشأت بأن الفرق الحاصل من هذه المقادير لا يؤثر

==حتى ١٤ أيلول ١٩٢٤م) كان عضواً في المفاوضات مع حكومة نجد حيث وقع معاهدة المحمرة في ٥ مايس ١٩٢٢م، شغل منصب وزير الأشغال والمواصلات في وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة للمدة من ٢٨أيلول -١٦ تشرين الاول١٩٢٢م، وفي ١٩تشرين الثاني ١٩٢٢ أنابه الملك فيصل لتوقيع بروتوكول العقير بين العراق ونجد في ٢كانون الاول من العام ذاته. كما شغل منصب وزير الأشغال والمواصلات في وزارة جعفر العسكري الاولى. وانتخب نائباً عن أربيل في مجلس النواب للدورة الإنتخابية الأولى (١٦ تموز ١٩٢٥-٢٨كانون الثاني ١٩٢٨م). كلف بتمثيل وفد العراق في مؤتمر الكويت الذي عقد بين العراق ونجد في ١٧ كانون الاول ١٩٢٣م ثم أناب عنه حكمت سليمان في الجلسات التالية .كما عين ممثلاً للعراق في لجنة عصبة الأمم بشان قضية الموصل . شغل مناصب وزارية اخرى منها وزير الأوقاف بالوكالة(٢٦ تشرين الاول ١٩٢٣ – ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٣م)، ووزير الدفاع (٢٦حزيران ١٩٢٥ – ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٥)، في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية ، ثم كلف في ٢٤تشرين الثاني ١٩٢٥م ، بوزارة المالية بعد استقالة رؤوف الجادرجي في فضلا عن وكالة وزارة الأشغال والمواصلات تشرين الثاني ١٩٢٥ – ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ م واستمر وزيراً للمالية(٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ – ١ تشرين الثاني ١٩٢٦م). إنتمى لحزب التقدم الذي أسسه عبد المحسن السعدون عام ١٩٢٦.ثم عين مندوباً مع نوري السعيد في المفاوضات العراقية البريطانية لتعديل الإتفاقيتين المالية والعسكرية . وفي عام ١٩٢٨م أصبح ممثلا سياسيا للعراق في تركيا، وتوفي هناك في ١٩ تموز ١٩٢٩م عن ٤٧ عاما. انظر: الجوال ، خالد أحمد ، موسوعة كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠الى ١٩٥٨)، ج ١،(وزارة الثقافة ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣، ط١، بغداد ، ٢٠١٣)،ص٣٤٢-٣٤٣؛صبيح نشأت على الموقع :

على أساس الدين العام أكثر من ٠,٠% أي ٠,٠٠٠٥% وهو فرق جزئي بالنسبة ويمكن إيجاد تسوية أخرى أثناء المراسلات النهائية [١].

ولكن يبدو أن قضية المبلغ المضاف الى حصة ولاية الموصل من أصل حصة العراق من الديون العمومية العثمانية قد ظهرت وسارت بشكل موازٍ مع محاولات الحكومة العراقية للتوصل الى تسوية نهائية لتلك الديون، كما سيأتي بيانه لاحقا.

وفي الوقت الذي لم تتوصل تركيا بعد إلى إتفاق نهائي مع مجلس إدارة الدين العام العثماني حول نوع العملة التي سيتم بها تسديد أقساط الديون السنوية، والتوصل إلى حلول نهائية لها، قرر مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦م، إيفاد وزير المالية صبيح نشأت، ومستشاره المالي فرنن إلى لندن لبحث قضايا مالية كثيرة ومنها الإلتقاء بممثلي الدائنين مباشرة، لمعرفة نوع العملة التي سيجري سداد الدين بها[٢]، وكانت قضية الديون قد شهدت تطوراً مهما هناك، إذ أصبح بالإمكان سداد الديون العمومية العثمانية دفعة واحدة عن طريق شراء ما يعادلها من الأسهم والكوبونات في الأسواق المالية[٣]، وأثناء وجوده في لندن تمكن فرنون من التباحث مع السيد دافيس Davis، مدير خزينة فلسطين، والسيد كلاوسون Clawson أحد موظفي وزارة المستعمرات – حول موضوع الديون العثمانية، والتقى الثلاثة بممثل

---

[١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملفات وزارة الداخلية، الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١، كتاب الممثلية السياسية العراقية في اسطنبول، العدد (غير مذكور) المؤرخ في ١تموز ١٩٢٨، والموجه الى وزارة الخارجية، وثيقة رقم ٣٢، ص٨٣.

[٢] القيسي، سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢-١٩٣٦، جـ٢،(مطبعة العاني، بغداد،١٩٧٥)، ص٤٦.

مؤسسة روتشيلد Rothschildالمالية[1] مرتين ، ودار حديثهما حول إمكانية شراء أسهم وسندات الديون العمومية العثمانية، وعلما أن حكومة فلسطين[2] لديها النية في شراء حصتها من تلك الديون المفروضة عليها بموجب معاهدة لوزان[3]بما يماثلها من أسهم الديون العمومية والمعروضة للبيع في الأسواق المالية بأثمان رخيصة

---

[1] وتسمى باسم عائلة روتشيلد Rothschild Family وترد في الوثائق العراقية باسم الخواجات روتشيلد . وهي أسرة مصرفية يهودية ذات ثراء واسع أصلها من مدينة فرانكفورت الألمانية ، عرفت باسم روتشيلد نسبة الى درع أحمر كان يضعه مؤسس الأسرة على باب منزله خلال القرن السادس عشر. وفي عام ١٨٢١م قام تاجر العملات القديمة مائير اشيل روتشيلد١٧٧٣-١٨٥٥م Amschel Mayer (Rothschild) بتنظيم العائلة ، وإرسال أولاده الخمسة إلى خمس دول أوربية هي إنكلترا ، فرنسا، النمسا، إيطاليا ، والمانيا ، وقام بتأسيس مؤسسة مالية لكل فرع للعائلة في هذه الدول . وقد تمكنت هذه المؤسسات المالية من الهيمنة المالية والإقتصادية على تلك الدول بشكل مطلق ، ووسعت من نشاطها إلى خارج اوربا . وفي بريطانيا تأسست العائلة المتخصصة بالأعمال المصرفية عام ١٧٩٨م على يد ناثان مائير روتشيلدNathan Mayer Rothschild (١٧٧٧-١٨٣٦م)، وتوارث أبناؤه إنشاء البنوك والأعمال المصرفية . وقد لعبت هذه الأسرة دوراً هاما في السعي لدى الحكومة البريطانية في المساعدة على تبني إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، فدعمت هذه الاسرة تمويل الهجرة اليهودية ، ونجحوا في إستصدار وعد بلفور من الحكومة البريطانية عام١٩١٧م.أنظر: عائلة روتشيلد على الموقع: https://ar.wikipedia.org

[2] بلغت حصة فلسطين من أصل الدين العام العثماني (٣,٢٨٢,٦٢٥ليرة تركية) ،أي ٢,٥%من مجموع الدين كما كان عليه في٦ آب ١٩٢٤م مضافا إليه المتأخر من الدين المشار اليه في المادة (٥٥) من معاهدة لوزان ، والمتعلقة بالمدة بين الأول من آذار ١٩٢٠م ، والسادس من آب ١٩٢٤م . وفي ٢١آب ١٩٢٨م ، وبعد شراء حكومة فلسطين لحصتها من الدين عن طريق أسهم وكوبونات الديون ، وبعد جرت تصفية الحسابات بشكل نهائي ، كانت حصة فلسطين النهائية (٤,٥٧٧,٦٦٨ليرة تركية)،دفعتها على شكل أقساط سنوية بدءاً من عام ١٩٣٤م. . أنظر التفاصيل في : حماده، سعيد ، (محرر) ، النظام الإقتصادي في فلسطين ، (جامعة بيروت الأمريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، ١٩٣٩)، ص٧٥٣-٧٥٧

جدا بسبب إمتناع تركيا عن سداد أقساط ديونها، مما يمكن بالتالي حكومة فلسطين من تسديد ديونها من تلك الأسهم[١].

بعد عودة الوزير، ومستشاره إلى بغداد في ٢٨ أيلول ١٩٢٦م ، قدّم المستشار إلى وزير المالية مذكرة في الثالث من تشرين الأول أوضح فيها نوايا حكومة فلسطين السابقة، وما عزمت عليه. ورغب في أن يقوم بعمل مماثل، أي أن يأخذ الوزير على عاتقه مسؤولية إستغلال إحتياطي الميزانية لشراء ما يتيسر من الأسهم بثمن زهيد لتسديد حصة العراق من الديون العمومية العثمانية، من دون إستشارة مجلس الوزراء، أو الحصول على موافقة مجلس النواب، خوفاً من تسرب الموضوع إلى الأسواق المالية، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وانتفاء الفائدة من عملية الشراء. وأضاف بأن ايطاليا سبق لها أن قامت بالعملية ذاتها وقد نجحت. وطلب إحاطة الأمر بسرية تامة[٢]. وعاد المستشار فرنن ليؤكد مذكرته هذه بعد مرور ٢٣ يوما على مذكرته الأولى، فأجابه الوزير بأن رئيس الوزراء مشغول في أمور أخرى لا تمكنه من البت في القضية[٣] ، وعندها تردد الوزير في أخذ العملية على عاتقه، لما تنطوي عليه من مخاطر قانونية ، ومالية، أهمها عدم وجود ضمان قبول مجلس إدارة الدين العام العثماني للأسهم المراد شراؤها([٤]). ويقول السعدون أثناء مداخلة له في اجتماع لمجلس النواب انه لم يبت في الموضوع ؛ لأن الحكومة العراقية كانت ترى بأن المسالة مجحفة

---

[١] حسين ، محاضرات عن مؤتمر لوزان ، المصدر السابق ، ص٤٠؛ الحسني، تاريخ الوزارات ، ج٢، المصدر السابق ، ص١٨٦؛ القيسي، المصدر السابق ،ج٢، ص٤٦.

[٢] مذكرة المستشار المالي فرنون المرفقة بتقرير اللجنة المالية المكلفة بالتحقيق في قضية شراء الأسهم ، المصدر السابق، ص١١.

[٣] الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٢، المصدر السابق ، ص ١٨٦.

بحقوق الخزينة ، فضلاً عن إحتمال مخالفة ذلك للقانون الأساسي ، وخوفاً من تلاعب بعض الأيدي في هذه العملية السرية؛ لذلك لم يبدِ موافقة على ذلك[1].

ومن الجدير بالذكر أن الوفد المالي الذي أرسلته الحكومة الى لندن كان مثار تساؤل من النائب محمد باقر الشبيبي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثلاثين من كانون الأول ١٩٢٦م، باعتبار مهمة الوفد مجهولة لدى المجلس ، فأجابه الهاشمي بان المهمة التي كلف مجلس الوزراء الوفد بها ، كانت للتداول في لندن حول الديون العمومية العثمانية ، والسكك الحديد، والعملة العراقية ، وتأسيس مصرف زراعي، وان ما قدمه الوفد من تقارير عن المسائل المشار اليها مازالت موضع الدرس والتدقيق، وسيعرض ما يحتاج منها الى تشريع على مجلس النواب، وأضاف بأن الوفد قد إلتقى بعضاً من رجالات الحكومة البريطانية ، وبعضاً من مديري الشركات والمؤسسات المالية ومن لهم علاقات مالية بالعراق ، وأن المباحثات مع هؤلاء كانت تتسم بالسرية .وقد بلغت نفقات الوفد (٩٥٠٦روبية)، لكن الشبيبي لم يقتنع بأجوبة الهاشمي واعتبرها مبهمة، وبحاجة الى تفاصيلٍ أكثر، وتمنى لو أن الوزير صبيح نشأت كان حاضراً ليجيب بدلاً عن الهاشمي [2].

بعد إستقالة الوزارة السعدونية في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٦م وتشكيل وزارة جعفر العسكري (٢١تشرين الثاني ١٩٢٦-١٤كانون الاول ١٩٢٨) بدأت مشكلة الديون العمومية العثمانية تشهد تطوراً على صعيد إيجاد حلول نهائية لها على يد وزير المالية في الوزارة العسكرية(ياسين الهاشمي) الذي يعود إليه الفضل في حلّ هذه المشكلة، فعلى أثر تشكيل الوزارة الجديدة تقدم المستشار فرنن إلى ياسين

---

(١) محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية (٢) ، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، ص٦٧٢.

الهاشمي بمذكرة جديدة بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٦م مرفقة بنسخة من المذكرة التي سبق أن رفعها إلى صبيح نشأت، وطلب من الهاشمي الإقدام على عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية المعروضة للبيع[١].

قام الهاشمي بدراسة الموضوع ، والاطلاع على المحاولات السابقة، التي تمت في عهد الوزارة السعدونية الثانية[٢]،وأبدى موافقة مبدئية على الإقتراح بعد أن تفحصه ملياً، وطلب أولاً معرفة كلفة شراء حصة العراق من أسهم وكوبونات الديون ، وثانياً: أن كانت مؤسسة روتشيلد تتكفل بعملية الشراء أياً كان المبلغ .وثالثاً : أن تتخذ إجراءات مشتركة في شراء حصتي العراق وفلسطين على حدٍ سواء، وعلى أثر ذلك كتب فرنن إلى دار الإعتماد البريطانية في الأول من كانون الأول ١٩٢٦م، طالبا منها إرسال برقية الى وزارة المستعمرات بإستعداد الهاشمي لتحمل مسؤولية شراء الأسهم وصرف مبلغها دون الرجوع الى مجلس النواب. وقد تضمنت البرقية أيضاً ملاحظات الهاشمي الثلاث السابقة، وأجابت وزارة المستعمرات في الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٢٧م بان الكلفة التخمينية لشراء الأسهم هي (٩٧٠الف جنيه استرليني) ،أما مطلب الهاشمي بتكفل روتشيلد مبلغ الشراء فقد أهملته دار الإعتماد عند إرسالها البرقية[٣] .

بعد إطلاعه على جواب وزارة المستعمرات، وافق الهاشمي في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٧م على الشراء حالا ، وبدأ العمل بتنفيذ ما ورد من إقتراحات

---

[١] القيسي، المصدر السابق ،ج٢، ص٤٨.

[٢] محمد، علاء جاسم ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦،(منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧)،ص٩٣-٩٤.

في مذكرة فرنن. وفي مساء الرابع من شباط ١٩٢٧، طلب فرنن من دار الإعتماد ان تبرق الى لندن بالإيعاز الى مؤسسة روتشيلد للبدء بعملية الشراء، إلا أن الإجراءات ما لبثت أن أُوقفت قبل أن تبدا بعد أن وصلت في مساء ذلك اليوم برقية الى وزارة المالية تفيد بأن إجراءات الشراء قد صدرت لحساب فلسطين فقط. وفي حال رغبة العراق بعمل مماثل فلا مانع مبدئيا من ذلك ترجيحا لحساب فلسطين ، مع بيان إستعداد الحكومة لتوفير المبالغ المالية المطلوبة لشراء الأسهم ، وبدورها إعترضت وزارة المالية على المعاملة الإستثنائية المراد القيام بها لحساب فلسطين ، وذلك ببرقية أرسلتها الى دار الإعتماد في الخامس والعشرين من شباط ١٩٢٧م ، وطلبت منها أن تبرق الى لندن بإستعداد العراق لشراء الأسهم حالا، وأن يلقى معاملة مماثلة لفلسطين ، فأبرقت دار الاعتماد بذلك الى لندن في السادس والعشرين من الشهر ذاته ، وفي الثامن من شباط أجابت وزارة المستعمرات بأنها تخشى أن لا يتمكن العراق من تأمين المبلغ اللازم لشراء الأسهم لأنه يتزامن مع إستحقاق مبلغ قدره (نصف مليون جنيه) لتركيا على العراق نظير حصتها في شركة النفط التركية بموجب معاهدة أنقرة الموقعة في الخامس من حزيران ١٩٢٦م[1] ، واقترحت وزارة المستعمرات تأجيل شراء الأسهم الى

---

[1] نصت المادة الرابعة عشرة من معاهدة أنقرة أن تدفع الحكومة العراقية للحكومة التركية ، ولمدة خمس وعشرين سنة ابتداءاً من تنفيذ المعاهدة ١٠%من جميع عائداتها من : أولاً – شركة النفط التركية عملاً بالمادة العاشرة من إمتيازها الموقع في ١٤ آذار ١٩٢٥، ثانياً– الشركات أو الأشخاص الذين يستغلون النفط عملاً بأحكام المادة الثالثة والثلاثين من الإمتياز نفسه .وفي اليوم الذي أبرمت فيه معاهدة أنقرة أرسل المندوبان البريطاني والعراقي مذكرة إلى المندوب التركي إعترف فيها المندوبان بانها جزء متمم من للمادة الرابعة عشرة من المعاهدة ، وأعلما المندوب التركي أيضا بانه في حال رغبة الحكومة التركية خلال اثنتي عشرة شهراً من بدء تنفيذ المعاهدة في تحويل حصتها من العائدات فعليها إبلاغ الحكومة العراقية بذلك ، وستدفع الحكومة العراقية وخلال ثلاثين يوماً من تلقيها الإبلاغ مبلغ (٥٠٠ الف جنيه

شهر تموز ١٩٢٧م حيث ستنقضي مدة الأشهر الستة، والتي يحق لتركيا المطالبة خلالها بالمبلغ المذكور بعد إبرام المعاهدة المذكورة[١].

أجابت وزارة المالية دار الإعتماد في الرابع عشر من شباط ١٩٢٧م ، وعن طريق المستشار فرنن بان لا يكون هناك تفضيلاً بالمعاملة بين فلسطين والعراق، أولا، وأن الحكومة العراقية لم يغب عنها مطالبة تركيا بمبلغ التعويض المذكور، وبإمكانها تامين المبلغ اللازم لشراء الأسهم[٢]،وعلى الرغم من ان الهاشمي قد اتخذ قرار الشراء بالتفاهم مع دار الإعتماد الا انها كانت قلقة في هذه العملية[٣]، حيث إعترض المندوب السامي وبموجب كتابه المؤرخ في ١٤ شباط ١٩٢٧على البدء بعملية الشراء لمعرفته مؤخراً بالتعهد الذي أعطاه صبيح نشأت إلى مجلس النواب، وذلك بناءً على سؤال وجهه اليه ساسون حسقيل في ٥ مايس ١٩٢٦، حيث قال في تعهده :

(ان الحكومة عندما ترغب في صرف الاموال الخاصة المجموعة لحساب الدين العام العثماني ، ستعرض لائحة قانونية خاصة على مجلس الامة لهذا الغرض ، وتستحصل موافقته)[٤].

==: المصدر نفسه ، ص٣١٣-٣١٥؛ خليل ، نوري عبد الحميد ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (بيروت ، ط١، ١٩٨٠)، ص٥٣-١٢٢.

[١] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشأن قضية شراء الأسهم ص ٦.

[١٥٧] المصدر نفسه.

[٣] ظاهر ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤.

[٤] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/٢٥المرقم١٤٢٦/٣١١، كتاب دار الإعتماد السري ب أ . و/٢٨٠ في ٢٠ آب ١٩٢٨، وثيقة رقم ٢٧، ص٢٨ ؛ محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨، الإجتماع غير الإعتيادي الجلسة ٢٧، ص ٦١٥ نقلا عن القيسي هامش ص٤٩؛ أيضا :

ناهيك عن ذلك فأن العملية تعد مخالفة للقانون الأساسي حيث نصت المادة(٩٧) من القانون الأساسي العراقي على :

(لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافأة ، او صرف أي شيء ،من أموال الخزينة العمومية الموحدة لأي جهة الا بموجب القانون ،ولا يجوز انفاق أي شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانونا) [١].

بعد وصول كتاب المندوب السامي المار الذكر إلى وزارة المالية ، ذهب فرنن الى دار الإعتماد ، وأوضح للمندوب السامي أن التعهدات التي أعطاها وزير المالية السابق (صبيح نشأت) الى مجلس النواب لاتعد ملزمة لوزير المالية الحالي (ياسين الهاشمي) ، وما تلك التعهدات إلا وعد بعدم دفع أية مبالغ الى مجلس الديون العمومية العثمانية دون اخطار مجلس النواب بذلك. وان الهاشمي وافق على القيام بعملية شراء الأسهم مع إقراره بخطورة الموقف ، لذلك فمن غير المناسب إحباط عزيمته بعد أن أبدى إستعداده لتحمل هذه المسؤولية الخطيرة. لكن المندوب السامي أرجأ بحث القضية الى وقت آخر وطلب عرضها عليه مجدداً. وطلب من فرنن توضيح المسؤولية الخطيرة إلى ياسين الهاشمي، ورئيس الوزراء[٢]. وفي مساء اليوم نفسه عاد اليه فرنن بصحبة الوزير الهاشمي فأوضح لهما المندوب السامي خطورة الموقف .إلا أن الهاشمي ابدى استعداده لتحمل المسؤولية ، وانه سيأخذ على عاتقه مسؤولية إصدار الأوامر لشراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، من فائض الخزينة ، دون استشارة مجلس النواب . وأوضح له بأنه سيخبر رئيس الوزراء عما ينوي القيام به. وقد وصف المندوب السامي قرار الهاشمي بالشجاع والجريء ، وتمنى نجاح العملية. وذلك في برقية

---

[١] الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق ، ص٢٦٦-٢٦٧.

أرسلها الى وزير المستعمرات (ليوبولد ايميري L. Emery) في ٤ كانون الاول ١٩٢٦م.[١] ومن جانبه أعرب وزير المستعمرات عن رضاه، في رسالة وجهها إلى المندوب السامي في نيسان ١٩٢٧م، وأعرب عن أمله أيضاً بأن يحيط العسكري علماً بما يجري، وأن لا يؤدي العمل إلى أثارة المشاكل في مجلس النواب، ومن جانبه رد المندوب السامي بأن الهاشمي قد أخبر رئيس الوزراء، وقد أبدى موافقته عليها. وأن الأخير قد أعرب عن سروره من النجاح المتوقع للعملية ، وأن لا تكون هناك معارضة في البرلمان لها ، بل سيسود الاطمئنان جرّاء خفض الديون العمومية العثمانية[٢] ، ويأمل الهاشمي فيما إذا حصل إعتراض على عمله فإنه لا يتردد في الدفاع عن نفسه، وسوف يقنع الآخرين بأن نفقات شراء حصة العراق في السوق ستكون أقل بكثير من نفقات الاتفاق مع حاملي الأسهم. وكان الهاشمي على إتفاقٍ مع فرنن للقيام بالعملية من دون الرجوع إلى مجلس النواب ؛ لأن انتشار الخبر سيؤدي إلى إرتفاع الأسهم. واعتبر مناقشة الأمر في مجلس النواب قضاءً مبرماً على المشروع، والنتيجة ذاتها في حال سماع مجلس الوزراء به [٣].

لقد نجح الهاشمي في كتمان الأمر بصورة تثير الدهشة والإعجاب، وقد نسق العملية مع المستشار فرنن، ومعاون مدير الحسابات العام (إبراهيم الكبير) الذي عهد إليه إجراء المعاملات الخاصة بالتحويلات المالية لشراء الأسهم[٤]، وقد إمتدحه فرنن

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥، المرقم ٣١١/١٤٢٦، كتاب دار الاعتماد السري ب او/٢٨٠ في ٢٠ اب ١٩٢٨، وثيقة رقم ٢٧، ص٢٨.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩مذكرة المستشار المالي فرنون المرفقة

على نجاحه في مهمته دون أن يعلم الاخرين من خارج من عهدت اليه مهمة الشراء[١] .

أبرق المعتمد السامي بعد موافقته على عملية شراء أسهم الديون العمومية إلى وزارة المستعمرات في ١٥ شباط للمباشرة بالشراء على الفور. وفي الثالث من آذار وردت برقية وزارة المستعمرات تفيد بان التعليمات قد أرسلت الى عائلة روتشيلد لشراء الأسهم بقيمة المبالغ المودعة لديهم والبالغة (٤٠لكا روبية) وبوشر بعملية الشراء، لصالح العراق وفلسطين معا . وبعد أن تم صرف المبلغ، أصرَّت وزارة المالية بموجب كتابها المرسل في ١٣ نيسان ١٩٢٧م أن تستمر عملية شراء جميع أسهم الديون حتى آخر سهم دون الإلتفات إلى المبالغ المخصصة أو أية ملاحظات أخرى قد ترد[٢] . وبذلك تمكنت الحكومة العراقية من شراء جميع حصتها من أسهم الديون وكوبوناتها المطروحة في الأسواق المالية حيث ما أمكنها ذلك .وقد بلغت قيمة الاسهم المشتراة (٦,٦٢٦,٣٩٣ مليون ليرة عثمانية تعادل ٦,٥٠٠مليون جنيه إسترليني) ، بقيمة إسمية للكوبونات المشتراة سواء أكانت مربوطة بالأسهم أو منفصلة عنها وقدرها حوالي(١,٦٦٣,٠١١مليون ليرة عثمانية وبمايعادل١,٢٢٨,٠٠٠مليون جنيه إسترليني)[٣]،أي نحو ١٥% من قيمتها، وكان بدل الشراء لهذه الأسهم والكوبونات يتراوح بين ١٠و٢٨%من قيمتها بالنظر لنوعها ودرجة تداولها في الأسواق

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/٢٥المرقم٣١١/١٤٢٦، وثيقة رقم ٧٧ .

[٢] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) اجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الأسهم ص ٧.

[1] Colonial Office , Special Report by his Majesty Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League

المالية[1] .ولم يتيسر شراء الباقي من الأسهم والبالغ نحو (نصف مليون جنيه إسترليني نحو ١٦٢ الـك روبية)، والـذي كـان عبـارة عـن أسـهم وكوبونـات تحـويلات الخزينـة العثمانية والسلف والتي لا يمكن الحصول عليها في الأسواق المالية[2]، وإستهلاكها على شكل أسهم وسندات.

كـان ياسين الهاشمي حريصا على إتمام عملية شراء أسهم الـديون العمومية العثمانية، وتخليص العراق من هذا العبء الذي ورثه . وبموافقته كتب فرنن الى دار الإعتمـاد برفـع مقـترح رسمـي عـن العـراق وفلسـطين معـا الى مجلس إدارة الـدين العـام العثماني لتقديم الأسهم والكوبونات المشتراة بدلاً عن حصتيهما من الديون العمومية ، كما كتب المستشار وبموافقة الهاشمي الى دار الإعتماد في الخامس من كانون الأول ١٩٢٧ بـان تكـون عمليـة تسـوية الـديون علـى النحـو الاتي: ((**تسـليم الأسـهم والكوبونات الموجودة مع فلسطين سوية ، ثانيا الكوبونات غير الموجودة اما ان**

---

[1] محاضر مجلس النواب ،الدورة الإنتخابية (٢)،إجتماع ١٩٢٩،ص٢.

[2] محاضر مجلس النواب، الجلسة السابعة والأربعون الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٢٨، الموافق ٢٨ مايس سنة ١٩٢٩ ، ص ٦٣٠ ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٢، المصدر السابق ، ص١٨٦. وقارن بما أورده : المفتي ، حازم ، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد، د. ت) ، ص٢٩ ، بان ياسين الهاشمي (**اشترى عددا كبيرا من الاسهم بأثمان رخيصة جدا، وبعد ان تمت عملية الشراء ارتفعت اثمان الاسهم فجأة فزاد الطلب على شراءها، فامر ياسين الهاشمي ببيعها وربحت خزينة العراق مبالغ طائلة . وسدد الهاشمي ((ديون العراق)) للأجانب والشركات من هذه المبالغ)!!**. أما سليم طه التكريتي فيعلق في الهامش رقم(٤١) ، ص٣٩٩ في ترجمته لكتاب فوستر، المصدر السابق، قائلا:(..**وما ان نظمت قضية الديون وانتشرت اخبارها ، حتى ارتفعت اسعار سنداتها في اسواق البورصة وإذ ذاك اقدم الهاشمي على بيع تلك السندات التي اشتراها للحكومة العراقية بالأسعار الجديدة ، فاستطاع بذلك ان يضمن تسديد حصة العراق من تلك الديون وان يربح المزيد منها**) وينقل الدليمي الراي نفسه تقريبا وينسبه الى المرحوم الدكتور القيسي

يعطى بدلها كوبونات لتواريخ مختلفة او يعطى اسهم عنها او يدفع بدلها بمدة عشرين سنة بلا فائدة))[1]. ولكن هذه الإقتراحات ما لبثت أن توقفت على أثر إستقالة الوزارة العسكرية الثانية في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨م.

بعد تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة في ١٤ كانون الثاني١٩٢٨م ، وجدت أن مشكلة الديون العمومية العثمانية قد جرى تسويتها على النحو السابق، لا بل أنها فوجئت بالعملية التي قام بها الهاشمي، لاسيما أن نتائجها كانت مجهولة فيما إذا كان مجلس إدارة الدين العام العثماني سيقبل الأسهم والكوبونات التي اشتراها الوزير الهاشمي ام لا؟[2]، ويبدو أن توقع هذه النتيجة لم يكن في محله ، ذلك ان المستشار فرنون قد بحث الموضوع في لندن مع الجهات ذات العلاقة بالديون العمومية العثمانية ، وقد أبلغه رئيس مجلس إدارة الدين العام العثماني (ادم بلوك) بأن المجلس بانتظار تقديم العراق لمقترحه بشان تسوية حصته من الديون العمومية أُسوةً بفلسطين وايطاليا.

وفي ١٥ كانون الثاني١٩٢٨م ، أي بعد يوم واحد على تشكيل الوزارة ، قدم المستشار المالي فرنن مذكرة سرية الى وزير المالية(يوسف غنيمه[3])، عرض فيها قضية

---

[1] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الأسهم ، ص٧.

[2] القيسي، المصدر السابق ،ج٢، ص ٥٠-٥١.

[3] ينتمي يوسف رزق الله غنيمة إلى أسرة بغدادية مسيحية كلدانية عريقة . ولد في ٩ آب عام ١٨٨٥م في محلة رأس القرية ببغداد وتكفل أعمامه الأثرياء برعايته بعد وفاة والده . أدخل يوسف غنيمة المدرسة الكلدانية الإبتدائية على نفقة أهله الخاصة. إجتاز تعلم عدد من اللغات والعلوم بنجاح. ثم أكمل تعليمه في مدرسة الاليانس، في بغداد في بداية القرن العشرين، وتعلم عددا من العلوم أيضا كما درس الانكليزية والتركية والفرنسية . إنخرط في السلك الوظيفي في ١ تشرين الثاني عام ١٩٢١

شراء الأسهم وما إعتراها من صعوبات . وكانت تلك المذكرة مرفقة بمسودة إقتراح لتقديمه إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني بواسطة رئيس المجلس (ادم بلوك) نيابة عن الحكومة العراقية لغرض تسوية حصتها من الديون العمومية تسوية نهائية. وأرفقها أيضا بملحق نسبي لحصة العراق من الديون العمومية العثمانية ، وقد طلب فرنن موافقة مجلس الوزراء وعلى الفور على مسودة الإقتراح وإرجاء أية تعديلات عليها ، وأن إقتضى الأمر ضرورة إدخال بعض التعديلات، فيتم ذلك برقيا إلى وزارة المستعمرات التي وضعت تلك المسودة عن طريقها وعن طريق رئيس مجلس إدارة الدين، وأضاف فرنن في مذكرته بأن مسودة الإقتراح هذه شبيهة بإقتراح تسوية ديون فلسطين[1].

لذلك تقدم الوزير غنيمة بمذكرة إلى مجلس الوزراء عرض فيها تاريخ مشكلة الديون العمومية العثمانية، وتطورها، وطالب إقرار صيغة المذكرة الواجب رفعها إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني لغرض تسوية حصة العراق من تلك الديون بشكل نهائي [2].

==التأسيسي ، وعين أيضا في مجلس معارف بغداد . أصبح وزيراً للمالية للمرة الأولى في حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨، ثم تقلد غنيمة حقيبة وزارة المالية خمس مرات . توفي في أحد مستشفيات لندن مساء يوم الخميس الموافق ١٠آب ١٩٥٠ ونقل جثمانه ليوارى الثرى في بغداد. أنظر التفاصيل في : الشويلي، بيداء علاوي شمخي جبر، يوسف غنيمة حياته – نشاطاته(١٨٨٥-١٩٥٠)، رسالة ماجستير، كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

(1) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/٢٥المرقم٣١١/١٤٢٦، وثيقة رقم ٨ ،ص١؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) اجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية

وعلى أثر ذلك عقد مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٢٩م جلسة خاصة للاطلاع على المذكرة المقترح رفعها إلى مجلس إدارة الدين العام لحسم مشكلة الديون العمومية العثمانية نهائيا. ولم يكن بوسع مجلس الوزراء إبداء الرأي في موضوع شراء الأسهم، لكون العملية التي قام بها وزير مالية الحكومة السابقة، وعلى مسؤوليته الخاصة. ومع ذلك ونظرا للمخاوف التي قد يسببها تأخير إرسال المذكرة على الوضع المالي للعراق ، وجد المجلس نفسه مضطراً لإرسالها إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني مع تخويل وزارة المالية إجراء تغييرات غير أساسية فيها إن رأت ضرورة لذلك [١].

وبناءً على موافقة مجلس الوزراء، أرسلت الحكومة العراقية في شباط ١٩٢٨ مذكرة إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني تعرض فيها إقتراحاً بشأن تسوية حصة العراق من الديون العمومية العثمانية، وعلى النحو الآتي[٢]:

أولاً: ترغب حكومة العراق في تسوية تعهداتها المالية المتعلقة بالديون العمومية العثمانية بتقديمها أسهما وكوبونات القروض بمقدار حصتها من الدين إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني على الطريقة التي إقترحتها الحكومة الإيطالية والتي سبق للمجلس الموافقة عليها .

ثانياً: إن الحكومة العراقية تحمل أسهماً من القروض المختلفة بمقدار ما فرض عليها من الديون العمومية باستثناء قروض ري أو إسقاء سهل قونية ، تحويلات

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٦، مسودة إقتراح حكومة العراق المرفوعة إلى مجلس إدارة الديون العمومية العثمانية ، ص١-٢ المرفقة بمذكرة فرنون الى وزير

الخزينة العثمانية لعام ١٩١٢م ، سلفة الريجي ، مرافئ السفن ، الترسانات والإنشاءات البحرية . وهي تقترح تسليم هذه الأسهم لمجلس إدارة الدين العام العثماني مع الكوبونات ،التي لم يستحق أجلها بعد ، حسماً للدين المفروض عليها من رأسمال الدين العام العثماني ، كما نصت عليه معاهدة لوزان.

ثالثاً: تقترح حكومة العراق تسديد باقي القروض المحسوبة ضمن الدين بدفع الأقساط السنوية المنصوص عليها في معاهدة لوزان حسب ما قدرها مجلس إدارة الدين العام العثماني ، ويدفع القسط الأول في الأول من شهر آذار ١٩٢٩م.

رابعاً: تسديد ديون الحكومة العراق ، مقابل الفوائد المستحقة على حصتها من الديون العمومية العثمانية بتسليم مجلس إدارة الدين العام العثماني ما بحوزتها من الكوبونات (سواءٌ أكانت مربوطة بالأسهم أم لا)، العائدة للأسهم ذات الشأن ، وبالنظر لتواريخ إستحقاقها . أما الفرق بين مقدار الفوائد المتراكمة ، ومقدار ثمن تلك الكوبونات إذ تتم بتأدية الأقساط السنوية المتساوية بمدة عشرين سنة بدون فائدة وفقا لما نصت عليه المادة (٥٥) من معاهدة لوزان .

خامساً: تقترح الحكومة العراقية تسديد السلف بدفعة واحدة نقداً على أساس العملة التي وضعها مجلس إدارة الدين العام العثماني.

سادساً: يتم تنزيل الحصة المستحقة للعراق في الأموال الاحتياطية ، وأموال الإحتياط الخاص بطرابلس الغرب من الدفعة النقدية التي ستؤديها حكومة العراق ، وفقا لتلك الاقتراحات.

سابعاً: إن حكومة العراق وهي ترفع هذه الإقتراحات لتسوية ما عليها من ديون قد إستنزفت جميع ما في خزينتها من إحتياطي نقدي جمعته خلال السنوات الماضية

مبدئ لتسوية ما فرض عليها من الديون العمومية العثمانية حسب ما ورد في المواد (٤٦-٥٥) من معاهدة لوزان.

ثامناً: بعد تلقيها موافقة مجلس إدارة الدين العام العثماني على إقتراحاتها ستقوم حكومة العراق بتقديم قائمة مفصلة بالأسهم والكوبونات التي لديها , وهي على إستعداد أن تبحث في المسائل الخلافية مع المجلس أو من ينتدبهم للغرض نفسه.

وأرفق فرنون بالمذكرة أعلاه ملحقا تضمن بياناً نسبياً بحصة العراق من الديون العمومية العثمانية وعلى النحو الاتي[1] :

١. حصة العراق بموجب الإقتراح المرفوع

أ- قيمة رأسمال الدين

١٢٠٠٠٠٠٠ليرة إنكليزية قيمة الأسهم الموجودة **١٦٠** لك روبية

١٥٠٠٠٠٠ = = = = التي لا يمكن الحصول عليها **٢٠** = = =

المجمـــــــــــــــــــوع **١٨٠** = = =

ب- الأقساط السنوية

٢٥٠٠٠٠ليرة إنكليزية تقريبا لمتأخرات فوائد العشرون سنة لقاء الكوبونات التي لا يمكن الحصول عليها ٣الكوك و٢٣/لكا

٢. ما يصيب العراق سنويا من حصته بموجب العملة التي إقترحها مجلس الديون

٥٠٠٠٠٠ليرة إنكليزية قسط السنة ١٩٢٥ ٦٦٠٠٠٠٠٠لك روبية

٤٦٠٠٠٠ = = = = ١٩٢٦ ٦١٠٠٠٠٠٠ = =

٤٥٠٠٠٠ = = = = ١٩٢٧ ٦٠٠٠٠٠٠٠ = =

ملحوظة-إن الأقساط السنوية تنقص سنويا لكن أجلها لا ينقص الّا في السنة ٢٠١١ مسيحية (الميلادية).

٣. ما يصيب العراق سنويا من حصته فيما لو كان التفسير المتعلق بعملة الدفع من صالحه

٣٦٥٠٠٠ ليرة انكليزية قسط السنة ١٩٢٥	٤٨لك روبية
٢٣٠٠٠٠ = = = = ١٩٢٦	٤٤ = =
٢١٥٠٠٠ = = = = ١٩٢٦	٤٢ = =

٤. ما يصيب العراق من حصته حسب الشروط التي عرضتها تركيا

من السنة ١٩٢٨ الى السنة ١٩٣٥	٢٠ لك روبية
من السنة ١٩٣٥ الى السنة ١٩٤١	٢٤ = =
من السنة ١٩٤١ الى السنة ١٩٤٦	٢٨ = =
من السنة ١٩٤٦ الى السنة ١٩٥١	٣٢ = =
في السنة ١٩٥٤	٣٥ = =

لم تنته مشكلة الديون العمومية العثمانية عند شراء العراق حصته من أسهم وكوبونات تلك الديون ، واستعداده لتقديمها الى مجلس إدارة الدين العام العثماني ذلك أن الأسهم المشتراة لم تغط كامل حصة العراق ، حيث لايزال بذمته نحو (نصف مليون ليرة إنكليزية) من قروض لا يمكن إستهلاكها بتقديم أسهم وكوبونات عوضا عنها، وهي سندات الخزية العثمانية ومبالغ السلف، فضلاً عن حصة العراق في أموال طرابلس الغرب وسحوبات اللوترك التركية(اليانصيب) وخدمة الديون .وقد كانت المرحلة التالية لعملية شراء الأسهم تتسم بالتعقيد في كثير من جوانب تلك المشكلة ، وقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً مضنية ، ودخلت في مفاوضات شاقة مع مجلس إدارة الدين العام العثماني ، طال أمدها لأكثر من عام لتصل الى تلك التسوية بشكل نهائي.

كان مجلس إدارة الدين العام العثماني قد وافق في الثالث من مايس ١٩٢٨م على قبول أسهم وكوبونات الديون العمومية التي اشترتها الحكومة العراقية ، بيد أن رده

باقي الدين على مدى عشرين سنة ، والمطالبة بدفع ذلك الدين الذي لم تتم تصفيته بتسليم الأسهم والكوبونات في قسطين الأول يدفع سنة ١٩٢٨م، والثاني في سنة ١٩٢٩م، بفائدة سنوية قدرها ٥٪ . ورداً على جواب المجلس المذكور فقد قرر مجلس الوزراء الاتي:

(يرى مجلس الوزراء ان الحكومة بالنظر لحالتها المالية الحاضرة وبالنظر الا انها قد استعملت كل ما لديها من الرصيد النقدي في سبيل تصفية حصتها من الدين العثماني لا تتمكن من قبول طلب مجلس الديون المتعلق بدفع القسم الباقي من الدين في قسطين سنويين ، ولكن دلالة على حسن نيتها ورغبة منها في التوصل الى اتفاق مع مجلس الديون يوافق مجلس الوزراء كاقتراح نهائي على دفع القسم الباقي من الدين في عشر سنوات وفي نفس الوقت يرجو من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تستعمل نفوذها

لحمل المجلس المذكور على قبول هذا الاقتراح[١]).

رد مجلس الدين العام العثماني على مقترح الحكومة العراقية بأن البحث في إمكانات العراق المالية والإقتصادية لا جدوى منه سوى إطالة أمد المفاوضات دون التوصل الى إتفاق ما، فضلا عن ذلك يجب عدم الإشارة الى التسويات التي تتم مع تركيا أو الدول التي فرضت عليها حصة من الدين العثماني ،سواء ما كان منها يتعلق بموضوع الكوبونات ، أو تسوية الأسهم التي خرجت من السحب بعد سنة ١٩٢٤م، لان الإشارة الى ذلك من شأنه تعقيد أمر تسوية حصة العراق من الديون العمومية العثمانية تسوية شاملة ، وجعلها أكثر صعوبة . ويعتقد المجلس بإمكانية الحكومة العراقية دفع المبلغ المتبقي في غضون أقل من خمس سنوات . ولكن رغبة من المجلس في إظهار روح التساهل فلا يسعه إلا أن يجعل تلك المدة (٧سنوات)،أما بشان الضمانات الواجب تقديمها لتسديد الباقي من حصة العراق فقد رفض المجلس قبول مقترح الحكومة العراقية باعتبار وارداتها ضمانا لتسديد تلك الحصة ، واعتبر المجلس أن ذلك لا يتفق مع احكام المادة (٤٨)من معاهدة لوزان التي نصت على تخصيص أحد الموارد العامة التي يقبلها الدائنون ضمانا لذلك الدين مع حق المراقبة على ذلك الضمان[٢].

---

[١] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥١٣ ، صورة قرار مجلس الوزراء المقتبس من وقائع جلسة يوم الثلاثاء في ١٢حزيران سنة ١٩٢٨، وثيقة رقم ٢٥، ص١٨.

[٢] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٦، ترجمة كتاب رئيس

ورداً على ما جاء في جواب المجلس أعلاه فقد أوصت وزارة المالية مجلس الوزراء بالموافقة على المدة التي حددها المجلس بدفع الرصيد المتبقي بأقساط سنوية أمدها (٧سنوات)، على الرغم من أن ذلك يشكل عبئاً على ميزانية الحكومة العراقية، حيث سيرتفع مقدار القسط السنوي فيما ما يخص رأسمال الدين الى (٧٢ ألف ليرة إنكليزية)، بدلا من (٥٠ ألف ليرة إنكليزية). وبذلك يكون القسط الإضافي نحو (ثلاثة لكوك روبية) مما قد يدفع العراق نحو الإستدانة في غضون تلك المدة وبفائدة يزيد معدلها عن ٥% . أما النقطة الأخرى والتي كانت مثار خلاف مع مجلس ادارة الدين فهي مطالبته بسحب الحكومة العراقية إعتراضها على المبلغ الإضافي الذي فرض عليها نتيجة ما حصلت عليه من أراضٍ بحكم معاهدة أنقرة التي أقرَّت بضم ولاية الموصل الى العراق . ولما كان رأسمال هذا الدين الإضافي يبلغ نحو (٢٠ألف ليرة عثمانية)، علاوة على مبلغ نسبي من الكوبونات المستحقة لسنة ١٩٢٠م فهذا يعني أن على العراق تسليم كوبونات وأسهماً أخرى بنحو (٣٧٠٠ ليرة إنكليزية)، ودفع قسط إضافي على ما يترتب على ذلك. ومع إعتقاد الحكومة العراقية بانها قد خسرت عدداً كبيراً من القرى بحكم معاهدة أنقرة على النقيض من إدعاء المجلس بان تلك المعاهدة قد أضافت أراضي لصالح حدود العراق السابقة لولاية الموصل، ومع تمسك العراق بوجهة نظره في ذلك فان الحكومة العراقية ، ورغبة منها في حسم مسالة الديون العمومية العثمانية بشكل عاجل فقد وافقت على إرجاء النظر في قضية الإعتراض على الزيادة التي طرأت على حصتها من ديون الموصل ،أملاً في أن يكون ذلك فاتحةً لقبول مجلس إدارة الدين العام العثماني باقتراح العراق من جميع جوانبه[1].

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٨م على ما جاء بمقترحات وزارة المالية السابقة مع تأكيده على عدم التعهد باي ضمان لقاء الرصيد الباقي من الدين. وأعرب عن رغبته في أن تسعى الوزارة ثانية لإقناع مجلس إدارة الدين العام العثماني بتقسيط الرصيد المذكور على مدى (١٠ سنوات) إن أمكن ذلك[1].

ومن جانب آخر أعربت وزارة المالية عن استغرابها من إثارة مجلس إدارة الدين العام العثماني لمسالة الضمانات ، وكانت تلك الوزارة تعتقد ان المجلس قد تخلى عن إقتراحه بوجوب وضع العراق احدى مصادر ايراداته العامة ضماناً لتسديد ما تبقى بذمته من الديون بعد تسليم الأسهم والكوبونات ذلك أن اقتراح الحكومة العراقية لتسديد حصتها من الديون العمومية العثمانية يختلف كثيراً عن شروط التسوية المتفق عليها مع الحكومتين التركية والسورية، فأولاً ان جوهر مقترح العراق هو إطفاء ما عليه من تلك الديون اطفاءً تاماً .ثانيا : فيما يتعلق برأسمال الدين والأقساط السنوية ، فقد تم الإتفاق بين الطرفين على تأدية باقي الدين بأقساط سنوية لمدة سبع سنوات ، مقابل أمر تنازل عنه العراق لصالح مجلس الدين لا أثر لها فيما يبدو على أساس ذلك الإتفاق .وبناءً على ذلك فان الحكومة العراقية ترى بان المادة (٤٨) من معاهدة لوزان غير قابلة للتطبيق في هذا المجال . وفي هذا فان العراق يختلف مع وجهة نظر المجلس حيث لا يرى في ذلك تأثيراً أو مساساً بالاتفاقيات التي عقدها المجلس مع باقي الدول المدينة .ثالثا : ان المبلغ المتبقي بذمة الحكومة العراقية بعد دفعها القسط الثاني خلال السنة المالية ١٩٢٩م هو اقل من (٣٥٠ألف ليرة إنكليزية) ، وهو يقل عن ٧٥%من واردات العراق السنوية ، بينما القسط السنوي الواحد هو اقل من

١,٥%من تلك الإيرادات. وعلى هذا الأساس فان دين العراق هو دين زهيد ، ومدة ايفائه قصيرة ولا ضرورة – وان كان هناك مبرر – لتقديم ضمان بتخصيص أحد مصادر الإيرادات العامة لخزينة الحكومة ضمانا لذلك. وتعرب الحكومة العراقية عن إستعدادها لجعل الأقساط السنوية الباقية دينا ممتازاً على إيراداتها أي تدفعه قبل كل شيء آخر .وبناءً على ذلك فهي تأمل بأن لا يصر المجلس على تخصيص إيرادات معينة حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه عملية التوصل الى تسوية نهائية لحصة العراق من الديون العمومية العثمانية برزت قضية أخرى تلك هي قضية الأسهم المسحوبة بين سنة ١٩٢٤وسنة ١٩٢٨، ذلك أن بعض القروض العثمانية يجري اطفاؤها بشرائها من الأسواق المالية أما الأخرى فلا يمكن شراء أسهما لقائها بل يجب تسديدها بطريقة سحب القرعة بالأرقام الواجبة التأدية ، وبعد سحب القرعة ، وتحقق الرقم الواجب يجري دفع هذا الرقم نقدا بقيمته الاسمية المحررة على السهم ذاته . وقد إدعى مجلس الدين العام العثماني بأن هذه الأسهم لا يمكن للعراق تسديدها بتسليم أسهماً بدلاً عنها ، بل يجري تسديد قيمتها ذهباً بالنظر الى قيمتها[2].الا ان وزارة المالية قد أكدت في اعتراضها على دفع تلك الأسهم التي تقدر قيمتها المسحوبة حسب قيمتها الإسمية وبعملة الذهب، والتي تقدر بين (٥٠ و٦٠ ألف ليرة انكليزية) بان الإتفاق الذي أبرمه مجلس إدارة الدين العام العثماني مع الحكومة التركية قد نص على الغاء

---

[1] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٧، صورة من كتاب عدد ٥١٤٦ ، تاريخ ١٢حزيران ١٩٢٩من وزارة المالية الى سكرتارية المعتمد السامي ، وثيقة رقم ٥، ص ٦.

السحوبات التي جرت على الأسهم إعتبارا من عام ١٩٢٤م ، ماعدا الأسهم التركية (اللوتورك) ، وبطبيعة الحال فان تأثير هذا القرار لا ينسحب على تركيا فقط بل على كافة الدول المدينة الأخرى. وطالما لم تتبق هناك سحوبات ولا أسهما مسحوبة فان الحكومة العراقية لا ترى سبباً مشروعاً لدفع أي مبلغ في هذا الباب وهو ما جعلها تشير الى الاتفاقات التي عقدها المجلس مع تركيا والحكومات الأخرى وسبق للمجلس الاعتراض عليه، والحكومة العراقية حيال ذلك ، ترى ان من واجبها مناقشة ذلك المبدأ[1].

وقبيل إنصرام عام ١٩٢٩م كانت قضية الديون العمومية العثمانية قد وجدت طريقها نحو تسوية نهائية ، حيث أثمرت الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية عن تخلي مجلس إدارة الدين العام العثماني عن طلبه المتعلق بتأدية بدل الأسهم المسحوبة بعملة الذهب [2] ، ولابد من الذكر هنا بأن الفارق بين وجهتي نظر المجلس ، والحكومة العراقية في هذا الجانب كان كبيراً جداً ولا يقل عن (٧٠ألف ليرة إنكليزية [3]).

---

[1] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٦ ، كتاب وزارة المالية السري الموجه الى رئاسة مجلس الوزراء، المرقم م/١٨٤٣في ٦تشرين الثاني ١٩٢٨، وثيقة رقم ٩، ص٢٩.

[2] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/١٥ المرقم ٣١١/١٤٢٧، ترجمة كتاب عدد ٤٤/٢٣٩/١٣٠٧ بتاريخ ١١آذار سنة ١٩٢٩من رئيس مجلس الديون العثمانية في باريس إلى وزير الخارجية بلندن ، وثيقة رقم ٢ ، ص٢.

وعلى أثر تلك الموافقة وجدت وزارة المالية أن المسائل الخلافية الأساسية مع مجلس إدارة الدين العام العثماني والمتعلقة باقتراح العراق قد حسمت بما يدعو للارتياح[1].

أما النقاط الخلافية الأخرى مع المجلس، والتي أبدى مقترحاته بشأنها ، وهي(أ) مسألة الضمانات (ب) مسألة الاعانة لقاء مصروفات مجلس الدين العام العثماني(ج) التحفظات التي وضعتها الحكومة التركية بشان المبالغ الاحتياطية (د) توقع مجلس الدين تسليم مبلغ وقدره (٥٠ألف ليرة انكليزية) من قبل الحكومة العراقية محسوبة على القسط السنوي المستحق دفعه في عام ١٩٢٨م ، وعند ذلك سيتم تعديل الجداول المتعلقة بحصة العراق من الديون العمومية العثمانية طبقا لبنود الإتفاق الذي وافق عليه الطرفان .

وفي الوقت الذي أكدت فيه الحكومة العراقية مرة أخرى على مواقفها بشان النقاط أعلاه فقد أكدت في الوقت نفسه على مقترحاتها السابقة بشان مسالة الضمانات ، والتي سبق وان وافق عليها المجلس .كما أنها مع دفع اعانة مناسبة لقاء مصروفات المجلس جرّاء شراء أسهم وكوبونات الدين ، على أن تكون هذه الإعانة متناسبة مع إعانة فلسطين للغرض ذاته.

أما بشان تحفظات الحكومة التركية فيما يتعلق بصندوق الإحتياطي العام وصندوق إحتياطي طرابلس الغرب[2]، فليس لدى الحكومة العراقية علم بالأسباب التي إستندت اليها الحكومة التركية في عملها . وان الحكومة العراقية متمسكة بحقها في الاشتراك بهذين الصندوقين بنسبة حصتها من الديون العثمانية، وفي حال موافقة

---

[1] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة المالية ، م/١٥ المرقم ٣١١/١٤٢٧، كتاب وزارة المالية

المجلس على المقترحات أعلاه فإنها ستوعز لوكلاء التاج[1] في لندن ليضعوا تحت تصرف البنك العثماني في تلك المدينة – لحساب مجلس إدارة الدين العام العثماني – مبلغا وقدره (٥٠ألف ليرة إنكليزية) محسوبا على القسط الأول المستحق دفعه عام ١٩٢٩[2].

كان العراق قد شهد خلال عهد الوزارة السعدونية الرابعة(١٩ايلول – ١٣تشرين الثاني ١٩٢٩) ضائقة اقتصادية، وعسر مالي[3]. حيث تعرضت البلاد الى فيضان مدمر[4]، كما أصيبت الحاصلات الزراعية بالأضرار، فقد هبطت أسعار

---

[1] وكلاء التاج هي مؤسسة مالية بريطانية مقرها العاصمة لندن ، كانت مهمتها الأساسية تزويد المستعمرات البريطانية بإحتياجاتها من الأجهزة، والمعدات ، والخدمات الأخرى نظير عمولة عليها .وقد كانت هذه المؤسسة احدى أدوات الهيمنة البريطانية على أسواق المستعمرات بما فيها العراق .ان الخدمات التي كان يقدمها وكلاء التاج لم تكن محددة بشراء اللوازم وفحصها وشحنها فقط ، بل كانت واسعة جداً ومنها : الأعمال المالية المتعلقة بفتح الحساب الجاري ، واستثمار الاموال الزائدة ، واجراء التأديات المالية المطلوبة لحساب دوائر الحكومة العراقية وغيرها ، لكن أهمها ما يختص بتجهيز الجيش العراقي . وقد بذلت الاخيرة ، جهودا إستثنائية في سبيل الإستغناء عن خدمات وكلاء التاج وإيجاد وكالة فنية عراقية عوضاً عنها ، وقد جوبهت تلك الجهود بمعارضة شديدة من قبل بريطانيا ، حيث ظل الإتفاق بين الوكلاء والحكومة العراقية يجدد سنويا، وبنهاية الحرب العالمية الثانية إنتهت خدمات هذه المؤسسة حيث لم ترد اشارة الى تجديد عقدها بعد ذلك التاريخ. أنظر للتفاصيل: العاني ، نوري عبد الحميد ، (الدكتور)،"خدمات وكلاء التاج (١٩٢٩-١٩٤١)""، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٢، لسنة ١٩٨٢، ص ١٦٥-٢٠٤.

[2] د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف وزارة المالية ، م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٧ ، ترجمة كتاب العدد(غير مذكور) ، سنة ١٩٢٩من وزارة المالية إلى سكرتارية المعتمد السامي البريطاني ، وثيقة رقم ٣، ص٤.

[3] أنظر التفاصيل في: الربيعي، المصدر السابق،ص٧٩-٩٠.

[4] نتيجة لتوالي الأضرار التي لحقت بالمزارعين والفلاحين أصدر الملك فيصل الأول مرسومين بموافقة

المنتجات الزراعية بمقدار (عشرين لكا روبية[1]) ، ناهيك عن الأزمة المالية المزمنة، والالتزامات المالية المترتبة على العراق في معاهدة ١٩٢٢م وعلى الرغم من ذلك فقد كان حسم مسالة الديون العمومية العثمانية أحد أهداف سياسة السعدون التي كان يسعى لتحقيقها – وصولا بالعراق لنيل إستقلاله ؛ ولذلك قررت وزارته العمل على حسم موضوع تلك الديون ، والحيلولة دون إستخدام بريطانيا لهذه المشكلة ورقة ضغط سياسي[2]، قد تؤثر في شكل المعاهدة المزمع عقدها بين الدولتين . فضلا عن التخلص من أعباءٍ مالية باهظة القيت على كاهل موازنة الدولة العراقية . وعلى أثر التقدم الذي طرأً على مفاوضات الحكومة مع مجلس إدارة الدين العام العثماني صرح الملك فيصل الأول في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٢٨م في مجلس النواب قائلاً:

((وقد تقدمت المفاوضات بشان تصفية الديون العمومية العثمانية العامة تقدما محسوسا مع مجلس الديون والامل وطيد بان تحسم هذه المسالة نهائيا في القريب العاجل[3])).

==وقد خول المرسوم الاول وزارة المالية منح لواء بغداد صرف مبلغ (٤١,٧٩٥روبية) ما يعادل (١,٣٣٤,١٢٥دينار) لأجل منحها للمتضررين. أنظر: المصطفى، حسين علي (الدكتور) ، ومناتي ، صابرين كريم ،" الآثار الإقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٤٥،"أبحاث البصرة ،(مجلة)العلوم الإنسانية جامعة البصرة ، المجلد ٣٧ ،العدد،٤، السنة ٢٠١٢م، ص١٠٦.

[1] فوستر ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩.

[2] فرج ، المصدر السابق ، ص٣٣٥-٣٣٦.

القسم الثالث
موقف مجلس النواب العراقي
من شراء أسهم الديون العمومية العثمانية

بينما كانت قضية الديون العمومية العثمانية تجد طريقها نحو تسوية نهائية ، ما لبثت ان توقفت نحو عام ، وذلك ان عملية شراء أسهم وكوبونات تلك الديون قد خلقت مشكلة سياسية في مجلس النواب العراقي، حيث إعتبرت لجنة تدقيق الميزانية في المجلس أن تلك العملية غير قانونية، وتعد تشجيعا للوزراء على خرق القوانين[١]، وقد جوبهت بردود فعل من أعضاء المجلس النيابي العراقي ما بين مؤيد ومعارض[٢] ، وخلال جلسات عدة ، باعتبار تلك العملية مجازفة مالية كادت أن تعرض مالية البلاد الى الخطر أولا ، وتجاوزاً على القانون الأساسي العراقي، وصلاحيات مجلس النواب ثانياً ، كما تقدم ذكره. وخلال عرض وزير المالية (يوسف غنيمة) لائحة الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨ المالية ، تطرق خلالها إلى الديون العمومية ، ومنشأها، وانواعها ، وكيفية توزيعها كما أقرت ذلك بنود معاهدة لوزان . وتطرق كذلك الى عملية شراء أسهم وكوبونات الديون التي قام بها وزير المالية السابق ياسين الهاشمي ، وما تم بشأنها حتى ذلك الوقت [٣].

لقد إنتقد النائب محمد رضا الشبيبي خلال طرح موازنة عام ١٩٢٨م للمناقشة، قيام الهاشمي بشراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، وعدها مجازفة مالية ، نتج عنها صرف جميع الرصيد النقدي للحكومة ، مما عرضها للإستقراض[٤]. كما

---

[١] الأدهمي ، محمد مظفر (الدكتور)، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الإنتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، (مكتبة الذاكرة ، بغداد، ٢٠٠٩)، ص٢٦٩.

[٢] الرهيمي، علاء حسين عبد الأمير، "(الدكتور)" ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول دراسة تحليلية،(منشورات بيت الحكمة ، ط١، بغداد، ٢٠٠٨م) ، ص٢٢٤.

[٣] محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية ، الاجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨ ، الجلسة السابعة والعشرون المنعقدة بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٨ ، ص ٦١١-٦١٦.

إنتقد النائب عن حزب التقدم[1] (أحمد الراوي) هو الآخر قيام الهاشمي بتلك العملية ، واعتبر صرف الاحتياطي النقدي لخزينة الدولة دون أخذ موافقة مجلس النواب اجراءاً غير قانوني لعملية لا يمكن التكهن بنتائجها[2] . بينما أشاد النائب محمود رامز بما قام به الهاشمي ، ولم يرَ فيها مجازفة مالية كما ورد في مداخلة الشبيبي ، بل هي منفعة لم يشهد العراق سواها منذ تشكيل الحكومة العراقية ، وأضاف:

((ان مسالة المضاربة لا يمكن ان تكون بقانون لأنه اذا علم الناس ان هناك اسهما تشترى من قبل الحكومة او اناس معينين ترتفع الاسعار وتكون الحكومة خاسرة ، وعليه فوزير المالية السابق قد قام بواجب اعتقد انه ما قام به احد في البلاد وهذا ليس بعيد من الهاشمي اذا بهذا

---

[1] تأسس حزب التقدم على يد عبد المحسن السعدون ، وأجيز من قبل وزارة الداخلية في ٢٢ آب ١٩٢٥م ، لغرض ضمان أغلبية في مجلس النواب ، هدفها تأييد سياسة السعدون ، فضلا عن سياسات أخرى سعى الحزب لتحقيقها. تشكل الحزب من ٥٠ نائباً إنتخبوا السعدون رئيساً وارشد العمري نائب الموصل معتمداً ، وضمت الهيأة الإدارية للحزب : كاطع العوادي ، محسن أبو طبيخ ، إبراهيم يوسف ، أمين زكي ، محمد سعيد العبد الواحد ، وهو أول حزب نيابي حكومي لا يحق لغير النواب الإنتماء اليه ثم عدّل هذا الشرط فيما بعد .وقد غلب عليه الطابع العشائري، لكنه لم يحظ بالتأييد الشعبي . أصدر جريدة ناطقة باسمه هي (جريدة التقدم) في ١٦ تشرين الاول ١٩٢٥م .كان إفتقار الحزب للروابط الفكرية بين أعضائه هي السبب في ظهور الخلافات والإنشقاقات في صفوفه إلى درجة وقف عدد من نواب الحزب ضد بعض القرارات واللوائح التي قدمتها الوزارات السعدونية المتعاقبة. إختفى الحزب من الحياة السياسية بانتحار رئيسه في تشرين الثاني ١٩٢٩م. أنظر : فرج ، المصدر السابق ، ص١٧٩؛ حميدي ، جعفر عباس (الدكتور)، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨،(دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٥)، ص٧٩-٨١.

الامر المهم يعلم الجميع ان معاهدة لوزان قامت بتوزيع الديون العثمانية على البلاد المنسلخة من الحكومة العثمانية بنسبة معينة ، وهذا التوزيع قد صادق علية مجلس الديون العمومية في باريس سنة ١٩٢٥سادتي :- ان دين العراق يبلغ مقداره سبعة ملايين ليرة وكان هذا الامر لم يبت فيه من قبل مجلس الديون العمومية بخصوص العملة (الورق)التي لم يتفق عليها ، وقد طال عليها مدة خمس او ست سنوات ولم يحل الامر وبما ان الحكومة باشرت بتخصيص عشرين الف ربية الى الديون العمومية لكل سنة، وبما ان هذه المقادير هي كبيرة ، ولا يمكن تسديدها الا لمدد طويلة ، بشكل يثقل كاهل ميزانية الدولة العراقية وانا اتمكن من القول بانه لا يمكن تسديد هذه الديون الا اذا قام وجازف احد بمخاطرة كبيرة .وقد قام بهذه المجازفة الهاشمي ..... ولا اود ان ابين كيف ان الجمهورية التركية لكونها لم تقم بهذه المسالة فإنها اضطرت لوضع كماركها تحت المراقبة لان مجلس عصبة الامم قرر انه اذا لم يتفق الطرفان على كيفية دفع الديون فيختار

الواردات وانا اقول انه لو كان لدى الاتراك مقادير كافية من الاموال لاشتروا هذه الاسهم بناءا عليه لو كنا قد قبلنا النظرية التي قبلها الاتراك لاضمحلت حقيقة خزينة الدولة العراقية[1])).

وأشار النائب محمد زكي البصري الى ما جاء بحديث زميليه بقول الأول أن العملية التي جرت لتسوية الديون هي غير مفيدة ، بينما يرى الآخر عكس ذلك. وأوضح بأن العملية مجهولة ((حتى ذلك الوقت)) في نتائجها[2] ، وأضاف بأن وزير المالية (يوسف غنيمة) قد أشار في مقدمة لائحة الميزانية بأن الإقتراح حول حسم المبلغ المتبقي من الديون العمومية العثمانية هو تسديده في مدة عشرين سنة ، بينما أوضحت اللجنة المالية أن القسم المتبقي سيجري تسديده في أربع وعشرين سنة ، وعليه كان يجب تخصيص تسعة الكاك روبية إذا كانت مدة التقسيط أربع سنوات ، وعشرين لكا إذا كانت المدة عشر سنوات ، فكيف له أن يأتي بعشرين لكا لدفعها إلى مجلس إدارة الدين بينما هو قد خصص أربعة ألكاك ونصف لك فقط. ورد يوسف غنيمه على إدعاء النائب محمد زكي البصري بوجود عجز في الميزانية مبرراً ذلك بقضية الديون العمومية العثمانية في حالة عدم قبول مجلس الدين باقتراحات الحكومة العراقية . وأضاف غنيمة بعدم وجود أية قرارات بشان الديون ، وأن التخصيص الذي وضع في باب الديون العمومية ضمن الموازنة هو على أساس دفع أقساط متساوية لمدة عشرين سنة . وأن المفاوضات لم تنته بعد . وقد إقترحت الحكومة العراقية مجددا إقتراحا آخر بان تكون مدة التسديد عشر سنوات . وفي حال

---

(1) محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية ، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨ ، الجلسة

اقترح مجلس الدين أن يتم تسديد الدين في سنتين (وهو امر محال) فلا يمكن للميزانية الإعتيادية تسديدها في غضون سنتين ذلك ان الديون التي كان مخططا تسديدها في (٨٥) سنة لا يمكن لأية ميزانية تسديدها دفعة واحدة وخلال عام واحد . وهذا لا يعني بطبيعة الحال وجود عجز في الميزانية [١].

وعاد النائب محمد رضا الشبيبي ليذكر بما جاء في إقتراحات وإعتراضات النواب على الميزانية ، ولخصها بثمان فقرات كانت السادسة منها تتعلق بالديون العمومية حيث عد عملية تسوية الدين من قبل الهاشمي بانها تفريغ لخزينة الدولة من إحتياطيها النقدي [٢].

إنبرى ياسين الهاشمي بالدفاع عن عملية تسوية الديون التي قام بها .وذلك في الجلسة الثانية للمجلس ، وأوضح بأن بعض الوزراء والنواب قد ناقشوا الموضوع أثناء عرض الميزانية العامة وأن وزير المالية يوسف غنيمة قد أفاض في توضيح عملية شراء الأسهم من قبل الوزارة السابقة (وزارة جعفر العسكري) ، وأن النائب محمود رامز قد أغناه عن تكرار الأسباب في بيان تلك العملية ، وأضاف الهاشمي أن من الأهمية الاشارة الى نقطة كان يعتقد بأنها من الأهمية بمكان من حيث منافع الدولة ، وتحديد مسؤولية الوزراء وقال:

((يتقدم بعض الوزراء بإجراءات استثنائية ، يغايرون فيها نصوص القوانين وفي بعض الاحيان يخالفون بها نص القانون الاساسي ، وشاءت الصدف ان اكون احد

---

[١] محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية ، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨ ، الجلسة

الجـريئين علـى مخالفـة القـوانين والقـانون
الاساسي فقمت بصرف دراهـم الدولة التي ،
لا يحق لي ان استعملها، بشراء اسهم الديون
العمومية البالغ مقدارها تسعة ملايين ونصف
مليـون ليـرة بمخصصـات وضـعت منـذ سـنين
لإطفـاء الـديون العموميـة وباسـتعمال الرصـيد
النقدي الموجود في خزينة الدولة وقد تمكن
الوسـطاء مـن شـراء هـذا المبلـغ بمليـون بـاون
ومائتي وثلاثة وثلاثين الف باون كما جاء في
مـذكرة وزيـر الماليـة ولـم نـتمكن مـن اكمـال
العمليـــة لشـــراء اســـهم النصـــف مليـــون
الباقي[1])).

وأضاف الهاشمي بانه يشارك اللجنة المالية بوجود شذوذ قانوني في العملية التي قام بها ، وأضاف بأنه والحال هذا لن نتمكن من منع أي وزير مستقبلاً من أن يشذ الشذوذ القانوني نفسه أو غيره ما لم تستعمل السلطة التشريعية صلاحيتها في هذا المجال [2] ، وأردف قائلاً بان وزير المالية ورئيس اللجنة المالية يعتقدان أن عملية إطفاء الديون بالكيفية التي جرت بها كانت توافق المصلحة العامة في حال موافقة مجلس الدين على إقتراح الحكومة العراقية على ما هو عليه .وبما أن مجلس الديون لم يعترض على الأسهم التي تم شراؤها وأقتصر الخلاف على تسديد المتبقي من الديون وهو

النصف مليون باون . فقد أيّد بقراره هذا وجهة نظر الحكومة العراقية . وتمنى الهاشمي من الذين وجدوا في نجاح هذه العملية مصلحة العراق عدم الحديث بما يجعلها غير حقيقية وطلب اليهم التمسك بنجاح العملية ، وبالتالي عدم إظهار الحكومة العراقية بمظهر الضعف إمام مجلس عصبة الامم [1].

وقد فاجأ الهاشمي النواب عندما تقدم باقتراح ادانته شخصيا وسوقه للمحكمة العليا[2] (**اقتراح سوق الوزير الذي خالف القوانين بكل صراحة**) ، وطالب المجلس بتأييد قرار الاتهام[3] ، وذلك في طلبه الموجه إلى رئيس المجلس بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٨، وعلى النحو الآتي:(**بما ان وزير المالية السابق باستعماله المبالغ المرصودة للديون العمومية والمبالغ الاحتياطية بشراء الأسهم قد خالف القانون فاطلب من المجلس ان يصدر قرارا اتهاميا بحقه ليساق الوزير المخالف امام المحكمة العليا وفقا للمادة الحادية والثمانون**) [4].

ولا يعرف على وجه الدقة الأسباب التي دفعت الهاشمي الى إتخاذ قراره هذا إلّا أن إستقراءاً للدلائل الآتية تعطي تفسيراً للأسباب التي دفعته الى إتخاذ ذلك القرار، وهي:

١. شكوك الهاشمي في نوايا النواب من أعضاء حزب التقدم إذ لم يتصد أحدُ منهم لإنتقادات أحمد الراوي لعملية شراء الأسهم والسندات العثمانية .

---

(١) المصدر نفسه ،ص ٦٩٦.

(٢) الأدهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية ، المصدر السابق ، ص٢٦٩.

(٣) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة

٢. كان محمد رضا الشبيبي قد شارك الراوي في إنتقاده للهاشمي، والشبيبي معارض للحكومة السابقة ، التي كان الهاشمي وزيراً للمالية فيها حيث تمكن من شراء أسهم الديون العثمانية[١].

٣. إستغلال حزب التقدم لمناقشة قضية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية لغرض إنتقاد الحكومة السابقة ، ويبدو أن الهاشمي سعى من خلال إتهامه لنفسه الى إحتواء إنتقادات المعارضة للحكومة السابقة ، مما سيظهره بطلا وطنيا خالف القانون لمصلحة البلاد.

أثار إقتراح الهاشمي إستغراب الحكومة وحزبها (حزب التقدم) ، واتسمت مداخلاتهم على أثر هذا المقترح بعد التناسق والانسجام[٢] . وعقب النائب ورئيس اللجنة المالية ، والناطق بأسم الحزب (ناجي السويدي)على حديث الهاشمي مدافعا بقوله: أن المواقف السياسية الآنية قد تسبق الوزير وتقوده إلى مخالفة القانون مع أخذه ما يترتب على ذلك من تبعات على عاتقه . ولذلك فالعملية التي قامت بها الحكومة تندرج في إطار تصفية الديون العمومية العثمانية التي أقرتها معاهدة لوزان حسب إعتقاده ، وأن اللجنة المالية تشاطر الهاشمي رأيه في أن ينال من يخالف القانون جزاءه . لكن الأمر هنا يختلف بالنظر إلى النتائج .فأن كانت العملية التي وقع فيها الشذوذ القانوني تنتهي لمصلحة البلاد فان السلطة الحاكمة تقرر عدم المسؤولية قانوناً وبخلافه فان توجيه التهمة مع تقرير العقوبة سيكون جزاء المخالف. ولذلك فهو يتفق مع الهاشمي في المسؤولية في ذلك ، الّا أن قضية الديون لم تحسم ، ولم يعرف قرار مجلس

الدين بعد . لذلك فعلى المجلس أن لا يكون متسرعاً في قراره . وأقترح السويدي تشكيل لجنة للتحقيق في ذلك ، وعد الذهاب الى المحكمة العليا أمر سابق لأوانه [١].

ورأى النائب محمد جعفر أبو التمن بأن الهاشمي قد أغناه في حديثه عن موضوع الديون عن إبداء رأيه بعد أن طلب الهاشمي بنفسه تطبيق أحكام القانون الأساسي عليه [٢].

وعاد الشبيبي ليقول بأن وصفه أو نعته لعملية تسديد الديون العمومية العثمانية بالمجازفة هو إستعمال إحتياطي الخزينة لسداد تلك الديون دون إتفاق العراق على السداد بالعملة التي يختارها [٣] . فأجابه وزير المالية يوسف غنيمه بان عملية إطفاء الديون بالطريقة التي وردت أثناء عرضه للميزانية في مجلس النواب هي عملية لا يقدم عليها إلّا وزير جريء ، تحمل المسؤولية وهدفه المصلحة العامة ، وما قام به الهاشمي هي من ذلك النوع . وان تكتمه وعدم مفاتحته المجلس في ذلك يعود الى سرية العملية ، إذ أن مجرد إنتشار خبر الشراء سيؤدي الى إرتفاع أسعار الأسهم في الأسواق المالية ، وبذلك تنتفي الفائدة المتوقعة من هذه العملية.[٤] وأضاف غنيمه ، بعد تحديد حصة ديون الدول المنسلخة عن الدولة العثمانية ، جرت مفاوضات عديدة بين تركيا ومجلس الدين ، حتى تم الإتفاق على أن تدفع تركيا قسماً من ديونها ذهباً لسنوات محددة . وبذلك كان عليها أن تدفع بموجب الإتفاق (١,٩٨مليون وثمان وتسعون ألف ليرة تركية) عام ١٩٢٨، و (٢,٧٨مليونين وثمان وسبعون ألف ليرة تركية) ، وهكذا يتصاعد المبلغ حتى عام ١٩٥١حيث يتوازى . ولذلك فالعملية التي

---

[١] محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية (٢) ، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، ص٦٩٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٦٧٠.

قامت بها الحكومة العراقية لإطفاء الديون العثمانية هي عملية ناجحة ، في حال قبول مجلس الدين إقتراحات الحكومة العراقية ؛ أما بشان نوعية العملة فليس من حق العراق تحديدها ، وأن عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية لم تكن من بناة افكار الحكومة العراقية بل سبقتها ايطاليا وحكومة فلسطين في ذلك ، والحكومة استفادت من تجربتهما في هذا المجال [1].

ومن جانبه رد الهاشمي على ما ذهب اليه النائب الشبيبي في أحقية الحكومة العراقية بتحديد نوعية العملة التي تدفع بها حصتها من الديون. وقال بأن ذلك أمر خلاف الواقع ، وان العملة التي تم الإتفاق عليها كما تبين بين مجلس الدين وتركيا وهي الدولة المدينة الأصلية هي عملة ذهبية. وصحح الهاشمي ما جاء بحديث غنيمة بان الحكومة التركية تبدأ بدفع (مليوني و(٩٨) الف ليرة تركية) ، لمدة سبع سنوات ، ثم تدفع مليونين وثمانمائة الف ليرة سنويا ، حتى تنتهي بدفع ثلاثة ملايين ونصف مليون ليرة ذهبية لغاية إطفاء الدين بأكمله . وأبدى الهاشمي أسفه من البيانات المتناقضة التي تظهر بين الحين والآخر ، وأن العراقيين سيتذكرون وينظرون الى تلك العملية بإعجاب وتقدير لمدة طويلة .وأضاف بان المبلغ المرصود(٤٥لك) للسنة المالية ١٩٢٨م يمثل القسط السنوي لمدة عشرين سنة لحصة العراق من الديون العمومية العثمانية ، إلا أن مجلس الدين العام لم يوافق على تقسيط الدين وفق تلك المدة ، وطلب أن يكون التسديد في غضون عامين . فقدمت الحكومة اقتراحا آخر بتقسيط الدين على عشر سنوات ، بيد أنها لم تتلق جوابا على ذلك ، مما يعني أن مجلس الدين قد وافق مبدئيا على تسعة ملايين ونصف جنيه لكن الخلاف كان حول آلية تسديد الاقساط الباقية ،واضاف بأنه كم سيكون مرتاحاً لو توحدت مواقف النواب

، وتمسكت بمشروع الحكومة لإنجاحه نهائيا بعد أن تقدمت به الى مجلس الدين . ولو إفترضنا بأن المجلس أصر على تسديد ما تبقى من الدين دفعة واحدة فما رصد في ميزانية هذا العام كافٍ ، فيما لو قبلت الحكومة بمشروع الحكومة التركية ، حيث ترصد سنويا (عشرين لك روبية) حتى سنة ١٩٣٥و(٢٨ لك روبية) بعد ذلك التاريخ و(٣٤لكا) في سنة ١٩٤٦وستستمر على وضع (٣٤لكا) حتى ايفاء كامل الديون. هذا في حال الأخذ بتسوية الحكومة التركية . والأفضل جعل هذه الاربعة الكاك ونصف كمبلغ رأسمال لإطفاء الدين بفائدة ١% من اصل المبلغ ، والإستمرار على دفع أربعة ألكاك ونصف سنويا حتى إطفاء الدين ، أو البحث عن طريقة أخرى للحصول على هذا المبلغ ؛ لذلك فلنا الثقة بنجاح العملية إن شاء الله ، وسوف نرى نتائجها قريبا[١] . وفيما إذا كان التقرير الذي قدمه الهاشمي ، والذي إتهم فيه نفسه ، وطلب سوقه إلى المحكمة العليا – مطابقاً للمادة (١٢٥) من النظام الداخلي للمجلس النيابي رد الهاشمي على وزير الاشغال والمواصلات (عبد المحسن شلاش) رداً حاداً ودار بين الاثنين سجال حول الموضوع.[٢].

وعلق النائب محمد زكي البصري على عملية شراء أسهم الديون العمومية وكوبوناتها ، وعدها مخالفة للقانون الاساسي . إذ أن الوزير المسؤول آنذاك تحدى مواد القانون الأساسي بان أخذ على عاتقه المسؤولية في عملية الشراء ، مما يستلزم إحالة الهاشمي الى المحكمة العليا دون إنتظار نتائج تلك العملية سواء أكانت نافعة أم لا ؟ وهذا ما يحول دون قيام الوزراء مستقبلا بتجاوز القانون الأساسي . وتساءل أن كان مجلس الدين قد وافق على تقسيط ديون العراق على مدى أربع سنوات فهذا يعني

تخصيص عشرين لك روبية سنويا مما يعني لجوء الحكومة الى الإستقراض وهذا مالا يوافق عليه مجلس النواب[1].

أما النائب زامل المناع فقد أثنى على ما قام به الهاشمي بشرائه لأسهم الديون ، والتي لم يكن هدفه فيها سوى خدمة العراق ((**ولا أظن ان المجلس يتهم الهاشمي هذا الرجل العظيم ويسوقه الى المحكمة ويمس كرامته**)) لذلك طلب المناع من أعضاء المجلس عدم قبول تقرير الإتهام المقدم من قبل الهاشمي . لكن النائب أحمد الراوي كان يرى أن إتهام الهاشمي، وإحالته الى المحكمة العليا للبت في الموضوع سيكون بعد معرفة نتيجة العملية التي قام بها . وشاركه النائب محمد جعفر أبو التمن الرأي نفسه ، وطلب من المجلس قبول تقرير الإتهام ، وانظم اليهما النائب محمود رامز لكنه كان يعتقد بعدم أحقية الهاشمي في تقديم تقرير الإتهام بنفسه وطلبه إحالته الى المحكمة العليا . وقال رامز: أن الحكومة قد إبتاعت أسهم الديون العمومية ،وقدمتها الى مجلس الدين ، فإلى متى يبقى الهاشمي مسؤولا أمام شراء الأسهم ؟علماً بأن الجميع على علم بأن العراق قد ربح هذه العملية ، فكيف لأحد أن يقول بأن النتيجة غير معلومة ، وقد قبلتها بريطانيا ومجلس الدين . وهنا يجب أن نعي بأن الهاشمي لم يتصرف من تلقاء نفسه بل كانت هناك إستشارة في العملية.[2] ومما لاشك فيه أن النائب كان يعني بذلك دار الإعتماد البريطاني ممثلة بشخص المعتمد السامي .

وطالب النائب عبد الجبار التكرلي بتحديد نوع المسؤولية التي تترتب عليها النتائج أن كانت مسؤولية سياسية ، أم مالية ، أم جزائية ، وبناءً على ذلك يتوجب على مجلس النواب تعيين عدم المسؤولية في تلك القضية [١] .

وانتقد النائب حمدي الباجه جي عملية شراء الأسهم ورأى فيها غبناً عظيما للعراق . وكان الأجدى أن يستثمر العراق ذلك المبلغ (٣٠٠ لك روبية) في مشاريع يمكن أن يدفع من خلالها الدين بأقساط في ٨٥عاما [٢].

وهكذا تمحورت آراء واقتراحات النواب حو قضية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، وقانونية التقرير الذي قدمه الهاشمي متهما فيه نفسه ، طالبا من المجلس النيابي سوقه الى المحكمة العليا [٣].

كان ياسين الهاشمي ومن خلال ردوده على ملاحظات الوزراء والنواب على إطلاع ودراية واسعة بتفاصيل الدين العام العثماني وتطوراته ، بينما غابت عن البعض منهم تلك التفاصيل التي يمتلكها ، وكانت ملاحظاتهم تدور على ما عُرِضَ في ميزانية سنة ١٩٢٨المالية.

لقد عاد الهاشمي ليعرض مرة أخرى آلية تقسيط الديون العمومية العثمانية في العراق ، إن كانت ستدفع بأقساط لمدة عشرين أو عشر سنوات حسب ما إقترحته الحكومة العراقية ، أو على مدى سنتين في حال أصر مجلس الدين على إقتراحه. وأشار الهاشمي أيضا الى المبالغ المالية المتوجب دفعها في تلك الأقساط. وكما جاء في إيضاحات وزير المالية يوسف غنيمة للمجلس النيابي . وأوضح للمجلس بأن الحكومة التركية بموجب التسوية التي توصلت اليها مع مجلس الدين قد وضعت كمارك غلطه ،

---

[١] المصدر نفسه، ص ٦٧٨.

وإسطنبول، وحيدر باشا تحت رقابة مجلس الدين العام العثماني ، حيث تسلم إيراداتها شهريا الى البنك الإمبراطوري العثماني ، ليتم دفعها الى مجلس الدين العام، فان وافق العراق بما فعلته الحكومة التركية ((وهو ما يراه النائب حمدي الباجه جي)) فعلى الحكومة العراقية القبول بإشراف مجلس الدين على بعض منشاتها ، حيث سيكون هناك ممثلين عنه لإدارة وتحصيل إيرادات تلك المنشآت ، فعلى سبيل المثال سيضطر العراق الى وضع كمارك البصرة ، وسيضيف اليها كمارك بغداد في حال عدم كفايتها .كما فعلت الحكومة التركية حيث لم تكف كمارك اسطمبول، مما اضطرها الى وضع كمارك غلطه وحيدر باشا ، ثم أضافت كمارك سامسون . وتساءل الهاشمي أن كان من الأجدى القبول بالخطة التي أعدتها الحكومة العراقية ؛ أم تقسيط الدين على مدى (٨٥) سنة ، والقبول بمفتشي مجلس الدين العام العثماني فضلاً عما لدى العراق من مفتشين [١].

ولعل من المفارقة أن يرد النائب حمدي الباجه جي بأن لا ضير في ذلك ، فالعراق ومؤسساته مليئة بالموظفين البريطانيين ، ودولة مثل العراق لا تخشى ذلك .وهو الذي حاقه غبن في عملية تسوية الديون [٢]. كما شكك في قبول مجلس الدين لمليون وربع مليون ليرة لقاء دين جسيم قدره ستة ملاين ونصف . وأعتبر أن عملية شراء الأسهم لم تكن مربحة للعراق ، ولا يمكن الإطمئنان إلّا في حال صرح وزير المالية بأن رئيس مجلس الدين قد وافق على قبول المبلغ الأول ، وإلّا فان تلك الأسهم ستكون أشبه بالمواد المعروضة في الأسواق في زيادة ونقصان [٣].

---

(١) المصدر نفسه ، ص٦٨٠.

ويبدو أن النائب قد غاب عنه أن العراق قد إشترى جميع أسهم الديون الخاصة بالعراق والمعروضة في الأسواق المالية ، وبعد موافقة مجلس إدارة الدين العام العثماني على قبولها سيتم ارسالها الى باريس لإبطالها، كما غاب عن النائب الفرق بقبول بوضع بعض مصادر إيرادات الخزينة العراقية لسداد الدين وبين وجود موظف إستشاري أجنبي.

أجاب وزير المالية (يوسف غنيمة) على ما جاء بملاحظات الباجه جي بأن ما ورد في بعضها مخالف تماما لما ورد في قانون الميزانية حيث أن حصة العراق من الفائدة والإطفاء تبلغ نحو نصف مليون ليرة ، وحصته من رأسمال الدين تبلغ نحو (سبعة ملايين ليرة) ، ويضاف الى هذا المبلغ الأخير الأقساط المتأخرة من آذار ١٩٢٠م الى آب ١٩٢٠م، وبذلك يصبح مجموع ديون العراق عند تطبيق معاهدة لوزان نحو (ثمانية ملايين ونصف ليرة) ، وبإضافة الأقساط غير المدفوعة منذ عام ١٩٢٨ م لعدم الاتفاق على نوع العملة والبالغة نحو (مليون ونصف المليون ليرة) والتي يتوجب دفعها عند حصول الإتفاق على ذلك . مما يعني أن دين العراق يزيد على (عشرة ملايين ليرة) ، وليست جنيه (باون) كما ورد في ملاحظات الباجه جي[١].

وعن آلية تسديد الديون قال غنيمة : بأن الحكومة قد إشترت من الأسواق المالية أسهم الديون التي كانت تتراوح قيمتها بين ١٤-١٢ % والمعدل ١٥%، وكان سعرها يبلغ (ثمانمائة مليون و٢٥٠ الف جنيه) تقريباً ، ولم يوافق مجلس الدين على قبولها بعد بصورة نهائية ، وقدم إقتراحاته وجداوله بشان الرصيد وسيكون الفصل حال

الإتفاق على ذلك ، حيث ستقوم الحكومة بالإجراءات المطلوبة ، وفي حال الإتفاق على المدة لدفع الرصيد فمن الواضح أن مجلس الدين سيوافق على ذلك [1].

وألقى رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد المحسن السعدون ضوءاً على عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، فأخبر المجلس بإيفاد صبيح نشأت (وزير المالية في عهد الوزارة وزارة السعدونية الأولى) ومستشار الوزير (فرنن) إلى لندن عام ١٩٢٦م ، وأوصاهما بالتباحث مع مجلس الدين، شريطة عدم إلزام الحكومة العراقية بشيء دون إعلام الوزارة بذلك ، فكتب صبيح نشأت الى الوزارة طالبا لشراء الأسهم بصورة سرية ، إلا إن السعدون رفض القيام بأي عمل دون العودة الى بغداد. وبعد عودته كتب الوزير تقريراً إلى مجلس الوزراء بشان شراء الأسهم بصورة سرية ، إلّا أن السعدون لم يبت في الموضوع ، كما أن الحكومة العراقية كانت ترى بأن المسالة مجحفة بحقوق الخزينة ، فضلا عن إحتمال مخالفة ذلك للقانون الأساسي ، وخوفاً من تلاعب بعض الأيدي في هذه العملية السرية ، لذلك لم تحصل موافقة السعدون على ذلك. وأعرب عن إعتقاده بأن وزير المالية السابق (ياسين الهاشمي) قد قام بعملية مهمة ، وبذلك قدم لبلاده خدمة جليلة ، في حال نجاح عملية شراء أسهم الديون العمومية ، لذلك يجب إنتظار نتائجها ، وطالما أن الهاشمي قد طلب إحالته الى المحكمة العليا فالرأي هو إحالة تقرير الإتهام الى اللجنة المالية لبيان رأيها إلى مجلس النواب [2].

بيد أن ناجي السويدي رفض مقترح السعدون بإحالة طلب الهاشمي الى اللجنة المالية لدراسته[3] ، وأعرب عن إعتقاده بإمكانية المجلس من تشكيل لجنة

---

(1) المصدر نفسه .

برلمانية خاصة للتحقيق في الموضوع ، وفق المادة (١٢٣) من نظامه الداخلي. كما أيّدَ النائب أحمد الراوي بدوره قرار الهاشمي بإجراء التحقيق وفق المادة (١٢٣)، وعارضه في ذلك وزير الأوقاف أحمد الداوود ، ومحمود رامز ، وأضاف الأخير بأن الهاشمي ضحى بنفسه مرتين : الأولى عند شرائه أسهم الديون العمومية ، والثانية بتقديمه تقرير الإتهام وهو يعلم بخرقه القانون الأساسي ، وعليه يجب على المجلس إحالته الى المحكمة ، بيد أن الواجب يقتضي بالنواب والمحكمة تقدير تضحيته وأن يشاد له تمثال في حال نجاح عملية شراء الأسهم [1].

أما النائب ضياء يونس فلم يشارك النواب الذين وجدوا أن إمكانية تطبيق أحكام المادة (١٢٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب وليس المادة (١٢٣) ، وأن على الهاشمي تقديم تقرير مغاير أن رغب في بحث الموضوع.

وكان لوزير الدفاع (نوري السعيد) ملاحظاته حول قضيتي شراء الأسهم والمسؤولية القانونية المترتبة عليها . حيث رأى أن قضية الديون تنقسم على قسمين : الأول ما قام به الهاشمي وهو مخالف للنصوص القانونية بصرفه الأموال في شراء الأسهم ، أما الثاني فهو نتيجة هذه العملية أن كانت في صالح العراق أم لا؟. وأن وزير المالية السابق طلب التحقيق في القسم الأول . أما الثاني فسيتضح أن كان في صالح العراق وبخلافه سيحاسب عليه ، لقد أصبح في حكم المؤكد أن النقاش في مبلغ التسعة ملايين ونصف المليون (ليرة) قد انتهى أمره ، سواء ربح العراق أم لا، والمبلغ الذي لايزال قيد التفاوض هو النصف مليون المتبقي ، والذي لم يكن هناك أسهما

مقابله في الاسواق ؛ أما قضية المحاكمة فتعود إلى رغبة الوزير في أن يستعمل المجلس حقه ليعلم الوزراء أنهم مسؤولون أمام المحكمة قبل الإقدام على أي عمل ، ولذلك فليس من الإنصاف أن يكون الوزير تحت مسؤولية معنوية الى ما شاء الله لذلك لابد من الموافقة على طلبه لمعرفة ما سيكون عليه الحال [١].

من جانبه عد الشبيبي التقرير الذي قدمه الهاشمي مخالفاً لنظام المجلس الداخلي ، وعليه تقديم تقرير آخر مطابقا لأحكام ذلك النظام ؛ أما بشان الديون فانه يراها قد فرضت على العراق فرضاً من دول أخرى ، وقَبِلَ التعهد بدفعها ، وكان الأجدى عدم القبول أسوةً بالحجاز واليمن [٢] .

وقبيل ختام الجلسة طلب رئيس المجلس تلاوة ثلاثة مقترحات هي: مقترح الهاشمي ، ومقترح النائب عز الدين النقيب الذي طال بتأجيل التصويت على المقترح السابق إنتظاراً لنتائج عملية شراء الأسهم ، ثم مقترح أحمد الراوي الذي طالب فيه بإحالة الهاشمي إلى المحكمة العليا لمخالفته القانون الأساسي كما جاء في طلب إدانته لنفسه[٣].

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٦٧٣-٦٧٤.

وازاء هذه التناقضات في المواقف وجد نواب حزب التقدم أنفسهم في حيرة من أمرهم ، لذلك لم يكن أمام رئيس المجلس سوى رفض وضع مقترح أحمد الراوي على التصويت ، وتأجيل النظر في قضية إتهام الهاشمي إلى جلسة اخرى[١].

إستأنف مجلس النواب مناقشة تقرير الإتهام الذي تقدم به الهاشمي والمتضمن إحالته الى المحكمة العليا لصرفه فائض الخزينة [٢]، ولم يبد أي تعليق من الحكومة أو حزبها ؛ بل ان النائب أحمد الراوي لم يُشِرْ إطلاقاً إلى مقترحه الذي سبق وان تقدم به ضد الهاشمي[٣] . وقد إمتدت إتهامات النواب إلى جهات أخرى غير الهاشمي ، حيث طالب الشبيبي إتهام رئيس الوزارة السابقة، وأعضاء حكومته لعلمهم بموضوع شراء الأسهم ، وذلك بعد الإطلاع على الوثائق الخاصة بالموضوع ، كما طالب بالإطلاع على تقرير مراقب الحسابات ، في ذلك ، حيث لم تسلم تلك المسألة المالية من تلاعب أو إختلاس على حد قول الشبيبي، وطالب تأجيل النظر في قضية الإتهام حتى الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات والوثائق الخاصة بتسوية الديون[٤].

وفي الوقت الذي وجد فيه النائب محمود رامز أن عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية كانت في صالح العراق ، فقد طلب من الحكومة بيان وجهة نظرها بشكل واضح ، فهي حسب إعتقاده كانت موافقة على تلك العملية بعد تصريح

---

[١] المصدر نفسه؛ الادهمي، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية، المصدر السابق ، ص ٢٧٠.

[٢] كان ذلك ضمن المادة الثانية من جدول أعمال جلسة مجلس النواب ، (المصدر، محاضر مجلس النواب ، الإجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٥آب ١٩٢٨، ص ٧٢٥.

[٣] الادهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية ، المصدر السابق ، ص ٢٧١.

رئيس الوزراء بأنها عملية تتفق مع مصلحة البلاد ، وقد وافقه وزير المالية في ذلك . وذهب النائب الى أبعد من إتهام الهاشمي في ذلك حيث أن وزارة الخارجية العراقية قد إستشارت وزارة المستعمرات في شراء الأسهم وأبدت موافقتها على ذلك. فالمعتمد السامي البريطاني هو شريك للهاشمي في خرق القانون الأساسي ، باعتباره المسؤول الوحيد عن مالية البلاد ولابد من إجراء تحقيق في ذلك (١).

لم يدع الهاشمي آراء ، النواب وانتقاداتهم لعملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، وتقرير الإتهام الذي قدمه لمجلس النواب تمر دون تعقيب أو إبداء ملاحظة بشأنها . فقد رد على ملاحظة الشبيبي بعدم وجود سلوك متناقض في طلب إصدار قرار الإتهام؛ أما ما جاء بملاحظة محمود رامز فقد رد عليها الهاشمي بأن الإستشارة لا تساءل، حيث لها إبداء الرأي ، وللوزير القرار النهائي ، وبالتالي فهو المسؤول ، ومع ذلك قد أخذت الاستشارة بعين الإعتبار النتائج التي ترافق عملية شراء الأسهم ، حيث قالت بان هناك مجازفة إذ لا يوجد في الأسواق المالية المقدار الكافي من أسهم الديون العمومية العثمانية التي يمكن تقديمها لمجلس الدين العام، وعندها لا تؤدي المبالغ المستعملة الغرض المطلوب ، والوجه الاخر للمجازفة هو إحتمال توجيه تهمة مخالفة القانون الأساسي للوزير الذي سيأخذ على عاتقه القيام بتلك العملية ، ومع ذلك فالوزير مع علمه بذلك فقد وافق عليها متحملاً ما ستؤول اليه نتائجها(٢) ، وليس هناك من شك في أن عملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية كانت مخالفة للقانون الأساسي أياً كانت نتائجها ، ولا تعفي من قام بها من المسؤولية وهذا مارآه النائب عبد الرزاق الأزري وشاطره الرأي النائب معروف جياووك ، حيث إقترح الأول

تشكيل لجنة خاصة مهمتها جمع البيانات الخاصة بتلك العملية وتقديم الايضاحات الى مجلس النواب للبت فيه [1].

عاد الشبيبي راداً على ما أورده الهاشمي من ملاحظات وكرر القول بأن العملية لا تخلو من إختلاس على ما يقال [2].

رد الهاشمي على إتهامات الشبيبي بوجود إختلاس في صفقة شراء الأسهم بأن عليه الإتيان بالأدلة الوافية بشان الإختلاس ، ووجود رشوة في صفقة شراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، وبدونها فلا يحق له أن يتحدث عن إشاعات وأن كان هناك من إختلاس فليأت ببيان شافٍ عنه ؛ أما رئيس الحكومة السابقة جعفر العسكري ووزراء حكومته فلا دراية لهم بالصفقة[3].

وبعد إقتراحات قدمها النواب لتشكيل لجنة تتولى التحقيق في قضية شراء الأسهم وبيان مسؤولية الهاشمي منها ، ورفع تقرير بها الى مجلس النواب ، إتفقت المعارضة مع حزب التقدم على مقترح شبيه بمقترح السويدي[4] وهو مقترح النائب محمد سعيد العبد الواحد وشكلت لجنة بموجب المادة (١٢٥) من النظام الداخلي للمجلس[5] تتكون من عشرة أعضاء برئاسة ساسون حسقيل وعضوية محمد رضا الشبيبي ، محمد زكي البصري ، مصطفى عاصم ، جمال بابان، جميل الراوي، أحمد

---

(١) المصدر نفسه ، ص٧٢٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ، ص٧٢٧-٧٢٩.

(٤) الأدهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية ، المصدر السابق ، ص٢٧١.

(٥) أنظر نص المادة (١٢٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب في: النظام الداخلي لمجلس النواب

الراوي ، حكمت سليمان، عبد الجبار التكرلي، حمدي الباجه جي ، للقيام بإجراء التحقيقات الخاصة بالعملية التي قام بها الهاشمي، ورفع تقرير بها إلى المجلس [(١)].

إن إمتداد الاتهام إلى المعتمد السامي البريطاني بوصفه شريكا للهاشمي في عملية شراء الأسهم ، دفعت بالمعتمد أن يكتب الى رئيس الوزراء (عبد المحسن السعدون) في العشرين من آب ١٩٢٨م ، بان الإتهامات التي وجهت إلى الهاشمي ليست في محلها ، وأن الرجل تَحمَّل المسؤولية بشجاعة من أجل مصلحة العراق ، وليس من المصلحة أن تظهر هذه الإعتراضات الشديدة لعملية شراء أسهم الديون العمومية العثمانية ، وأقترح على السعدون إبلاغ زعماء المعارضة في مجلس النواب بان مناقشة الموضوع بشكله العلني هذا من شانه الإضرار بمصلحة الدولة، وسيؤدي الى عرقلة مباحثات الحكومة العراقية مع مجلس إدارة الدين العام العثماني [(٢)].

وعلى الرغم من تحذيرات المعتمد السامي فقد إستمرت مناقشة مجلس النواب للموضوع في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥آب ١٩٢٨ ، والتي أسفرت عن تشكيل اللجنة التحقيقية النيابية كما تقدم ذكره. وبعد تحقيقات مطولة إستمرت أكثر من عام أنجزت اللجنة عملها ، وقدمت تقريرها إلى المجلس في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٢٩م ، وكان تقريرا مفصلاً، ودقيقاً ومطولاً ، إستعرضت فيه منشأ الديون العمومية العثمانية ، وآلية توزيع تلك الديون ، وفكرة شراء الأسهم ، وطريقة الشراء ، وما أعترض تلك العملية من صعوبات ، كما قارنت اللجنة بين العملية التي قامت بها الحكومة العراقية وبين ما قامت به تركيا وسوريا ولبنان ، وأوضحت اللجنة

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع غير الإعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٥آب ١٩٢٨، ص ٧٢٨-٧٣٠.

قرارها في مخالفة عملية شراء الأسهم للقانون الأساسي ومسؤولية وزير المالية السابق في ذلك. وفضلا عن ذلك فقد أرفقت اللجنة في تقريرها كتاب المستشار المالي فرنن الى الوزير الهاشمي والمؤرخ في ٣تشرين الاول ١٩٢٦[١].

وفي الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٢٩م، وعندما كان ياسين الهاشمي وزيراً للمالية في حكومة ناجي السويدي[٢] – إطلع المجلس النيابي على تقرير اللجنة اعلاه ، وقد تحدث أثناء مناقشة التقرير كل من النواب: أحمد الداوود، السيد عبد المهدي ، جميل الراوي ، عبد الرزاق الأزري ، محمد زكي البصري ، جمال بابان ، محمود صبحي الدفتري ، حمدي الباجه جي ، رشيد عالي الكيلاني ، وكان ذلك بحضور رئيس الوزراء —وزير الخارجية —ناجي السويدي .

أشاد النواب: السيد عبد المهدي وعبد الرزاق الأزري وجميل الراوي ومحمود صبحي الدفتري ، بجهود الهاشمي وجرأته وإقدامه على عملية كانت غاية في الخطورة ، في وقت أحجم سلفه على القيام بها ، وقد جاءت تلك العملية بفائدة عظمى لخزينة الحكومة العراقية من جانب مادي ومعنوي . فمن الجانب الأول أزاحت عن العراق أعباء ديون ثقيلة كان على العراق تسديدها طال الوقت أم قصر. ومن جانب آخر

---

[١]محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الأسهم ص١-١٠.

([٢]) شكل ناجي السويدي وزارته في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٩، بتكليف من الملك فيصل الأول ، بعد إنتحار رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون مساء الثالث عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، وقدم إستقالته في ٩ آذار من العام ١٩٣٠م بمذكرة تفصيلية أوضح فيها إجراءات حكومته لتقليص النفقات والمعارضة التي جوبهت بها من قبل المستشارين الأجانب في العراق وقد وافق الملك على تلك الإستقالة في ١١آذار ١٩٢٩م.عبد اللطيف، ، عبد المجيد كامل، دور الملك فيصل الأول في تأسيس

منحت العراق إسماً مالياً في الأسواق المالية وعززت قدرته في الإقتراض والإيفاء بديونه[١].

وفي الوقت الذي أشاد فيه المتحدثون من النواب بعملية شراء أسهم الديون وكوبوناتها خلال مناقشة تقرير اللجنة المالية ، كان النائب حمدي الباجه جي مصراً على رأيه في معارضة تلك العملية بإعتبارها غير مجدية ، وكانت مجازفة ، حيث لا يمكن لدولة ما أن تجازف بإحتياطيها النقدي . ولو أن الهاشمي طلب موافقة المجلس قبل إقدامه على الشراء فلن يؤثر ذلك على إرتفاع أسعار أسهم الديون سوى عشرة أو خمسة عشر بالمئة !، وكان من الأجدى صرف مبالغ شراء تلك الأسهم على مشاريع نافعة كانت ستأتي بفوائد أكبر على حد قوله [٢].

وقد بقي الباجه جي مصراً على عدم فائدة تلك العملية ومخالفتها للقانون الاساسي على الرغم من قناعته ، وتبرئته للهاشمي بعدم المسؤولية [٣].

أما رئيس الوزراء – وزير الخارجية – ناجي السويدي فقد أثنى كثيراً على جهود لجنة التحقيق في عملية شراء الأسهم ، وكان يرى وحكومته بأن تلك العملية كانت عملية ناجحة ، وجاءت بفوائد جمة وكانت سلاحاً إضافياً للحكومة في المطالبة بإنهاء المشورة المالية الواردة في المادة الرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية [٤].

---

(١) محاضر مجلس النواب العراقي ، جلسة ٢٣كانون الأول ١٩٢٩، ص١٥٠-١٥١، ١٥٥ .

(٢) محاضر مجلس النواب ، جلسة ٢٣كانون الأول ١٩٢٩، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية(٢) إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية

وقد جاءت ملاحظة السويدي رداً على إستفسار السيد عبد المهدي ، حيث كان الأخير يرى بأن أحد الأهداف التي كان يرمي اليها الهاشمي في إقدامه على شراء أسهم الديون العمومية العثمانية هي التخلص من المشورة المالية[1].

وعلى الرغم من تباين وجهات نظر النواب في أن تكون توصية اللجنة التحقيقية عدم الإتهام بدلا من عدم المسؤولية ، فقد وضع رئيس المجلس قرار اللجنة على التصويت واتخذ القرار الاتي :

((اطلع المجلس النيابي على تقرير اللجنة الخاصة المؤلفة للنظر في قضية شراء اسهم الديون العمومية بتاريخ (٢٣ كانون الاول سنة ١٩٢٩)، وقرر بناء على حسن النية واتخاذ التدابير المقتضية ، لنجاح العملية واقترانها بحسن النتيجة عدم اتهام الوزير المسؤول ياسين باشا الهاشمي [2])).

وفي الوقت الذي كانت فيه اللجنة المكلفة بالتحقيق في عملية شراء الأسهم تنجز عملها، كانت وزارة السعدون قد توصلت في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٩ الى تسوية نهائية لحصة العراق من الديون العمومية العثمانية ، وطلبت الى وزارة المالية إحضار لائحة قانونية تخول الحكومة تنفيذها. وكانت وزارة السعدون تعتقد بان تسديد حصة العراق من الديون العثمانية سترفع عن كاهله أعباءً مالية تزداد يوما بعد آخر ؛ لذلك قدمت مساعيها المتعلقة بالتوصل إلى إتفاق مع مجلس

إدارة الدين العام العثماني بمثابة بشرى إلى مجلس النواب، فقد صرح الملك فيصل الأول أمام المجلس في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٢٩[١] قائلا:

((ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي منذ ١٩٢٧م حول عملية تصفية الديون العثمانية قد انتهت وستقدم لكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها[٢])).

وبناءً على تقرير اللجنة النيابية السابق أصدر الملك فيصل الأول في الخامس والعشرين من كانون الأول ١٩٢٩م، قانوناً حمل إسم (**قانون الاعفاء من الديون المستحقة للحكومة العثمانية رقم ٤٩لسنة ١٩٢٩**) مكوناً من خمس مواد ، نصت المادة الثانية منه على إعفاء جميع الديون المستحقة (على أشخاص عراقيين) للحكومة العثمانية ، والمصرف الزراعي العثماني ، وإدارة الدين العام العثماني . وقضت المادة الثالثة بفك الرهن والحجز الموضوعين على الأملاك في عهد الحكومة العثمانية مقابل الديون المذكورة[٣].

أعقب المرسوم السابق صدور مرسوم ملكي آخر في التاسع والعشرين من آذار سنة ١٩٣٠ هو(**قانون تسوية حصة العراق من الديون العثمانية لسنة ١٩٣٠**)

---

[١] فرج ، المصدر السابق ، ص٣٢٥-٣٢٦.

([٢]) نقلاً عن: المصدر نفسه ، ص٣٣٥.

[٣] د.ك. و ، ملفات وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥٣١، صورة مقتبسة من جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٨٢٠، تاريخ ٣ كانون الثاني ١٩٣٠، وثيقة رقم ٧ ، ص٢٧ ؛ محاضر مجلس النواب ، الدورة

في سبع مواد. خولت المادة الثانية منه وزير المالية قبول شراء أسهم الديون العمومية العثمانية مع كوبوناتها المستحقة قبل الأول من آذار ١٩٢٨م، وتسليمها إلى مجلس إدارة الدين العام العثماني تسوية لحصة العراق من ذلك الدين[١]. وقد سلمت هذه الأسهم الى وكلاء المجلس في لندن حيث جرى إبطالها وأرسلت الى المجلس في باريس[٢]. أما المادة الثالثة فقد خولت الوزير نفسه تسديد المبالغ المتبقية من الدين بسبعة أقساط سنوية متساوية تدفع الثلاثة الأولى منها نقداً ، وتحتسب على ميزانية عام ١٩٣٠م. بينما خولته المادة الرابعة دفع الأقساط الأربعة المتبقية في الاول من آذار من السنتين الماليتين ١٩٣١-١٩٣٢و١٩٣٣-١٩٣٤، دون إعطاء ضمان أو تعيين إيرادات خاصة لخدمة الديون ، كما تم الإتفاق على إصدار تحويلات خزينة واجبة الدفع بالتواريخ المشار اليها حين إستحقاقها، عملا بالمادة (١٠٣) من القانون الأساسي[٣] .وأضافت المادة الخامسة من المرسوم مبلغا وقدره (١٦٥٣٧٥٠٠روبية) الى الفصل الأول من ميزانية عام ١٩٣٠م مقابل المصروفات الواردة في المادة الثانية من المرسوم ، ومبلغا آخر إضافي قدره (١٥٧٥٠٠٠روبية) لقاء الواردة في المادة الثالثة منه أيضا[٤]. وقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار ذلك المرسوم الاتي[٥] :

---

[١] محاضر مجلس النواب ، الجلسة الثانية ، الإجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، ١٩٢٩، ،ص ١.

[٢] د.ك. و، المكتبة الوثائقية ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠، (مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٢)، ص٢.

[٣] انظر نموذج سند الخزانة هذا في : د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥٣١، وثيقة رقم ٣، ص٣.

[٤] محاضر مجلس النواب ، الجلسة الأولى ، الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٠، الدورة الإنتخابية(٣) ،

أولاً :- أن القيمة الأسمية للأسهم والكوبونات المشتراة سواء أكانت مربوطة بالأسهم أو منفصلة كانت نحو (٦٦٢٦٣٩٣ليرة عثمانية)، وبلغ سعر شرائها (١٢٢٨٩٢٣ليرة إنكليزية) أي ما يعادل (١٦٤٩٤٩١٠روبية)، فضلا عن دفع مبلغ قدره (٣١٥٠ ليرة إنكليزية) وبما يعادل نحو (٤٢٥٠٠روبية) الى مجلس إدارة الدين العام العثماني لقاء مصروفاته ، مما إقتضى تسجيل المجموع البالغ نحو (١٦٥٣٧٥٠٠روبية)مصروفاً نهائياً على الفصل الأول من ميزانية عام ١٩٣٠م.

ثانياً :- بموجب التسوية التي جرى الأتفاق عليها مع مجلس إدارة الدين العام العثماني كان المبلغ المتبقي من دين العراق بعد تسليم الأسهم والكوبونات هو (٤١٣٨٥٩ليرة إنكليزية)، وبعد تنزيل مبلغ (٣٠٣٨٥ ليرة إنكليزية)عن حصة العراق من الأموال الاحتياطية الموجودة لدى المجلس كان الدين الباقي قد بلغ (٣٨٣٠٠٠ليرة إنكليزية)، وهو دين وجب دفعه في الأول من آذار سنة ١٩٢٨م بسبعة أقساط متساوية تبدأ في التاريخ المذكور آنفا بفائدة قدرها ٥%سنويا مما يعني أن القسط السنوي يبلغ (٦٣٤٩٠١٩ليرة إنكليزية). أما القسطين المستحق دفعهما في الأول من آذار ١٩٢٨م، والأول من آذار ١٩٢٩م فقد بلغ مجموعهما مع الفائدة المستحقة عليهما للمدة المتأخرة (٣٤٥٢٤١٤ ليرة إنكليزية) ، أو ما يعادل (٨١٦٠٧٨ روبية)، وبإضافة القسط الثالث المستحق في الأول من آذار ١٩٣٠ م ، والبالغ (٦٣٤٩٠١٩ ليرة إنكليزية) ما يعادل نحو (٨٥٧١٢٨ روبية) فقد إستوجب ذلك إضافة مبلغ قدره (١٥٧٥٠٠٠روبية) إلى إعتماد الفصل الأول من الميزانية البالغ (١١ لك روبية) .

وكان مرسوم تسوية حصة العراق من الديون العثمانية لسنة ١٩٣٠م، قد أحيل إلى المجلس بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٣٠م [١] ، وأحيل إلى اللجنة المالية في الرابع من الشهر ذاته ، ثم جرى التصديق عليه من قبل مجلسي الأعيان والنواب ببلاغ رسمي صدر من رئيس الوزراء(ناجي السويدي) في الثاني من كانون الأول عام١٩٢٩ [٢].

وبموجب تلك التسوية دفعت الحكومة العراقية الأقساط الثلاثة الأولى في عام ١٩٢٩-١٩٣٠ م ، وبلغت قيمتها (١٩١٦١٦١٩٣روبية) [٣] ، أي نحو (١.٤٣٧.١٥٠ مليون دينار) [٤] ، وأما الأقساط الاربعة الأخرى فقد دفعت كما في الجدول رقم (٣) [٥] ، دون

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الجلسة الأولى ، الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، الدورة الإنتخابية(٣) ، تقرير اللجنة المالية ، ص٢٥.

(٢) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥٣١، صورة مقتبسة من جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٩٢١، بتاريخ ٨كانون الاول ١٩٣٠ ، وثيقة رقم ١١، ص ٢١.

(٣) د .ك. و ، المكتبة الوثائقية ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠، (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٢) ، ص١-٢.

(٤) الدينار هو وحدة النقد أو الوحدة القياسية في العراق . ويعادل في قيمته جنيهاً انكليزيا واحداً .وكان قبل تعديل قانون العملة رقم (٤٤) لسنة ١٩٣١بموجب القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٣١يساوي من حيث القيمة ٧,٣٢٢٣٨٢غراماً من الذهب ولكن لا يمكن إستبداله بالذهب مباشرةً . ويتجزأ الدينار الى ألف فلس ، وأجزاؤه نقود ورقية ومسكوكات معدنية . بدأ التعامل به في نيسان ١٩٣١م. أنظر التفاصيل في:

(جدول رقم (٤) مدفوعات الحكومة العراقية لقاء تسوية حصتها من الديون العمومية العثمانية ١٩٢٩-١٩٣٤)

تاريخ الدفعات	قيمتها(بالدينار العراقي)
١٩٣٠-١٩٣١	٦٦,٩٧٥
١٩٣١-١٩٣٢	٦٦,٥٥٥
١٩٣٢-١٩٣٣	٦٣,٦٤٩
١٩٣٣-١٩٣٤	٦٣,٦٤٩

إعطاء أي ضمان او تخصيص احد مصادر الدخل لخدمة الديون العمومية العثمانية [١].على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق وتزامن مدفوعات الديون تلك مع الازمة الإقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٢) ، التي تركت آثارها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في العراق.

إن قدرة الحكومات العراقية المتعاقبة على تخطي الازمات المالية بدءاً من عام ١٩٢١م، وخفض عجز الموازنة ، المتراكم ، وتخصيص مبالغ مالية لدفع اقساط الديون العمومية العثمانية في موازنات الاعوام ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، دون اللجوء الى الإقتراض الخارجي يشير بوضوح الى لجوء الحكومة الى خفض عام لرواتب الموظفين وتقليل الانفاق الحكومي على الخدمات العامة ، وهي إجراءات تم اللجوء اليها خلال عامي ١٩٢١، ١٩٣١م [٢] .

كانت وزارة المالية قد بعثت بمسودة الاتفاقية التي تم الإتفاق عليها مع مجلس إدارة الدين العام العثماني إلى وزير العراق المفوض في لندن بعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٣١م ، على ما ورد في تلك المسودة بعد

أن إشترط إضافة فقرة اليها تتضمن إلغاء الدين المترتب على العراق والناشئ عن بناء مرافئ السفن والترسانات البحرية، وإعتباره دينا نظريا فقط ، وذلك بعد الإتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية ، والشركات ذات العلاقة[١].فأبرقت المفوضية الملكية العراقية في لندن لوزارة المالية بموافقة مجلس الدين العام على ما جاء بمقترح الحكومة العراقية بإضافة ذلك الى الفقرة الرابعة من الاتفاقية،[٢]. وعلى أثر ذلك تم التوقيع في لندن على إتفاقية تسوية الديون العمومية العثمانية في الثامن والعشرين من كانون الأول ١٩٣١م ، من قبل وزير العراق المفوض في لندن(حسين أفنان) بعنوان (**الاتفاقية حول شروط تسوية حكومة العراق لحصتها من الدين العام العثماني**[٣]) وقد ورد بموجب المادة الخامسة عشرة منها بان يتم ابرام الاتفاقية من قبل السلطات العراقية ذات العلاقة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع عليها[٤] إلا ان ذلك لم يتم إلا بعد مرور أشهر على ذلك ظنا بان التوقيع عليها يقترن بمصادقة مجلس النواب .وكانت وزارة المالية قد طلبت من مجلس الوزراء عرض الإتفاقية على المجلس بغية إقرارها [٥]، بيد أن مجلس الوزراء ارتأى أن لا حاجة لذلك طالما أن الاتفاقية التي تمت

---

[١] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة المالية م/١٥، الملف ٣١١/١٤٢٨، كتاب وزارة المالية السري ، العدد، س/٦٣١٥في ١٧ تشرين١٩٣١، وثيقة ١، ص١.

[2] المصدر نفسه ؛(ARRANGEMENT regarding the terms of settlement by the Government of Iraq of the share incumbent Upon the m in respect of the OttomanPublicDebt,Document,No.3,p.8

[٣] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥٣١، وثيقة رقم ٣، ص ٣.

(٤) انظر : د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة الداخلية ٣٢٢٠٥٠/٥٣١، وثائق رقم ٣ ، ص ٢-١١.

[٥] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٩، كتاب وزارة المالية

بين الحكومة العراقية ، ومجلس إدارة الدين العام العثماني قد جاءت إستناداً الى المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٣١، وعليه يمكن التصديق عليها بالطرق الاعتيادية[١]. وبناءً على ذلك صادق مجلس الوزراء على تلك الاتفاقية في الثالث من آب ١٩٣٢م[٢].

إن نظرة إلى العملية التي قامت بها الحكومة العراقية ومقارنتها بما قامت به الجمهورية التركية ، ودولتي سوريا ولبنان[٣] ، يتضح عدم تفريط العراق بإيراداته ليضعها ضماناً لسداد حصته من الديون العمومية العثمانية ، بينما وضعت تركيا ايرادات كمارك استانبول ووضعت سوريا ولبنان جميع إيرادات الكمارك البرية والبحرية

---

(١) كتاب وزارة المالية ، دائرة المحاسبات العامة ، المرقم م/٥٨٥٦في ١٩٣٢/٤/٢٧، وثيقة رقم ١٣، ص١٤.

(٢) د. ك. و ، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٩، كتاب وزارة المالية ، القرار(٧) من مقررات مجلس الوزراء المتخذة في جلسة ٣اب ١٩٣٢، وثيقة رقم ١١، ص١٢.

(٣) بموجب إتفاق وقع في باريس بتاريخ الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٢٩م ، بين سوريا ولبنان ، وممثلي مجلس إدارة الدين العام العثماني بلغت حصت هاتين الدولتين من الدين (١٠,٨٨٨,٤٥٩ليرة تركية) أي ٨,٤١%من مجموع الدين العام. تدفع بأقساط سنوية لمدة ٨٧عاما . الا أن هذا الإتفاق لم يعمر طويلا بسبب إمتناع الجمهورية التركية عن تسديد ديونها في عام ١٩٣٣م لذلك وقع إتفاق جديد في ٢٩تموز ١٩٢٩م يقضي بان تدفع سوريا ولبنان وعلى الفور مبلغا وقدره (٣٢,٨٥٠,٥٥٥فرنكاً فرنسياً) يحسم منه القسط المدفوع في حزيران ١٩٢٩م وقدره (٣,٤٢٢,٦١٨فرنكاً فرنسياً). وحسب قرار المفوض السامي الفرنسي تحملت سوريا ٧١%من أصل الدين بينما تحمل لبنان ٢٩% منه. وفي عام ١٩٣٤م طويت صفحة الديون العمومية العثمانية في سوريا ولبنان . أنظر التفاصيل في : حماده ، سعيد ، (محرر) ، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ، (جامعة بيروت الامريكية ، منشورات كلية الآداب، والعلوم الاجتماعية ، المطبعة الامريكانية ، بيروت ، ١٩٣٩) ، ص٤٣٤-٤٣٧؛ هرشلاغ ،

التابعة لها ضماناً لتسديد أقساط الديون ويتولى الإشراف على تلك الإيرادات ممثل عن مجلس الدين العام العثماني [1].

وبذلك يكون العراق قد تخلص من الديون العمومية العثمانية التي بلغت(عشرة ملايين و٧٢٦٥ جنيها استرلينيا) بمبلغ قدره (مليون و ٢٣٠ الف جنيه استرلينيا) هي قيمة الأسهم والكوبونات التي إشتراها العراق، وتقسيط المبلغ الباقي وقدره(٣٨٣,٠٠٩جنيهاً استرلينياً) على مدى سبع سنوات[2]، وما كان ذلك ليتم لولا شجاعة الهاشمي وجرأته[3]. بينما أحجم سلفه عن القيام بتلك المهمة الخطيرة وبذلك يعود الفضل للهاشمي في حل مشكلة الديون العمومية العثمانية[4].

ولعل من المناسب الإشارة هنا الى إستفادة الحكومة العراقية من حاجة مجلس إدارة الدين العام الى سيولة نقدية لذلك وافقت على إقتراح وزارة المالية على تأدية القسط الأخير من الديون العمومية العثمانية البالغ (٦٣٦٤٩,٥,١٠جنيه إسترليني) قبل إستحقاق دفعه في الأول من اذار ١٩٢٩ م ، بعد أن وافق مجلس إدارة الدين العام العثماني على أن يخصم من ذلك المبلغ فائدة قدرها ٥% [5].

---

[1] محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية (٢)، إجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشأن قضية شراء الأسهم ، ص٩.

(2) Irland ,op.cit.,p.43

[3] الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج ٢، المصدر السابق، ص١٢٩.

[4] القيسي ، المصدر السابق ،ج ٢ ، ص ٥٣ ؛ محمد ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

[5] د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، ملف وزارة المالية ٣١١/١٤٩٩، كتاب وزارة المالية ، دائرة المحاسبات العامة ، شعبة الميزانية ، المرقم م /٣٩٧٨في ١٠حزيران ١٩٣٣وثيقة رقم ٨، ص ٩؛ د.

إن وفاء الديون العمومية العثمانية وبشكل منتظم قد زاد في إعتبار العراق المالي ، لاسيما بعد تسديد القسم العظم منها فكان ذلك دافعا للمطالبة بالإستغناء عن الاشياء عن الإستشارة المالية البريطانية بأية صفة كانت ، ومهما بلغ عدد المستشارين ، وصفتهم[(١)].

وبعد أن سددت الحكومة العراقية الأقساط الأربعة الأولى ، لم يتبق منها سوى (٢٧لك روبية) دفعت بثلاثة أقساط للسنوات ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣[(٢)] . وبحلول عام ١٩٣٤م ، طويت صفحة تلك الديون بتسديد العراق لآخر قسط منها، لتتخلص الميزانية العراقية من عبءٍ كبيرٍ إستنزف كثيراً من أموال العراق. وكانت أداة للمساومات البريطانية مع الحكومة العراقية، وعائقا أمام تطور العراق الإقتصادي. وعُدّ دفعها مؤشراً على تحسن سمعة العراق في الأسواق المالية.

لقد تبين من خلال البحث حرص أولئك الساسة الاوائل على أن تخطو دولتهم الوليدة الى الأمام في ظروف عصيبة .وقد تكللت جهودهم بالنجاح في تخليص العراق من دين كان(**اشبه بحجر رحى معلقة بعنقه**) [(٣)]. دون تفريط بمصالح البلاد تحت أي ظرف كان .

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الجلسة التاسعة والأربعون ، الإجتماع الإعتيادي لسنة ١٩٢٨ المصادف الخميس ٣٠ مايس ١٩٢٩، ص١-٢. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا إتخذت من مديونية العراق لها ذريعة لإلزام ملك العراق بالمشورة المالية التي يقدمها المعتمد السامي البريطاني حول السياسة المالية في العراق طيلة مدة نفاذ معاهدة ١٩٢٢، وكما جاء في المادة الرابعة منها .أنظر العمر ، المصدر السابق ، ص ٥٣.

(٢) محاضر مجلس النواب ، لجنة الامور المالية، الدورة الانتخابية (٣)، اجتماع ٧ كانون الثاني ١٩٣١، ص١، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠، المصدر السابق، ص١-٢.

الخاتمــــــــــــــة

الديون العمومية العثمانية في العراق هي ديون تعود في أُصولها الى الدولة العثمانية ، التي كان العراق جزءاً من ممتلكاتها زهاء أَربعة قرون ، وقد ترتبت تلك الديون بذمة الحكومة العثمانية جرّاء سلسلة قروض متوالية ، تعاقدت عليها وبفوائد باهظة منذ أواسط القرن التاسع عشر لمعالجة أزماتها المالية ، وعندما وجدت نفسها عاجزة عن سداد أُصول تلك القروض وفوائدها أعلنت إفلاسها عام ١٨٧٥م.

دخلت الحكومة العثمانية ومنذ ذلك العام في إجراءات ، ومفاوضات مع الدول الأوربية الدائنة لضمان حقوق الدائنين الأجانب ، حتى توصلت في عام ١٨٨١م ، وبضغط أوربي الى تاسيس إدارة الدين العام التي تنازلت الدولة العثمانية لها بموجب مرسوم محرم الذي تأسست بموجبه تلك الإدارة عن إيرادات محددة تقوم الإدارة بجبايتها في الولايات العثمانية لصالح الدائنين الأجانب . وعلى ذلك إفتتحت الإدارة فروعاً لها في مختلف الولايات ومنها العراق. وقد شملت مراكز ولاياته الثلاث (بغداد، البصرة ، الموصل) ، والسناجق والنواحي التابعة لها .وأستمرت تلك الإدارة في عملها حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤.

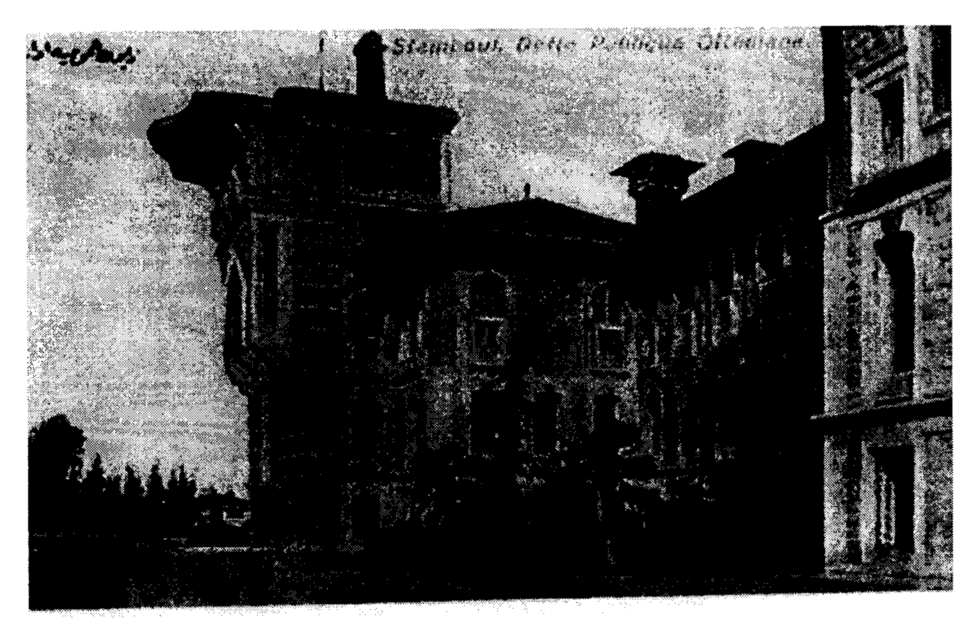
لم يكن إنهيار الدولة العثمانية، وتأسيس الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٢٣م تخلي الدول الدائنة عن ديونها ، بل أَقَّرتْ معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا ودول الحلفاء في ٢٤ تموز ١٩٢٣م،أن تتحمل الدول التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية وانفصلت عنها جزءا من الدين العام العثماني، على وفق ترتيبات خاصة أقرتها المعاهدة . فكان مجموع ما تحمله العراق نحو (عشرة ملايين/جنيه استرليني) ، وهو مبلغ باهظ في حسابات ذلك الوقت .

بعد تشكيل الحكومة العراقية عام ١٩٢١م إعترفت وبموجب معاهدة ١٩٢٢م التي عقدتها مع الحكومة البريطانية بتسديد أقساط تلك الديون حين إستحقاق أجلها .

لقد أضافت هذه الديون أعباءً مالية باهظة على عاتق الحكومة العراقية الناشئة في ظل الظروف الإقتصادية العصيبة التي عاشها العراق ابّان عهد الإنتداب البريطاني ، والتي تزامنت مع متطلبات بناء الدولة العراقية الناشئة . ومع ذلك فقد بذل ساسة العراق الاوائل جهودا إستثنائية لتسديد حصة العراق من الديون العمومية العثمانية ، للحيلولة دون إستخدام بريطانيا لتلك الديون كأداة ضغط على الحكومة من جهة، وتخليص العراق من أعبائها، التي أعاقت تقدمه المالي والاقتصادي من جهة اخرى ، فأوفد مجلس الوزراء في عام ١٩٢٦م وزير المالية ومستشاره البريطاني فرنن الى بريطانيا لبحث أمور مالية مختلفة ومنها مسالة الديون العمومية العثمانية ، وقد علما بأن أسهم وكوبونات الديون العمومية العثمانية مطروحة للبيع في الأسواق المالية هناك بأسعار بخسة نتيجة إمتناع تركيا عن تسديد حصتها من الديون وأن حكومة فلسطين قد عزمت على شراء ما يقابل حصتها من تلك الأسهم المطروحة للبيع ؛ لكن وزير المالية ورئيس الوزارة عبد المحسن السعدون و بعد ان تقدم لهما المستشار باقتراح حول الموضوع، لم يقدما على أمر مماثل لما كانت تنوي حكومة فلسطين القيام به، وبقي الأمر طي الكتمان حتى تشكيل وزارة جعفر العسكري التي شغل فيها ياسين الهاشمي وزارة المالية وإليه يعود الفضل، في الإقدام على شراء أسهم الديون العمومية العثمانية وكوبوناتها البالغة نحو (تسعة ملايين ونصف المليون جنيه إسترليني) مقابل أسهماً بقيمة(١,٢٣٠مليون جنيه إسترليني) ولم يتبق من تلك الديون إلا نحو (مليون ونصف المليون جنيه استرليني) تم تقسيطها فيما بعد على سبع دفعات بعد إتفاق عقدته الحكومة العراقية مع مجلس إدارة الدين العام العثماني ، وقد فرغت الحكومة من دفعها

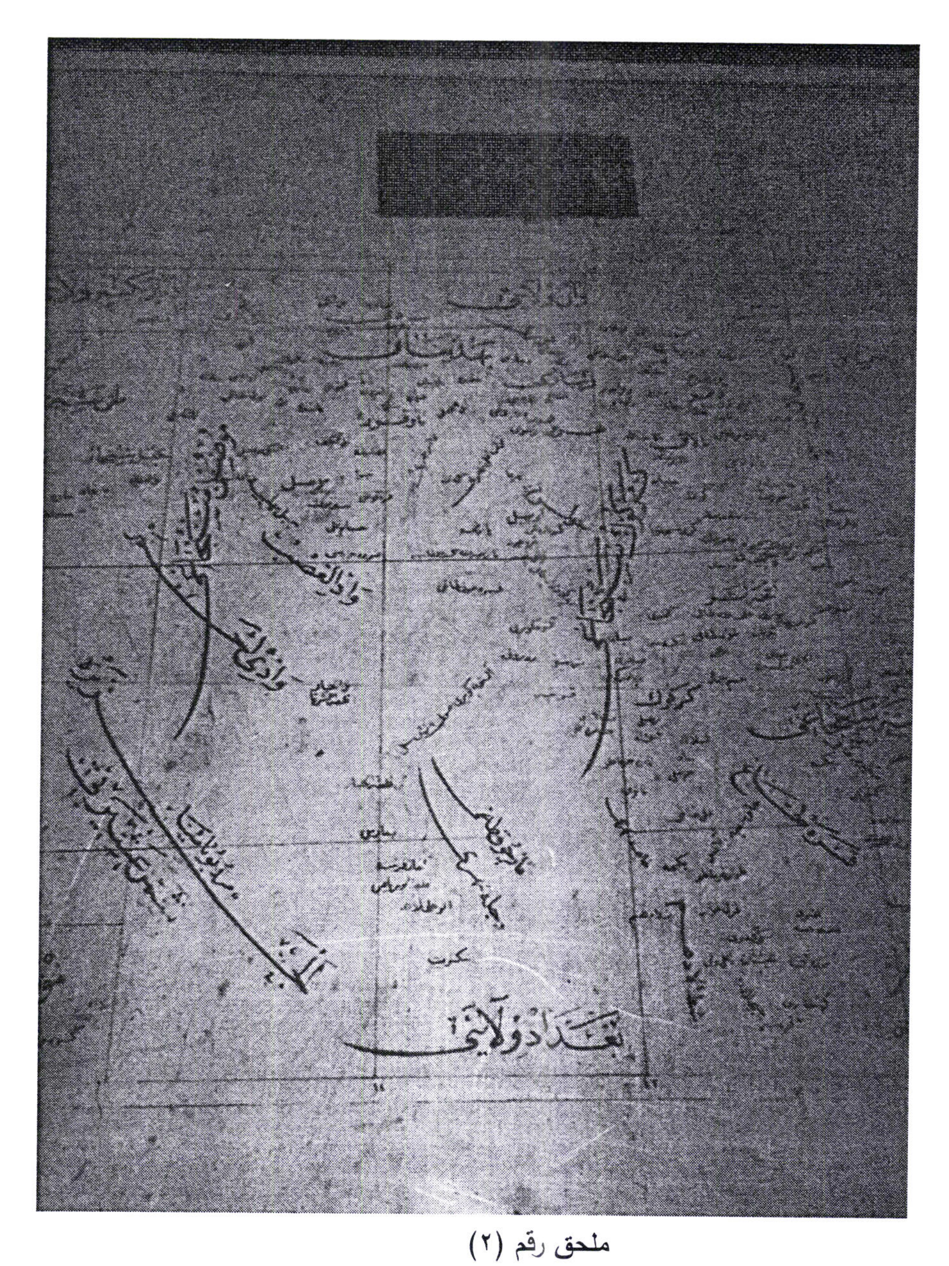
أثارت عملية شراء الهاشمي لأسهم الديون العمومية العثمانية إعتراضات شديدة من أعضاء مجلس النواب ، باعتبارها مخالفة دستورية وتجاوزاً على صلاحيات المجلس ، وقد وصل الأمر الى درجة إتهام الهاشمي باختلاس أموال الدولة . ولم تقف حدود إتهامات نواب المجلس عند الهاشمي ، بل إمتدت الى مهاجمة دار الإعتماد البريطاني التي إستشارها في عملية شراء الأسهم ، الأمر الذي دفع بالمعتمد بأن يكتب الى رئيس الوزارة عبد المحسن السعدون في الثلاثين من آب ١٩٢٨م معرباً عن أسفه أن طالت هذه الإتهامات الهاشمي في وقت كان قد تصرف بشجاعة وجرأة لمصلحة بلده، إلا أن الهاشمي إنبرى مدافعاً عن موقفه في مجلس النواب ، بل طالب بإحالته الى المحكمة العليا لمخالفته القانون الأساسي للبلاد . وبعد نقاشات توزعت على جلسات برلمانية عدة إنتهى المجلس الى تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الموضوع . وبعد عام من التحقيقات المطولة توصلت اللجنة الى تبرئة الهاشمي الذي عد أحد رجالات هذه العملية التي بفضلها تخلص العراق من دين كان يعوق تقدمه المالي والإقتصادي .

الملاحق



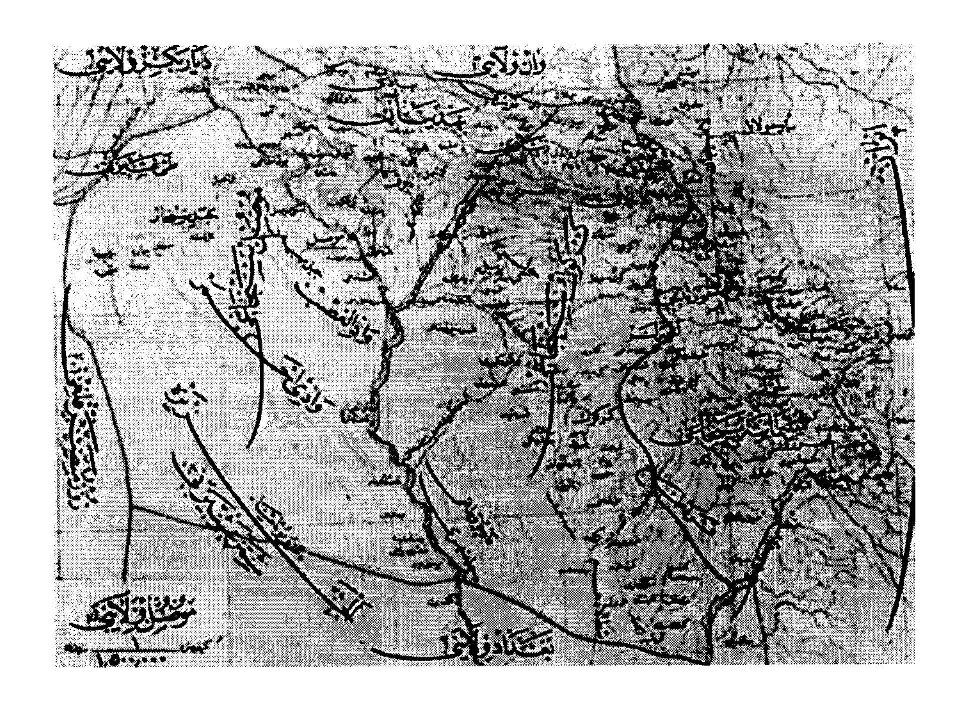
ملحق رقم (١)

مبنى ادارة الدين العام العثماني ، وقد شيّد خصيصا لها في اسطنبول خلال القرن التاسع عشر



ملحق رقم (٢)

الخارطة التي حدد بموجبها مجلس إدارة الدين العام العثماني حصة ولاية الموصل من الديون العمومية العثمانية



ملحق رقم (٣)

خارطة ولاية الموصل (موصل ولايتي)وهي الخريطة ذاتها الواردة في الملحق رقم (٢)

Cengiz,Eroglo,Murat ,Babucoglu,ORHAN,Ozdil,Osmanli VILAYET Salnamelerinde Musul,(Ankara,2012),s22,

المصادر

❖ الوثائق :

أولاً-**الوثائق العربية غير المنشورة:**

▪ الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد والمشار اليها بالرمز (د . ك . و) ، وتضم :

• سجلات البلاط الملكي، ملفات وزارة المالية الملف المرقم ، م /١٥(١٩٢٧-١٩٢٨) **الديون العمومية العثمانية** وتضم :

- وثائق وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٥
- وثائق وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٦
- ملف وزارة المالية ، م/١٥المرقم٣١١/١٤٢٧
- ملف وزارة المالية م/١٥، الملف ٣١١/١٤٢٨
- ملف وزارة المالية م/١٥الملف ٣١١/١٤٢٩

• سجلات البلاط الملكي، وزارة الداخلية المصنفة تحت عنوان : **الديون العمومية العثمانية** ottoman public debt 20/28 وتضم الملف المرقم ٣٢٠٥٠/٣٥١.

ثانياً – **الوثائق العربية المنشورة :**

١- محاضر مجلس النواب العراقي :-

- محاضر مجلس النواب ،الدورة الإنتخابية الاولى ، اجتماع ١٩٢٦الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠كانون الاول ١٩٢٦.
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية ((١))،اجتماع ١٩٢٦، تقرير لجنة الأمور المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٢٧م .
- محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٨، الاجتماع غير الاعتيادي الجلسة ٢٧.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية (٢) ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة

- محاضر مجلس النواب ، الدورة الإنتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨ ، الجلسة الثامنة والعشرون المنعقدة بتاريخ ١٨ اب ١٩٢٨ .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨الجلسة التاسعة والعشرون المنعقدة بتاريخ ٢٠ اب ١٩٢٨ .
- محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، الجلسة الحادية والثلاثون المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٥اب ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الإنتخابية الثانية ، اجتماع -١٩٢٨، الجلسة الأولى ، خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل الأول في افتتاح المجلس في اجتماعه الأول من دورته الثانية .
- محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، خطبة وزير المالية بشان الميزانية العامة لسنة ١٩٢٨.
- محاضر مجلس النواب، الدورة الإنتخابية(٢) اجتماع ١٩٢٩، تقرير اللجنة الخاصة بشان قضية شراء الاسهم .
- محاضر مجلس النواب، الجلسة السابعة والاربعون، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الموافق ٢٨ مايس سنة ،١٩٢٩
- محاضر مجلس النواب العراقي ، جلسة ٢٣كانون الاول ١٩٢٩.
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الإنتخابية (٢) ، اجتماع ١٩٢٩.
- محاضر مجلس النواب ، الجلسة الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ، ١٩٣٠.
- محاضر مجلس النواب ، الجلسة الاولى ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ،، الدورة الانتخابية(٣) ، تقرير اللجنة المالية .
- محاضر مجلس النواب ، لجنة الامور المالية، الدورة الإنتخابية (٣)، اجتماع ٧ كانون الثاني ١٩٣١.

٢-   **الكتب الوثائقية المطبوعة:**

أ-   النظام الداخلي لمجلس النواب المعدل في ١٥آذار ١٩٢٦وفي ١٦تموز و٩آب ١٩٢٨وفي ١٤ مايس ١٩٣٢وفي ٧نيسان ١٩٣٦، (مطبعة الحكومة ، ط٧، بغداد ، ١٩٥٤).

ب-   د. ك . و، المكتبة الوثائقية ، وثائق وزارة المالية ، الديوان ، تقرير البعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات للبحث في موقف الحكومة العراقية المالي وما يرجى لها في المستقبل ، وهو التقرير الذي رفع الى وزير مالية العراق في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٥، (مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٢٥) .

ت-   د.ك. و، المكتبة الوثائقية ، وثائق وزارة المالية ، تقرير مراقب الحسابات العام عن تدقيق حسابات الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٩-١٩٣٠، (مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٢).

ثالثاً - الوثائق الاجنبية المنشورة :-

١-   **الانكليزية**

1- British Foreign office ,Treaty Series,No.16,(1923),Treaty with Turkey and other Instruments, signals at Lausanne on July24,1923,(London,1923).

Colonial Office , ARRANGEMENT regarding the terms of settlement by the Government of Iraq of the Share incumbent Upon them in respect of the Ottoman Public Debt,(London, 1932).

2- Colonial Office , Special Report by his Majesty Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the League of the Nations on the progress of Iraq

٢- **العثمانية** (السالنامات العثمانية):

أ- بغداد ولايتي سالنامه سيدر ،١٣٠٢ سنه هجريه سنه مخصوص، بيك اوجيوز ايكي ، دفعه.

ب- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در اون سكزنجي دفعه در سنه قمريه ٣٢١وماليه٣١٩، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر .

ت- سالنامه ولايت بغداد دفعه (٨) ١٣٠٩ سنه هجريه سنه مخصوصدر ولايت مطبعه سنده باصلمشدر .

ث- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در (اون التنجي دفعه در)سنه قمريه ١٣١٨وشمسيه ١٣١٦-١٣١٧(ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر).

ج- سالنامه ولايت بغداد لسنة ١٢٩٩، دفعه ٣.

ح- بصره ولايتي سالنامه سي ١٣١١هـ دفعه ٣،بصره مطبعه سنده باصلمشدر .

خ- بصره نك ولايت سالنامه سي مرتبي (مكتوبي ولايت مميزي) دفعه١بصره ولايت مطبعه سنده باصلمشدر ١٣١٤هـ .

د- سالنامه ولايت بصره ١٣١٨سنه هجريه سنه مخصوص دفعه ٤ (مرتبي)مكتوبي قلمي مميزي بابان زاده : محمد نجيب (بصره) ولايتي مطبعه سنده باصلمشدر .

ذ- سالنامه ولايت بصره دفعه (٥) ١٣٢٠سنه هجريه سنه مخصوصدر بصره ولايتي مطبعه سنده باصلمشدر .

ر- موصل ولايتي ايجون برنجي دفعه اوله رق سايه ترقيات ببرايه حضرت بادشاهي ترتيب اولنان سالنامه در ، عربي ١٣٠٨- رومي ١٣٠٦، مكتوبي ولايت سعادتلو حسن توفيق افندي معرفتيله ترتيب وطبع اولندي .

ز- موصل ولايتي ايجون برنجي دفعه اوله رق سايه ترقيات ببرايه حضرت بادشاهي ترتيب اولنان سالنامه در ،عربي ١٣١٠- رومي ١٣٠٨، مكتوبي ولايت سعادتلو

س- موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر ١٣٣٠هسنه هجريه سنه مخصوص اولمق اوزره بشنجي دفعه اوله رق موصل (مطبعه سنده طبع اولنمشدر).

ش- موصل ولايتي سالنامه رسميسيدر ١٣٢٥سنه هجريه سنه مخصوص اولمق اوزره مكتوبي معاوني ومطبعه مدير وسر محرري عزتلو صفوت بك معرفتيله ترتيب وردنجي دفعه اوله رق موصل (مطبعه سنده طبع اولنمشدر).

رابعاً - الرسائل والاطاريح الجامعية:

١. البياتي، علي خليل أحمد، الاوضاع الإقتصادية في العراق١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

٢. الدليمي ، حسن ضاري سبع خميس ، وزارة المالية العراقية -دراسة في تشكيلاتها الإدارية ودورها في تطور العراق الحديث ١٩٢٠-١٩٥٨، أُطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١١م.

٣.ذويب ، منتهى عذاب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ١٩٩٥).

٤. الربيعي، إسماعيل نوري مسير ، تاريخ العراق الإقتصادي في عهد الإنتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، حزيران، ١٩٨٩.

٥. السلمان ، أنعام مهدي ، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٧ .

٦. الشجيري ، عدنان هرير جودة ، النظام الإداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥م.

٧. الشلال ،عمر إبراهيم محمد ، التطورات الإقتصادية والإجتماعية في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩م.

٨. الشويلي ، بيداء علاوي شمخي جبر، يوسف غنيمة حياته - نشاطاته(١٨٨٥-١٩٥٠)، رسالة ماجستير ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

٩. مهدي، سؤدد كاظم، آرنولد ولسون ودوره في السياسة العراقية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد،١٩٩٥.
١٠. الوائلي ، طاهر يوسف ، إدارة الدين العام العثماني ١٨٨١- ١٩٢٨ دراسة في التاريخ الاقتصادي الحديث، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٩٩٩.
١١. يوسف ، سعود عبد العزيز، مشكلة الديون الخارجية للأقطار العربية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٣.

خامساً- الكتب العربية والمعربة:

١. الأدهمي ، محمد مظفر (الدكتور)، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني١٩٢٠-١٩٣٢،(مكتبة الذاكرة ، بغداد، ٢٠٠٩).
٢. أداموف، الكسندر ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمه عن اللغة الروسية ، الدكتور هاشم صالح التكريتي ،(دار ميسلون للنشر ، البصرة ، د. ت).
٣. أوغلي، أكمل الدين إحسان (إشراف وتقديم)، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، نقله الى العربية صالح سعداوي ، ج ١، (منظمة المؤتمر الإسلامي ، مركز الأبحاث للتاريخ والثقافة والفنون الاسلامية باستانبول ، استانبول ، ١٩٩٠).
٤. أوون ، روجر، الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠-١٩١٤ترجمة سامي الرزاز ، (مؤسسة الابحاث العربية ، ط١، بيروت ، ١٩٩٠).
٥. اينالجك ، خليل ، (تحرير)، التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ١٦٠٠-١٩١٤م ، ترجمة الدكتور قاسم عبده قاسم ، (دار المدار الإسلامي ،ط١، بيروت،٢٠٠٧م).
٦. باموك، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة الدكتور عبد اللطيف الحارس ، (دار المدار الإسلامي ، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م).
٧. بصري ، مير ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، (دار الحكمة ، ط١، لندن ، ٢٠٠٤).
٨. بيل ، غيروترد، فصول من تاريخ العراق القريب ، نقله الى العربية ، جعفر الخياط ،

٩. التميمي ، حميد أحمد حمدان ، البصرة في عهد الإحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١دراسة تأريخيه وثائقية للأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والإقتصادية ،(منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد، ١٩٧٩).
١٠. جب ، هاملتون ، و بوون ، هارولد ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ج٢، ترجمة ودراسة الدكتور أحمد ايبش ، (هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة ، دار الكتب الوطنية ، ط١، ٢٠١٢م) .
١١. الجليلي ، عبد الرحمن ،(الدكتور)، النظام النقدي في العراق ، (مطبعة نهضة مصر الحديثة، القاهرة ، ١٩٤٦م).
١٢. جميل ، مظفر حسين ، سياسة العراق التجارية ، (مطبعة نهضة مصر، القاهرة ، ١٩٤٩).
١٣. الجوال ، خالد أحمد ، موسوعة كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠الى ١٩٥٨)، ج ١،(وزارة الثقافة ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٣، ط١، بغداد ، ٢٠١٣).
١٤. الحسني ، عبد الرزاق ، العراق في ظل المعاهدات، (دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١، بيروت ،٢٠١٣م) .
١٥. ـــــــــــــــــــ ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، (بيروت، ط٦، ١٩٨٤).
١٦. ـــــــــــــــــــ ، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٢،(مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٢).
١٧. حسين ، علي ناصر، (الدكتور)، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١دراسة في تاريخ العراق الحديث، (ثائر العصامي للطباعة والنشر ، ط ا ، بغداد، ٢٠١٩م).
١٨. حسين ، فاضل ، (الدكتور) مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الراي العام ، (منشورات دار البيان ٤١ ، (مطبعة اسعد ، بغداد، ١٩٦٧).

١٩. ـــــــــــــ ، (الدكتور) ، محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (منشورات دار البيان ، ط، ٢، مطبعة الحرية ، بغداد ، ١٩٦٧).

٢٠. حماده ، سعيد ،(محرر) النظام الإقتصادي في العراق ، (المطبعة الأمريكانية ، بيروت ، ١٩٣٨) .

٢١. ـــــــــــــ ، (محرر) ، النظام الإقتصادي في فلسطين ، (جامعة بيروت الامريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، ١٩٣٩).

٢٢. ـــــــ حماده ، سعيد ،(محرر) النظام الإقتصادي في سوريا ولبنان ، (جامعة بيروت الامريكية ، منشورات كلية العلوم والآداب ، بيروت ، ١٩٣٨) .

٢٣. حميدي ، جعفر عباس (الدكتور) ، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨،(دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، ط١، بغداد ، ٢٠١٥).

٢٤. خليل ، نوري عبد الحميد ، (الدكتور)، التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، (مركز الأبجدية للصف التصويري ، بيروت ، ط١، ١٩٨٠).

٢٥. دوابه ، أشرف محمد ، (الدكتور)، أزمة الدين المصري العام رؤية تحليلية ، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، دراسات اقتصادية ، ٢٦ تموز ، ٢٠١٦).

٢٦. الدوري ، أسامة عبد الرحمن ، تاريخ العراق في سنوات الإحتلال البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠(دار الشرق للطباعة والنشر ، ط١، بغداد،٢٠٠٩م).

٢٧. الرهيمي، علاء حسين عبد الأمير، (الدكتور) ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول دراسة تحليلية،(منشورات بيت الحكمة ، ط،١،بغداد، ٢٠٠٨م).

٢٨. السامرائي، سعيد عبود، السياسة المالية في العراق،(النجف، ١٩٦٧) .

٢٩. ظاهر، ياسين طه،(الدكتور)، دار الإعتماد البريطانية وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢ دراسة تاريخية سياسية، (الناشر غير معروف، بغداد، ٢٠١٨م).

٣٠. العبادي ، حسين ناصر جبر ،(مترجم)، الإدارة البريطانية في سنوات الحرب العالمية الأُولى ١٩١٤-١٩١٨نظرة في الإدارة المدنية للمناطق المحتلة في العراق ،(ثائر العصامي للطباعة والنشر ، ط ا ، بغداد ، ٢٠١٩م).
٣١. عبد الحسين ، حامد فرج ، علي ممتاز الدفتري ودوره السياسي في العراق محطات في تاريخ العراق السياسي في العهد الملكي ١٩٤٠-١٩٥٠، (دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨م).
٣٢. العبدلي ، نور محمود، ساسون حسقيل ودوره السياسي والإقتصادي في العراق ١٨٦٠-١٩٣٢،(مكتبة النهضة العربية للطباعة والنشر ، ط١، بيروت ، ٢٠١٧).
٣٣. علي ، علي شاكر(الدكتور)، ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية والإقتصادية ، (عمان ، ط١، ٢٠١١م).
٣٤. العمر، فاروق صالح (الدكتور)، المعاهدات ـ العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، (منشورات وزارة الاعلام ، الجمهورية العراقية ، سلسلة دراسات (١١٦)، بغداد ، ١٩٧٧).
٣٥. عيساوي ، شارل، التاريخ الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة ، سعد رحمي ، (دار الحداثة للطباعة والنشر ، ط ا، بيروت، ١٩٨٥).
٣٦. ــــــــــــــ، التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤، ترجمة الدكتور رؤوف عباس حامد ، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، ط١، بيروت،١٩٩٠).
٣٧. الفتلاوي، كامل علاوي(الدكتور)، والزبيدي، حسن لطيف(الدكتور)، العراق تاريخ إقتصادي ،الجزء الثاني ، الحقبة العثمانية ١٨٣١، ١٩١٤،(منشورات بيت الحكمة ، ط١، بغداد، ٢٠١١).
٣٨. فرج، لطفي جعفر، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر، (دار الحرية للطباعة، بغداد، ط٢، ١٩٨٤).
٣٩. فوستر، هنري ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبد المسيح جويدة ،(مطبعة

٤٠. ـــــــــــــ ، نشأة العراق الحديث، ج ٢، (الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ، ١٩٨٩).

٤١. القهواتي حسين محمد ، (الدكتور)، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤م (منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٢).

٤٢. القيسي، سامي عبد الحافظ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢.١٩٣٦، جـ٢، (مطبعة العاني، بغداد،١٩٧٥).

٤٣. ـــــــــــــ(الدكتور)، ياسين الهاشمي واثره في تاريخ العراق المعاصر، ١٩٢٢-١٩٣٦،(دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٣).

٤٤. لوتسكي ، فلاديمير ، بوريسوفيتش ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني،(دار الفارابي ، ط٧، بيروت ، ١٩٨٠).

٤٥. لوريمر ، ج .ج ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر ، الجزء الثالث ، (الدوحة ، د.ت) .

٤٦. لونكريك ، ستيفن همسلي ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ -١٩٥٠تاريخ سياسي ، إجتماعي ، وإقتصادي ، ترجمة سليم طه التكريتي ، الجزء الأول ،(الفجر للنشر والتوزيع ، ط١، بغداد ، ١٩٨٨).

٤٧. محمد، علاء جاسم ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦،(منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٧).

٤٨. مراد ، خليل علي ، العراق في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠م، (دار الرافدين ، بيروت ، ط١، ٢٠١٨).

٤٩. المفتي ، حازم ، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد، د. ت)

٥٠. منتشاشفيلي، أ. م ، العراق في سنوات الإنتداب البريطاني، ترجمة الدكتور هاشم صالح التكريتي ،(مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٨).

٥١. النجار، جميل موسى ، (الدكتور)، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧م ، (دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٢، بغداد ، ٢٠٠١).
٥٢. هرشلاغ ، ز. ي، مدخل الى التاريخ الإقتصادي الحديث للشرق الأوسط ، نقله الى العربية مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣).
٥٣. الواسطي ، فاضل يوسف ، إقتصاديات المالية العامة ، (مطبعة المعارف ، ط١، بغداد ، ١٩٧٣).
٥٤. ويلسون ، سر ارنلد .تي ، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين ، خواطر شخصية وتاريخية ، نقله الى العربية فؤاد جميل ، الجزء الثاني ، (وزارة الثقافة والإعلام ، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة ، ط٢، بغداد ، ١٩٩٢).

سادساً- الكتب الاجنبية:

أ- الانكليزية:

1- Hereshilag , Z . y, Turkey ,the Challenge of Growth,(Leidn,1968).
2- Irland,Phlip,wellard ,Iraq A study in political Development,(Oxford,1937).

ب- التركية الحديثة:

Cengiz,Eroglo,Murat ,Babucoglu,Orhan,Ozdil,Osmanli VILAYET Salnamelerinde Musul,(Ankara,2012),s22,

سابعاً- الدوريات : -

١. الجيلاوي ، أناس ،"الموظفون البريطانيون في العراق خلال فترتي الاحتلال والانتداب البريطاني (١٩١٤-١٩٣٢)،"كلية التربية الاساسية ، (مجلة)، جامعة بابل ، العدد،٧، ايار ، ٢٠١٧.
٢. الحموري ، قاسم محمد ، (الدكتور)، وعابدين ، محمد ، (الاستاذ)، ""عجز الميزانية في الدولة العثمانية : الاسباب والحلول ،"" المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ،(مجلة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة حمه لخضير ، الجزائر ، العدد العاشر ، كانون الثاني ٢٠١٧.

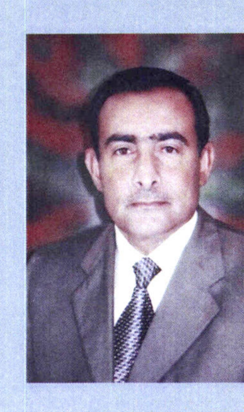
٣. العاني ، نوري عبد الحميد ، (الدكتور)،"خدمات وكلاء التاج (١٩٢٩-١٩٤١)""، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٢، لسنة ١٩٨٢.
٤. عقل ، محمد (الدكتور)،"رسوم التبغ في العهد العثماني من خلال وثائق محلية "،مجلة الرسالة ، المعهد الاكاديمي لإعداد المعلمين العرب ، العدد١٤، ٢٠٠٦م.
٥. الشمري، مايح شبيب ، وكاظم ، حيدر جواد،" تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الإقتصادية في دولة مصر دراسة للمدة من ٢٠٠١-٢٠١١م،"الغري للعلوم الإدارية والإقتصادية ،(مجلة)،كلية والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون ، ٢٠١٥.
٦. المصطفى، حسين علي (الدكتور) ، ومناتي ، صابرين كريم ،" الآثار الاقتصادية لفيضانات نهري دجلة والفرات ١٩٢٣-١٩٤٥،"أبحاث البصرة ،(مجلة) العلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، المجلد ٣٧ ،العدد،٤، السنة ٢٠١٢م.
٧. الوائلي ، طاهر يوسف ،"خصائص الإقتصاد العثماني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر" ، دراسات نجفية، العدد الأول، ٢٠٠٤.

<u>ثامناً- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).</u>

١. الرفيعي ، نبيل عبد الامير ،"يهود العراق والهوية الوطنية ..دور يهود العراق في المجال الإقتصادي ،"على الموقع www.ahewar.org.
٢. العلاف، إبراهيم خليل أحمد،(الدكتور) "ديون العراق في عهد الملك فيصل الأول ١٩٢-١٩٣٣"،على الموقع .
http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/2017/10/1921-1933.html
٣. عائلة روتشيلد على الموقع :https://ar.wikipedia.org
٤. آرنولد ويلسون على الموقع : /https://ar.wikipedia.org
٥. صبيح نشأت على الموقع : ar.wikipedia.org/org







المؤلف في سطور

- الأستاذ الدكتور طاهر يوسف الوائلي .
- التولد: ١٩٦٤.
- بكالوريوس آداب ، جامعة البصرة ١٩٨٤-١٩٨٥م.
- ماجستير آداب ، جامعة البصرة ١٩٨٨-١٩٨٩م.
- دكتوراه آداب ، جامعة الكوفة ١٩٩٩-٢٠٠٠م.
- التخصص الدقيق : التاريخ الاقتصادي الحديث (التاريخ العثماني).
- حاصل على درجة الأستاذية ٢٠٠٣/١٢/٥م.
- رئيس قسم التاريخ ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ٢٠٠٣-٢٠١١م
- مؤسس وعميد كلية الآثار ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١-٢٠١٨م
- أستاذ التاريخ العثماني ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، حالياً.

مؤسسة